الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٥٦

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثامن ـ العقد الاستثنائي الثاني

محضر الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٤ من كانون الثاني سنة ١٩٥٦

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

المواضيع المبحوثة

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ تصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم /١٠٣٢٧/ بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٤.

٣ ـ تلاوة رئيس لجنة المالية لتقريره حول الموازنة.

٤ ـ تلاوة مقرر اللجنة المالية لتقريره حول الموازنة.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني ١٩٥٦ في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سعيد طوق ـ سامي الصلح ـ أحمد الأسعد ـ كماد جنبلاط ـ واميل البستاني.

واعتذر السادة: كامل الأسعد ـ صبري حمادة ـ أديب الفرزلي ـ بيار اده ـ نعيم مغبغب ـ وحميد فرنجية.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرات الوزراء السادة: فؤاد غصن ـ كاظم الخليل ـ جميل مكاوي ـ جورج عقل ـ جوزف سكاف.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

المواضيع المبحوثة

١ ـ تلاوة الأوراق الواردة والتعليق عليها.

٢ ـ بحث اقتراح مقدم من النائب السيد عبداللّه الحاج بصدد تأليف لجنة برلمانية لدرس قضية الكهرباء والتصويت عليها.

٣ ـ بحث المشروع رقم ١٠٣٢٧ بقطع حساب موازنة ١٩٥٤.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٥٦ في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في التاسع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سامي الصلح ـ جبرائيل المر ـ ريمون اده ـ موريس زوين ـ نعيم معبغب ـ نقولا سالم ـ أحمد الأسعد ـ كامل الأسعد ـ حميد فرنجية ـ نصوح الفاضل ـ وصبري حمادة.

واعتذر السادة: أديب الفرزلي ـ كمال جنبلاط ـ مارون كنعان ـ وهاشم الحسيني.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وبحضرات الوزراء السادة: كاظم الخليل ـ نزيه البزري ـ سليم لحود ـ جميل المكاوي ـ جورج عقل ـ وجوزف سكاف.

وبعد تلاوة ملخص الأوراق الواردة والتعليق عليها، وبحث اقتراح النائب المحترم السيد عبداللّه الحاج بتأليف لجنة برلمانية لدرس قضية الكهرباء، عرض الاقتراح المذكور على التصويت فسقط بعد ان وعد حضرة وزير الأشغال العامة بتوزيع الدروس الموضوعة من قبل الفنيين بشأن الكهرباء لبحثها في جلسة مقبلة.

وانتقل المجلس على الأثر إلى جدول الأعمال فبحث المشروع الوارد بالمرسوم رقم ١٠٣٢٧ بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٤.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٥٦ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

كنا بدأنا البحث في الجلسة السابقة بقانون قطع حساب موازنة سنة ١٩٥٤ ووصلنا إلى المادة الأولى وفقد النصاب والآن تتلى المادة الأولى.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فتليت المادة الأولى التالية:

المادة الأولى: يقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٤ كما يلي مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقررها ديوان المحاسبة.

	ق. ليرات لبنانية
آ ـ الواردات:	
ـ بلغ مجموع الرسوم والايرادات الموضوعة قيد التحصيل بما فيها البقايا المدورة من السنين السابقة.	٤٩ ١٣١ ٥٩٥ ١٧٤
وبلغت المأخوذات من مال الاحتياط.	١٩ ٥٩١ ٥٣٢ ٣٥
المجموع	٦٨ ١٢٧ ٧٢٢ ٢١٠
ـ وبلغت الأموال الباقة بدون تحصيل في ختام السنة وقد حولت إلى حساب سنة ١٩٥٥	٩٩ ٦٤٤ ١٥٠ ١٧
فتكون الأموال المحصلة	٦٩ ٩٧٧ ٠٧٧ ١٩٢
ب ـ النفقات:	
ـ بلغ مجموع المصروفات..	٦٠ ٩٦٩ ١٨١ ١١١
فتكون زيادة الواردات على النفقات المصروفة (بما فيها المأخوذات من مال الاحتياط المنوه بها في الفقرة ـ آ ـ من هذه المادة).	٠٩ ١٠٨ ٧٩٥ ٨١

الرئيس: المادة الأولى كما تليت عليكم مصححة من يوافق عليها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الأولى مصححة.

المادة الثانية تتلى:

فتليت المادة الثانية التالية:

المادة الثانية: ان الفرق الظاهر وقدره ٠٩ ١٠٨ ٧٩٥ ٨١ ليرة لبنانية يؤخذ إيراداً في الحساب الخصوصي المسمى «مال الاحتياط».

الرئيس: المادة الثانية كما تليت عليكم مصححة من يوافق عليها يرفع يده.

أكثرية

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الرئيس: قبلت المادة الثانية مصححة.

والآن يتلى القانون جملة ويعرض على التصويت بالمناداة بالأسماء.

فتلا الكاتب القانون ونادى على حضرات النواب المحترمين بأسمائهم وامتنع النائب المحترم السيد عبدالله الحاج عن التصويت.

اجماع

الرئيس: قبل القانون بالاجماع.

الكلمة لحضرة رئيس لجنة المالية والموازنة.

رئيس لجنة المالية والموازنة: حضرة الرئيس المحترم،

زملائي الكرام،

تقرير على أمور مالية تتعلق بموازنة الدولة

لن أبحث، في تقريري هذا، أمور الموازنة المباشرة في قسمي النفقات والواردات، تاركاً هذه المهمة لحضرة مقرر اللجنة، وقد رأيت من واجبي أن أنتهز فرصة مناقشة الموازنة العامة لأعرض بصورة مقتضبة بعض القضايا التي تهم حضراتكم والتي يقتضي توضيحها للرأي العام:

أولاً: قضية تمويل المشاريع الانشائية وإمكانيات الخزينة اللبنانية.

ثانياً: طريقة تنفيذ هذه المشاريع ووضعية الصناديق المستقلة.

ثالثاً: قضية المصالح الوطنية.

رابعاً: قضية خط ناقورة ـ بيروت ـ طرابلس.

خامساً: قضية الشركات ذات الامتياز.

أولاً: تمويل المشاريع الانشائية وامكانيات الخزينة اللبنانية.

أمامنا مشاريع إنشائية وتجهيزية عديدة يجب تنفيذها لزيادة الانتاج الوطني والدخل القومي وتحسين حالة الشعب، لا سيما الطبقات الفقيرة منه. فهنالك مشاريع مائية وكهربائية غير مشروع الليطاني وهنالك شبكة الطرقات الدولية والرئيسية الواجب اتمامها أو تحسينها وشبكة الهاتف الآلي في جميع المناطق اللبنانية وهنالك المستشفيات ومشروع المدينة الصحية في الوروار والمشاريع الاجتماعية كالمساكن الشعبية والمدينة الرياضية فضلاً عن مشروع ؟الدولة لا تستأجر» الذي يقتضي إنشاء سرايات وقصور ومدارس ومخافر وسجون وفضلاً عن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مشروع توسيع مرفأ بيروت ومرفأ طرابلس ومشروع شق نفق بين بيروت وشتورة ومشروع الضمانات الاجتماعية ومنها الضمان الصحي في المرتبة الأولى.

إن كلفة هذه المشاريع، بما فيه مشروع الليطاني، تقدر بأكثر من مليار ونصف المليار من الليرات. إلا ان تنفيذها يبقى ممكناً لأنه سيدوم من خمس عشرة إلى عشرين سنة فتقسم النفقات على عدد هذه السنين ومن هذه النفقات ما يؤمن بالقروض لآجال بعيدة فننفق اليوم ونسدد القرض، جزئياً على الأقل، من ريع المشروع بعد أن نكون قد بدأنا باستثماره.

إن طريقة الاستقراض ضرورية لسبب بسيط هو انه ليس بإمكاننا تمويل المشاريع بأموال الخزينة وحدها ولا يجوز اللجوء إلى فرض ضرائب ورسوم جديدة لأن الشعب ينتظر تخفيفاً عن كاهله لا أعباء جديدة ولأن المشاريع الانشائية هي للجيل الحاضر والأجيال المقبلة فإذا لجأنا إلى القروض نكون قد حملنا أحفادنا قسماً من نفقاتها وهذا عين العدالة.

أما القروض فتقسم إلى قروض داخلية وقروض خارجية، فالداخلية تعطي نتيجة متزايدة سنة بعد سنة لا سيما بعد تنفيذ أحكام قانون شركات الضمان الجديد الذي أقررناه مؤخراً والذي يلزم هذه الشركات بتوظيف قسم من أموالها في لبنان، فقد أكد لنا بعض ممثلي هذه الشركات في اللجنة المالية ان شركات الضمان تعتمد عادة سندات مكفولة من الدولة تعطي فائدة ثلاثة بالمئة سنوياً فلا شيء إذاً يمنع من شراء سندات تصدرها دولتنا بفائدة ٣ بالمئة. ومن المعلوم أن سندات الدولة تكون على نوعين: سندات ذات استحقاق معين وسندات دون أي استحقاق كالرانت الافرنسية ومن المستحب أن يكون للسندات جوائز يانصيب للتشويق كسندات البنك العقاري المصري مثلاً فتمثل الجوائز قسماً من الفائدة المراد دفعها إلى حاملي السندات (نصف بالمئة من أصل الثلاثة بالمئة مثلاً).

أما القروض الخارجية فأفضلها، كما علمنا مؤخراً، هي قروض البنك الدولي للانشاء والتعمير وقد لجأنا إلى هذا المصرف لتمويل قسم من مشروع الليطاني.

وهنالك طريقة أخرى لتمويل بعض المشاريع (غير المائية والكهربائية بنوع خاص) هي طريقة الريجي وهي تتلخص بأن تقدم فئة من الرأسماليين الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع وتسترد هذه الأموال وفائدتها والجعالة المتفق عليها من إيرادات المشروع خلال مدة معينة.

أما اللجوء إلى مؤسسة الاصدار لإعطاء الدولة سلفات فهي طريقة يمكن استعمالها لمقدار معين من المال بعد مرور أربع أو خمس سنوات أي بعد تسديد قسم من سندات الخزينة ومن قروض البلديات والشركات التي كفلتها الحكومة.

ولدينا أخيراً طريقة التمويل العادية من مال الاحتياط أي من قسم من الاحتياط الحاضر ومن الزيادة المرتقبة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في السنين المقبلة في واردات الدولة الصافية ومن استرداد السلفات المعطاة لمديرية الهاتف والمصالح الوطنية (مصلحة مياه بيروت ومصلحة الليطاني ومصلحة الكهرباء والنقل المشترك) ومن تحصيل ديون الخزينة على الغير (وفقاً لأحكام قانون تقسيط الديون الزراعية والصناعية والفندقية الذي أقره هذا المجلس خلال الشهر الماضي) ومن بيع بعض أملاك الدولة في بيروت وفي المناطق فإنها طريقة مباركة تسمح لنا بتخصيص ٣٠ مليون ليرة على أقل تعديل سنوياً للمشاريع الانشائية، منها العشرة ملايين ليرة المقررة للمرحلة الأولى من مشروع الليطاني خلال السنوات المتراوحة بين ١٩٥٦ و١٩٦١.

ولا بد هنا من طرح هذا السؤال: ما هو المبلغ الأقصى الممكن صرفه في داخل البلاد لتنفيذ هذه المشاريع؟ وسبب هذا السؤال هو أن الانفاق في الأسواق الداخلية (لا سيما عندما يلجأ إلى غير الضرائب لتمويل المشاريع) يجب أن يكون حسب حاجة البلد إلى المال دون زيادة ولا نقصان. فالنقص في الانفاق يحرمنا فوائد المشاريع غير المنفذة. كما أن الزيادة تؤدي إلى تضخم مالي (inflation) وإلى ارتفاع في أسعار الحاجيات.

ومن الصعب جداً الجواب على هذا السؤال وفي نظري أنه يجب على حضرة وزير المالية ان يستعين بالخبراء وفي جملتهم مجلس التصميم العام ليكون فكرة صحيحة عن هذا الموضوع الخطير لأننا لا نريد أن نقع في الخطأ الذي وقع فيه بعض البلدان (كتركيا والعراق) فأنفقوا أكثر من اللازم وخلقوا لأنفسهم أزمة التضخم المالي وارتفاع الأسعار.

ثانياً: طريقة تنفيذ المشاريع الانشائية ووضعية الصناديق المستقلة

إن الطريقة المتبعة لتنفيذ المشاريع الانشائية هي طريقة بالية لم تأت إجمالاً بالفائدة المرجوة لأنها طريقة بطيئة للغاية ومبنية في معظم الحالات على الارتجال وسياسة الارضاء والاسترضاء.

أما الصناديق المستقلة المنشأة منذ نيسان سنة ١٩٤٤ لتمويل هذه المشاريع فقد طلبنا من وزارة المالية أن تبين لنا وضعية كل واحد منها بغية اجراء تصفية عامة لها والاكتفاء بصندوق الانشاء والتجهيز الذي أسسه المرسوم الاشتراعي رقم ٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٥٤.

لقد أنشىء هذا الصندوق لحساب وزارة التصميم العام ومن المعلوم أن اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدرس المراسيم الاشتراعية أقرت مبدأ إلغاء هذه الوزارة واستبدالها بمجلس تصميم وإنماء يتمتع بالاستقلال الاداري والمالي ومهمته وضع تصميم عام للاقتصاد اللبناني وتلزيم الدروس التفصيلية وتنفيذ الأشغال الداخلة ضمن برنامج المشاريع الانشائية المقترن بتصديق مجلس الوزراء.

لقد حان لنا، بعد تجارب فاشلة دامت ثلاث سنوات تقريباً، ان نعتمد الطريقة الوحيدة التي تكفل دقة العمل وسرعة التنفيذ إلا وهي الطريقة التي أقرتها اللجنة الخاصة بناء على الاقتراح المقدم مني.

ثالثاً: وضعية المصالح الوطنية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لقد بينت وضعية المصالح الوطنية بالتفصيل في التقرير العام الذي وضعته على موازنة السنة السابقة إلا أنني أرى لزاماً علي أن أبدي بخصوص هذه المصالح الملاحظات التالية:

أولاً: إن إدارة هذه المصالح أمر خطير جداً لأنها مصالح هامة للغاية، إن بحد ذاتها أو من حيث تعلقها بمصالح الأهلين بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً: إن إدارة هذه المصالح، ولا سيما مصلحة الكهرباء والنقل المشترك، ليست مرضية فيجب إعادة النظر بتشكيل مجالس إدارتها والاتيان بمدراء فنيين، وطنيين أو أجانب، وبرجال إدارة أكفاء وإلا كلفنا تقصير الحكومة بهذا الصدد خسائر مباشرة تقدر بعشرات الملايين من الليرات وخسائر غير مباشرة لا تحصى ولا تقدر.

وبنوع خاص أقول فيما يتعلق بالليطاني انه ليس بامكان صديقي وزميلي الأستاذ سليم الخود أن يؤمن عدة مهمات شاقة في آن واحد فعليه أن يختار احداها ونحن نود أن يختار رئاسة مجلس ادارة الليطاني ليأتي تنفيذ هذا المشروع واستثماره في المستقبل لمصلحة البلاد والخزينة.

ثالثاً: لقد عمدت الحكومة منذ بضعة أيام إلى تخفيض التعرفة الجديدة للصناعيين وقررت البدء بتطبيق هذه التعرفة (المبينة في المرسوم رقم ٩٨٤٣ تاريخ أول تموز ١٩٥٥) اعتباراً من أول كانون الثاني سنة ١٩٥٦ بدلاً من أول آذار سنة ١٩٥٥.

ومن المعلوم أن المجلس كان قد طلب من الحكومة وقف تنفيذ المرسوم المذكور والاستعانة بخبير لدرس قضية التعرفة. وبالفعل كلفت الحكومة خبيراً سويسرياً للقيام بهذه المهمة فقام بها وقدم تقريره إلى الدوائر المختصة منذ مدة وجيزة. فهل ان تعرفة المرسوم ٩٨٤٣ المعدلة مؤخراً هي مطابقة لرأي الخبير أم لا؟ هذه نقطة نريد أن نجليها لأن المسألة مسألة اقتناع فإذا اقتنعنا بأن التعرفة مبنية على أسس صحيحة وموافقة لجميع فئات المستهلكين دفعنا الثمن مهماً بلغ وإلا عارضنا كل المعارضة في زيادة التعرفة، فما على الحكومة إذا إلا أن تسعى لاقناعنا بالأدلة والأرقام في جلسة مخصوصة تعقدها اللجان البرلمانية المختصة لهذه الغاية.

أما موازنة مصلحة الكهرباء والنقل المشترك للعام الحالي فإنها تشكو عجزاً قدره ١,١٥١,٤٠٠ ليرة يراد تسديده بزيادة التعرفة القديمة (انظر فذلكة هذه الموازنة الفقرة الأخيرة من صفحتها الأخيرة).

رابعاً: وضعية خط الناقورة ـ بيروت ـ طرابلس.

كلنا يعلم بأن الدولة اشترت هذا الخط بخمسة ملايين ليرة وانها تستثمر قسماً منه بواسطة ادارة شركة خط دمشق حماه وتمديداتها. أما القسم غير المستعمل (قسم بيروت الناقورة) فقد أصبح بحالة يرثى لها.

إن هذا الاهمال مجرم من الناحيتين: أولاً من ناحية الخسارة المتزايدة سنة بعد سنة على الخط وثانياً من ناحية الخسارة الناتجة من عدم الاستفادة من هذا الخط واستعماله لنقل المحروقات السائلة من الزهراني إلى بيروت

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

على الأقل. لأن للنقل بهذه الوسيلة فوائد جمة لجهة السير والتوفير في النفقات ولجهة إطالة عمر طريق صور، صيدا، بيروت.

لجميع هذه الأسباب أرى من الواجب تخصيص المال الكافي لدعم هذا الخط بسرعة ولشراء المركبات اللازمة (Wagons - Citernes) لتأمين نقل المحروقات السائلة من الزهراني إلى صور وإلى العاصمة.

خامساً: وضعية الشركات ذات الامتياز

من أهم هذه الشركات، الشركات التالية:

شركة سكة حديد ش.ح.ت (D.H.P.)

شركة مرفأ بيروت.

شركة الريجي.

شركة راديو أوريان.

مؤسسة اصدار النقد اللبناني.

شركات البترول.

١ ـ شركة سكة الحديد ش.ح.ت. (D.H.P.)

لقد استردت سوريا امتياز هذه الشركة وموجوداتها بمبلغ سبعة ملايين ليرة تقريباً وهي تستثمر الخطوط الكائنة على أراضيها اعتباراً من أول السنة الجارية. وقد أثر هذا الاسترداد على لبنان بأن زاد العجز المالي من مليون ونصف إلى ثلاثة ملايين ليرة في السنة إذا بقيت الحالة على ما هي عليه الآن.

ولا يمكننا استرداد الامتياز ورفع الخط وبيعه نظراً لتعهدنا لسوريا بأن نبقي هذا الخط لتأمين السير بالسكة الحديدية بيننا وبينها فضلاً عن أنه من صميم مصلحتنا أن لا نلغي هذا الخط. لذلك فالطريقة الوحيدة لتحسين الحال هي أن نعيد النظر في تنظيم إدارة الخط المذكور وأن نعتمد سياسة معينة لخطوطنا الحديدية كمجموعة خطوط تربط بلادنا بسوريا ومنها بالأردن والعراق وإيران وتركيا...

وهنا مجال للتكلم بصورة مختصرة عن نفق بيروت شتورة وهو مشروع أضخم من مشروع الليطاني ذكرته في بدء هذا التقرير بين المشاريع الانشائية، لقد علمت بأن صاحب هذه الفكرة قدم إلى الحكومة دروساً أولية ترمي إلى شق النفق واستعماله لإنشاء سكة حديدية جديدة وطريق عريضة للسيارات ولوضع خطوط هاتفية وبرقية وكهربائية وأنابيب لنقل البترول وقناة لجر المياه من البقاع إلى بيروت واستعمالها لإنشاء محطة توليد كهربائية بقدرة كافية لتسير السكة الحديدية الجديدة على الكهرباء ولنضح البترول في الأنابيب لإيصاله إلى شتورة.

ويظهر ان هذا المشروع العظيم، ذا التكاليف الكبيرة (٥٠٠ مليون ليرة تقريباً) يمكننا من التحري عن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

امكانيات الثروة الجوفية من معادن وخلافه ويعطي أرباحاً صافية لا يستهان بها، فضلاً عن منافعه الاقتصادية الهائلة وعن تمكين مرفأ بيروت بأن يبقى المرفأ الأول لبلاد الشرق الأوسط لمدة طويلة.

ب ـ شركة مرفأ بيروت:

لقد دلت الاحصاءات أن حركة مرفأ بيروت هي بتزايد مستمر وانها زادت خلال السنة الفائتة ٢٥ بالمئة عما كانت عليه سنة ١٩٥٤ وهي نسبة مخيفة إذا استمرت. وكل الدلائل تشير إلى أنها ستستمر. ولذا يقتضي توسيع المرفأ بالاتفاق مع شركة البور. ومن الأفضل أن تمول الخزينة أعمال التوسيع ليعود القسم الأكبر من فائدته إلينا. لكن هل بإمكاننا دفع التكاليف البالغة ٣٠ مليون ليرة بظرف ثلاث سنوات؟ أترك الجواب لمعالي وزير المالية والحكومة ولهذا المجلس الكلمة الفصل في الموضوع بعد درسه في لجنة المالية.

ج ـ شركة الريجي

كان هذا المجلس قد قرر درس موضوع التبغ والريجي من جميع نواحيه وكانت الحكومة السابقة قد عينت لجنة مؤلفة من بعض الزملاء ومني للقيام بالدرس اللازم مع وزارة المالية وإدارة شركة الريجي وقد عقدت هذه اللجنة عدة جلسات مع وزيري المالية السابقين الأستاذ محيي الدين النصولي والأمير جميل شهاب ولم تنته بعد من أعمالها.

وقد تبين أثناء البحث أن مجال العمل واسع جداً لتحسين زراعة التبغ في البلاد وان المساحات المرخص بزرعها تفوق الحاجة أي الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي والكميات الممكن تصديرها إلى الخارج وقد زيدت هذه المساحات في السنين السابقة تطبيقاً لسياسة الارضاء والاسترضاء وقد علمت أن الحكومة قررت زيادة المساحات هذه السنة أيضاً ومعنى هذا ان الخزينة ستتحمل خسارة تقدر بمليون ونصف المليون ليرة سنوياً، اذا طبقت سياسة زيادة المساحات العرجاء. فنحن مع رغبتنا الأكيدة بتشجيع المزارع والفلاح، لا يمكننا قبول هذه الخسارة ولا سيما انه من المشهور بان هنالك رخصاً تعطى لبعض المتنفذين دون أن يكون لديهم أراض لزرع التبغ أو أراض كافية فيبيعون الرخصة بسعر ٥٠ ليرة للدونم الواحد.

فتجاه هذا الوضع لا يسعني إلا أن أطلب بإصرار من معالي وزير المالية أولاً عدم زيادة المساحات وثانياً دعوة اللجنة الخاصة لإكمال الدروس التي باشرت بها بغية الوصول إلى نتائج مفيدة للجميع.

د ـ شركة راديو اوريان:

رخص المفوض السامي في أول كانون الأول سنة ١٩٢١ للشركة التي حلت محل شركة راديو أوريان بإنشاء واستثمار مشاءات لاسلكية لتبادل المخابرات مع شركات خاصة أو إدارات رسمية وقد أعطت هذه الرخصة لمدة خمسين سنة اعتباراً من أول كانون الثاني الذي يلي تاريخ العمل بالانشاءات المحدثة.

وبما أن الانشاءات تمت في أواخر سنة ١٩٢٢ فإن مدة الرخصة تنتهي في آخر سنة ١٩٧٢ وفي هذا التاريخ تصبح جميع الانشاءات ملكاً للدولة لقاء تعويض عن القسم غير المستهلك من الأشغال الاضافية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وجدير بالذكر أن الرخصة المعطاة للشركة لا تكون احتكاراً لمصلحتها فللحكومة الحق بمنح رخص مماثلة لأي شخص آخر (المادة ٢٨ من الاتفاق).

أما مقاسمة الأرباح الصافية بين الشركة والدولة فإن الاتفاق يذكرها في مادته الثانية والعشرين مخصصاً للدولة جزءاً منها يتراوح ما بين الربع والنصف بعد حسم المبالغ اللازمة للاستهلاك المالي والصناعي.

وقد طلبنا من وزارة البريد والبرق والهاتف تزويد لجنة المالية والموازنة بكافة المعلومات الحسابية اللازمة للتأكد من حسن تطبيق أحكام المادة المذكورة.

هـ ـ مؤسسة اصدار النقد اللبناني:

لقد أعطى قانون ٢١ أيار سنة ١٩٣٧ امتياز اصدار النقد اللبناني إلى بنك سوريا ولبنان بشروط يجب تعديلها لجهة المبالغ الواردة في الاتفاقية وقد تدنت قيمة هذه المبالغ كثيراً منذ سنة ١٩٣٧.

أما تاريخ انتهاء مدة امتياز البنك فهو أول نيسان سنة ١٩٦٤ وقد وضعت سوريا حداً له في أراضيها بالاتفاق مع المصرف قبل انتهاء مدة الامتياز بعشر سنوات تقريباً. أما نحن، فاننا نفضل البقاء على تعاقدنا وتعاملنا مع بنك سوريا ولبنان مع الاحتفاظ بالتعديل المذكور أعلاه الذي يجب أن يشمل سندات الخزينة الموجودة حالياً بحوزة البنك، بعد درس قضية هذه السندات من جميع نواحيها ولا سيما من جهة تأثير ابدال السندات أو قسم منها ببونات (Bons) على متانة النقد اللبناني، إذ ربما كان بالامكان الاستغناء عن دفع ما ندفعه سنوياً إلى البنك أو عن قسم منه لاستهلاك السندات المنوه عنها.

و ـ شركات البترول:

إن قضية شركات البترول أصبحت معلومة من الجميع فالمفاوضات مع شركة الآي، بي، سي، لا تزال مستمرة مع الحكومة باشراف ومساعدة اللجنة البرلمانية الخاصة التي أيدت الحكومة كل التأييد في مطالبها ولا سيما في الأسس التي اعتمدتها لتعيين هذه المطالب. أما المخابرات مع شركة التابلين فستعقب المفاوضات الجارية مع الشركة الأولى.

وجل ما نبتغيه هو أن يصل لبنان إلى كامل حقه ماضياً ومستقبلاً بعد أن تقبل الشركتان وحكومتاهما بصحة هذا الحق وأن تتفهما وضع البلاد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الخلاصة بخصوص وضعنا المالي والاقتصادي:

بعد هذه الجولة في ميادين مالية عديدة، هامة وثانوية، لنلق نظرة عامة على وضعنا المالي والاقتصادي فنرى أن هذا الوضع ممتاز والحمد للّه وأنه على تحسين مستمر باذن اللّه في السنوات المقبلة إلا أنه من المفروض علينا أن نزيد الانتاج القومي زيادة محسوسة لكي نعطي لاقتصادنا الوطني أساساً أمتن وأثبت.

ولذا يمكننا بل يجب علينا دون تردد وبجرأة مشكورة صرف النفقات الضرورية وتنفيذ المشاريع المفيدة لغاية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حدود التضخم المالي (الواجب تعيينها كما قلت بأسرع وقت وبواسطة أهل الخبرة) وانني أعني بالنفقات الضرورية النفقات اللازمة لإصلاح القضاء والادارة وزيادة انتاجها ولسد الحاجات الاجتماعية بصورة تدريجية وذلك لتخفيف وطأة الفقر والمرض والجهل عن كاهل هذا الشعب الطيب، الذي يستحق كل عمل خير.

أما اصلاح القضاء والادارة الذي نسعى إليه منذ أن دخلنا تحت قبة هذا البرلمان دون أن نصل إليه والذي نقبل كل تضحية مالية في سبيله، فانه لن يتم فقط بالماديات بل هنالك واجب وطني مطلوب من الرؤساء ليستعملوا العدالة والشدة في تطبيق القوانين والأنظمة بحق المخالفين أياً كانوا. وهو مطلوب أيضاً أكثر من القضاة والموظفين ليصلحوا أنفسهم ويشعروا بمسؤولياتهم تجاه الرب الديان والوطن الكريم.

بيروت في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٥٦

رئيس لجنة المالية والموازنة

جوزف شادر

الرئيس: الكلمة لحضرة مقرر لجنة المالية والموازنة.

مقرر لجنة المالية والموازنة:

حضرة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام، ان تلاوة التقارير المسهبة مملة، لذلك سيقتصر بحثي خلال نصف ساعة فقط على شقي النفقات والواردات في مشروع موازنة سنة ١٩٥٦ بعد أن تولى حضرة رئيس اللجنة درس المشاريع الانشائية وكيفية تمويلها ومجمل المصالح الوطنية الخ...

لا بد من لمحة عامة قبل بحث مشروع موازنة سنة ١٩٥٦، بموجب القوانين المعمول بها والأصول المتبعة تقوم السلطة التنفيذية بتحضير مشروع موازنة الدولة لكل عام وبعد إحالته للمجلس النيابي يعرض للدرس في لجنة المالية والموازنة ـ فلهذه الغاية توجب عقد الجلسات المتتالية في اللجنة المذكورة بوجود وزير المال ومعاونيه باستمرار وحضور باقي الوزراء عند درس اعتمادات وزاراتهم.

كل هذا يفرض نوعاً ما استقراراً يمكن الحكومة القائمة من درس المشروع ووضعه والمدافعة عنه ومناقشة تعديلاتها عند الاقتضاء مناقشة مفيدة مبنية على معلومات صحيحة علمية سليمة ينتج عنها مشروع حكيم.

لكل ما حصل هذه السنة هو أبعد ما يمكن عما قلنا، لأن المشروع الذي بين أيدينا بدىء وضعه من قبل مختلف ادارات الدولة وبأثناء درسه مع وزارة المالية تشكلت حكومة جديدة وأعيد النظر مجدداً في المشروع على ضوء توجيهات وزير المال. وإذ استقالت الوزارة وتسلمت مهام الحكم وزارة ثانية بتاريخ ١٩ أيلول سنة ١٩٥٥ وأول عمل قامت به الاسراع بإحالة مشروع الموازنة دون درسه للمجلس النيابي خوفاً من انقضاء المهلة المنصوص عليها في الدستور. وبعد هذه الاحالة المستعجلة استقال وزير المال وأسندت بعد مدة وزارة المال بالوكالة لحضرة وزير الأشغال العامة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إذا يكون قد تعاقب أربعة وزراء مال مختلفين في فترة ستة أشهر أثناء درس ووضع وإحالة ومناقشة مشروع موازنة سنة ١٩٥٦.

تتابعت الجلسات في لجنة المالية بغياب الوزراء في أكثر الأوقات ولو تشبثت اللجنة شكلاً بالتقاليد المتبعة فقط لا بالقوانين لما تمكنت من إنجاز أي درس لهذا اليوم بسبب تغيب الوزراء عن اجتماعاتها.

لذلك لم يكن من الممكن رغم حسن النية إجراء درس صحيح يؤدي إلى تعديلات أساسية بموافقة وزير المال المختص وبقي تقريباً مشروع موازنة سنة ١٩٥٦ على ما كانت عليه مشاريع موازنات السنين السابقة وهذا تكريس لما قاله عن خبرة بعض الزملاء اعضاء اللجنة المالية الذين مضى على تمثيلهم الشعب في هذه الندوة عشرات السنين إذ قالوا: «توجه الانتقادات وتعرض الحلول الصحيحة في حقل تنظيم الموازنة منذ عشرات السنين وفي كل سنة يقال السنة القادمة سنأخذ بعين الاعتبار.. سنسعى لتحسين كذا وكذا.. سنعمل كذا وكذا..».

واذكر هنا تقرير رئيس اللجنة المالية سنة ٩٥٥ إذ قال فيه: «ارجع عن اقتراح إلغاء المناقشة العامة آملاً أن تسمح لوزير المالية مناقشات هذه السنة بأن يجري الاصلاحات اللازمة في هذا الحقل الهام، حقل موازنة الدولة».

لكن أمله لم يتحقق إذ ثبت لديكم مما ذكر أعلاه أن المناقشة العامة التي نسميها تقليدية في مشروع الموازنة لم تعط حتى اليوم نتائج عملية لأن معظم مقترحات الزملاء في اللجنة المالية وفي المجلس تبقى محض كلام ووقائع محضر وأسس تقدير ليس إلا إلى أن تعود الكرة بعد اثني عشر شهراً وهكذا دواليك.

اننا نتمنى مخلصين أن تتبدل هذه الحال لنتمكن من الحصول على نتائج عملية فعالة في المستقبل القريب الذي يتطلب منا كثيراً وأهم ما يتطلب بنظري هو «موازنة دولة» تدرس وتبنى على أسس علمية حديثة لتشكل عاموداً فقرياً متيناً لدولة تسير نسبياً على صعيد أرقى دول العالم وأحدثها في شتى الحقول الاجتماعية والاقتصادية.

بانتظار كل هذا نسير على خطى من سبقنا وندخل في صلب بحث مشروع موازنة سنة ١٩٥٦ في هذا التقرير الذي نقسمه إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: النفقات في مشروع الموازنة.

القسم الثاني: الواردات في مشروع الموازنة.

القسم الأول:

النفقات

إن موازنتنا تشمل في قسم النفقات أبواباً عديدة يمكن حصرها في فئتين:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

١ ـ نفقات غير مجدية.

٢ ـ نفقات مجدية.

١ ـ في النفقات الغير مجدية:

إن هذه النفقات هي ما تدفعه الدولة من أموال لا تساعد مباشرة على تنمية الانتاج وتعزيز الاقتصاد في البلاد ويمكن درسها في ثلاثة فصول:

أ ـ من البند ١ إلى البند ٥

تشمل هذه البنود جميع الرواتب والأجور وملحقاتها وتبلغ الاعتمادات المخصصة لها ٧٥٥٩٤٠١٣ ل.ل.

ب ـ من البند ١١ إلى البند ١٨

تشمل هذه البنود جميع النفقات العامة الادارية وما يماثلها وتبلغ الاعتمادات المخصصة لها ١٦٦٩٤٦٥٧ ل.ل.

ج ـ من البند ٤١ إلى البند ٥٥

تشمل هذه البنود جميع الديون المتوجبة الاداء (تقاعد وصرف من الخدمة وأحكام الخ...) وتبلغ الاعتمادات المخصصة لها ١١٩٣٤٥٠٠ ل.ل. ١٠٣٢٢٣١٧٠ ل.ل.

فمجموع هذه الاعتمادات يبلغ ١٠٣٢٢٣١٧٠ ليرة ويشكل تقريباً ٠/٠٧٠,٩٥ من موازنة سنة ١٩٥٦.

أ ـ أهم ما يسترعي التوقف في الفصل آ هو البند ٢ ـ رواتب الموظفين الدائمين وتبلغ الاعتمادات المخصصة له وحده ٧٠ مليون ليرة تقريباً. لقد طال الجدل كثيراً حول موضوع الموظفين. فمنذ سنة ١٩٥٣ إلى هذا النهار نجد في تقارير رؤساء لجان المالية ومقرريها البحث المستفيض حول وجوب تخفيف عدد الموظفين وتفصيل هذا الثوب الفضفاض تفصيلاً جديداً الخ. غير أن الواقع الذي لمسته شخصياً كعضو في اللجنة المالية منذ ١٩٥٣ وكوزير سابق في حكومتين مختلفتين يجعل الحقيقة الراهنة تختلف عن الأبحاث المذكورة وإذا سئلت لماذا؟ أقول إن ملاكات الدولة المكرسة بقوانين فيها فراغات لا يستهان بها وعند تشكيل كل حكومة جديدة واثناء درس مشروع الموازنة في كل سنة تطلع علينا نتيجة تشكيل الحكومة ونتيجة اقرار قانون الموازنة في زيادة عدد موظفي الدولة ضمن الملاكات المحددة بقوانين لكل ادارة.

وفي أغلب الأوقات تكون قضية الزيادة ليس فقط معقولة بل واجبة ملزمة، اعطي مثلاً عن ذلك من جلسة اللجنة المالية نهار الأربعاء ١٨ ك٢ سنة ١٩٥٦. لقد طلب أثناء هذه الجلسة مدير الشرطة بحضور مدير عام وزارة الداخلية زيادة اعتمادات لـ ٤٣ شرطياً معللاً طلبه بعدم تمكنه من القيام بالمهمات الملقاة على عاتقه في جميع أنحاء المدينة التي تتوسع سريعاً ويزداد عدد السكان فيها خصوصاً في النواحي النائية يوماً بعد يوم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وقال أيضاً ان عدد الشرطة حالياً هو ٦٥٧ غير أن الملاك القانوني للشرطة هو ٩٤٠ ويطلب فقط ٤٣ شرطياً لأنه يريد انشاء ٣ أو ٤ مخافر جدد الخ . . .

مثلاً من عشرات الأمثال عرضته لكم . هنالك مراكز عديدة حساسة تستوجب زيادة عدد من جهة وزيادة رواتب من جهة ثانية .

القضاء : زيادة عدد وزيادة رواتب .

الأطباء : زيادة عدد وزيادة رواتب .

المهندسون : زيادة عدد وزيادة رواتب .

الفنيون غير المهندسين : زيادة عدد وزيادة رواتب .

المعلمون : زيادة عدد وزيادة رواتب .

الشرطة : زيادة عدد وزيادة رواتب .

الدرك : زيادة عدد وزيادة رواتب .

إنجابه كل هذا بالرفض بغية التوفير؟ الجواب كلا . . لأننا لربما عرضنا جهاز الدولة للتقصير أكثر مما هو عليه ـ ان المسؤولية في هذا التنظيم تقع على عاتق السلطتين التنفيذية والتشريعية فاذا تهاملت السلطة التنفيذية في أخذ التدابير الفعالة للخروج من هذه المعضلة، فما الذي يعيقنا نحن اليوم، ومجلسكم الكريم أقر لجنة تساعية لإعادة النظر في جميع المراسيم الاشتراعية . فلو درست ملاكات الدولة درساً دقيقاً وبنيت هذه الملاكات على أسس جديدة لربما وفرنا عن أنفسنا الجدل في هذا الموضوع لسنين عديدة وأصلحنا الخلل المزمن في الجهاز الاداري وتلافينا النقص المفجع في الجهاز الفني وأنشأنا تفتيشاً صحيحاً يقوم بمراقبة حقيقية فعالة قوية عدم وجودها اليوم هو علة عللنا ـ لأنه في الحالة الحاضرة ما أن يعين أحد الموظفين في هيئة تفتيش الدولة (مع العلم أنه يصبح برتبة مدير عام) الا ويبدأ السعي لنقله من مركزه أو يظهر بشتى الطرق استياءه من وضعه .

وبالنتيجة قفل باب البحث في البند ٢ المتعلق بالموظفين يتطلب :

جرأة في وضع ملاكات الدولة .

جرأة في مجابهة اعتمادات معاشات الموظفين .

جرأة في إنشاء تفتيش يقوم بمراقبة دائمة فعالة .

وأخيراً جرأة بإنزال العقاب بكل مستحق وقطع العضو الفاسد عند الاقتضاء .

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ب ـ وأهم ما يستدعي التوقف في الفصل ب هو البند ١١ لوازم ونفقات ادارية وتبلغ الاعتمادات المخصصة له أكثر من ٥ ملايين ليرة ـ فالايجارات وحدها التي تدفعها الدولة سنوياً تفوق المليوني ليرة وهنا يجدر بنا الاشارة إلى قانون ١٤ آب سنة ١٩٥٤ المتعلق ببيع أملاك الدولة فبيع مختلف أملاك الدولة وإنشاء مدينة حكومية ينتج عنه:

١ ـ وفر مليوني ليرة بدل ايجارات وأكثر ولم تكن تدفع الدولة سنة ١٩٥٣ سوى ٨٥٠ ألف ليرة.

٢ ـ امكان جمع دوائر الدولة المتعلقة بعضها ببعض ببناء واحد (كالمالية وجميع الدوائر التابعة لها ـ والأشغال وجميع الدوائر التابعة لها، والصحة وجميع الدوائر التابعة لها الخ...).

٣ ـ تخفيف حركة السير والازدحام في شوارع العاصمة لأن حل هذه المشكلة يزداد تعقداً يوماً بعد يوم ولا يستبعد أن يصبح لغزاً ليس له حل.

وفي هذا الفصل أيضاً يسترعي التوقف شراء المفروشات لسائر الدوائر. فالاعتمادات المخصصة سنوياً تفوق الأربعمائة ألف ليرة تنفق لسد طلبات احتياجات افرادية ولربما كيفية ـ لهذا السبب طلبت اللجنة المالية من سائر الادارات أن تتقدم كل منها ببرنامج شامل لشراء المفروشات لجميع الدوائر التابعة لها فتحدد الاحتياجات وتوحد الطلبات وتنفذ تدريجياً بناء للبرنامج الموضوع.

لا بد أيضاً من كلمة بخصوص ملابس الموظفين لأن الخزينة تنفق سنوياً أكثر من ٣٠٠ ألف ليرة في هذا السبيل. وغالباً ما يحدث تأخير في تسليم الملابس لأصحابها أو تسلم أثناء فصل الصيف الملابس المعدة لفصل الشتاء أو عكسها. فعلى الحكومة أن تعمل بشكل يمنع هذا التأخير حتى ولو تأخر اقرار الموازنة بعض الأحيان.

ج ـ أما الفصل الثالث وهو الأخير يشمل:

١ ـ التقاعد.

٢ ـ الأحكام على الدولة.

٣ ـ تغطية عجز استثمار شركة سكة حديد ش.ح.ت.

٤ ـ سندات الخزينة وفوائدها.

إن لكل بند نتائج اجتماعية ومالية يتوجب معالجتها بسرعة وحق.

١ ـ التقاعد: ستتحمل خزينة الدولة أعباء مهمة من جراء قانون التقاعد لأن العجز بين معاشات التقاعد والصرف من الخدمة من جهة وما يحسم على الموظفين برسم التقاعد من جهة أخرى يتزايد سنة فسنة، وليس ما يشير إلى توقف هذا التزايد عند حد ـ لقد عرضت على لجان المالية والادارة والعدلية والتربية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الوطنية من وقت قريب قضية معلمي المعاهد الخاصة فأتى حضرة رئيس اللجنة المالية بحل موفق لتغذية صندوق نقابة معلمي المعاهد الخاصة ـ فبإمكان الحكومة والدوائر المالية أن تدرس أسساً جديدة تتفق والعدالة الاجتماعية لحل مشكلة التقاعد بالنسبة للخزينة.

٢ ـ الأحكام على الدولة: إن عدد الأحكام النقدية بحق الدولة يشير إلى نسبة تصاعدية مخيفة أقول مخيفة لأن من اطلع على عدد الدعاوى المقامة ضد الدولة منذ سنوات والعدد الذي وصلنا إليه اليوم يرى انه لا بد من درس علاج سريع يجعل الادارة أن لا تتعرض بمثل هذه الكثرة للدعاوى بحقها. يجب مراقبة وتفتيش الدوائر الادارية تفتيشاً صحيحاً ومراقبة فعالة كما ذكرنا أعلاه للتخلص من الاهمال المتزايد وتجنب الوقوع في الأخطاء التي تؤدي لاقامة الدعاوى ـ ومن جهة ثانية لا بد من القول أنه على الحكومة أن تضحي بمبالغ ملائمة كي يتوفر لها اعتماد من يقوم بالمدافعة عن مصالحها أمام القضاء.

٣ ـ تغطية عجز استثمار شركة سكة حديد ش.ح.ت.: معضلة مزمنة قضية تغطية عجز سكة الحديد الناتج عن الضمانة الكيلومترية ـ وان هذا العجز يتفاقم سنة فسنة خصوصاً بعد أن استردت الحكومة السورية القسم السوري من الخطوط الحديدية وأصبح القسم اللبناني على عاتقنا ـ ويرتقب أن يناهز هذا العجز في المستقبل القريب ٣ أو ٤ ملايين ليرة ـ وإذا أرادت الحكومة تخفيف هذا العجز بصرف عدد من العمال تقع في مشكلة اجتماعية أشد وطأة من المشكلة المالية، فعليها أن تتدبر الأمر بحل معقول تدرسه منذ الآن ولا تنتظر الدقيقة الأخيرة فيكون للحلول الارتجالية شر العواقب.

٤ ـ سندات الخزينة وفوائدها: في كل سنة تعاد على مسامعكم قضية سندات الخزينة وفوائدها. ومنذ ١٩٥٣ والجدل قائم بين اللجنة المالية ووزارة المال ورغم الاجتماعات والبحث مع المسؤولين ورغم تصريح حضرة وزير المالية في هذا المجلس (شباط ١٩٥٥) عند التصويت على قانون موازنة ١٩٥٥ من أن الخبير البريطاني الذي تكلف بدرس القضية لم يتمكن بالجزم فيما إذا كان يترتب فوائد على هذه السندات أم لا وبالرغم من أن حضرة الوزير لم يتمكن من الحصول على درس يثبت صحة توجب هذه الفوائد يأتي في كل سنة ويرصد في مشروع الموازنة اعتماداً لتغطية الاستهلاك السنوي لهذه السندات واعتماداً لتغطية فوائدها.

٢ ـ في النفقات المجدية:

إن هذه النفقات هي ما تدفعه الدولة من أموال تساعد مباشرة على تنمية الانتاج وتعزيز الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة في البلاد. فهذا القسم المجدي من النفقات الملحوظة في الموازنة يمكن درسه في فئات ثلاث:

أ ـ من البند ٢١ إلى البند ٢٥ ـ تشمل هذه البنود جميع النفقات والمساعدات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تبلغ الاعتمادات المخصصة لها. ٨٥٥١٩٨٧

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ب ـ من البند ٣١ إلى البند ٣٣ ـ تشمل هذه البنود جميع النفقات الاستثمارية وتبلغ الاعتمادات المخصصة لها. ٨١٨٥٠٠

ج ـ من البند ٤١ إلى البند ٤٤ ـ تشمل هذه البنود نفقات التجهيز والانشاء وتبلغ الاعتمادات المخصصة لها. ٣٢١٥٥٠٨٤

٤١٥٢٥٥٧١

فمجموع هذه الاعتمادات يبلغ ٤١٥٢٥٥٧١ ليرة يشكل تقريباً ٠/٠٢٨,٥٤ من موازنة ١٩٥٦. فإذا قارنا هذه النفقات بالنفقات غير المجدية تبين لنا ان هذه الأخيرة هي ٠/٠٤٢,٤١ أكثر من النفقات المجدية.

آ ـ إن الفئة آ بمجمل بنودها مخصصة للنفقات والتعويضات والمساعدات الاجتماعية وباقي المساعدات الاقتصادية والثقافية والمتنوعة.

إن العالم بعد خروجه من الحرب الأخيرة سار بخطى واسعة نحو التطور الاجتماعي فالحكومة عليها أن تقوم تجاه المجتمع بشتى المساعدات وان هذه الأعباء على تزايد ويجب أن يلحظ لها في المستقبل اعتمادات أوسع تمشياً مع هذا التطور الاجتماعي.

ب ـ إن الفئة «ب» تشمل نفقات استثمار في وزارات مختلفة أهمها وزارة البرق والبريد ووزارة الأنباء ووزارة الداخلية الخ. . .

ج ـ والفئة «ج» والأخيرة تشمل مختلف حقول التجهيز وجميع الانشاءات الجديدة، وهي تشكل القسم المهم من الجزء الثاني في الموازنة.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجوب تعزيز تجهيز آليات القوى الداخلية من درك وشرطة وأمن عام. أما في حقل سياسة الطرقات فقد بحثت لجنة المالية القضية بحضور أعضاء لجنة الأشغال العامة وأسفر البحث عن اجماع تام في الرأي على وجوب توزيع الاعتمادات المخصصة للمناطق افرادياً لكل طريق، وكان الاجماع تاماً أيضاً على المطالبة بمضاعفة الاعتمادات الملحوظة في مشروع الموازنة.

ورغم الاقرار الصريح بعدم ارتكاز طريقة التوزيع الافرادي على أسس فنية علمية صحيحة لقد ثبتت أنها الطريقة المحققة أكثر من غيرها في الوقت الحاضر إلى أن تكون وزارة الأشغال العامة قد وضعت التصميم الشامل لشبكات الطرقات في الجمهورية اللبنانية.

القسم الثاني: : الواردات

تقدر واردات الدولة في مشروع الموازنة استناداً إلى متوسط تحصيلات السنتين السابقتين من حيث المبدأ، أما

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في الواقع فيؤخذ أيضاً بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي العام الراهن، لذلك ينتج في بعض الأحيان، فرق بين باب الواردات المقدرة وقاعدة متوسط السنتين المذكورتين.

تكون الواردات من ثلاثة عناصر:

١ ـ الضرائب.

٢ ـ حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار.

٣ ـ الايرادات المتفرقة.

١ ـ الضرائب ـ الضرائب على نوعين:

آ ـ ضرائب مباشرة.

ب ـ ضرائب غير مباشرة.

آ ـ إن الضرائب المباشرة هي التي تستهدف الثروة والانتاج. ومعظم الدول في العالم تركز موازناتها على أساس هذه الضرائب لأنها تصيب الأثرياء المنتجين على قدر ثروتهم وانتاجهم لكن عندنا هذا النوع من الضرائب لا يشكل بتقدير واردات الموازنة سوى ٠/٠٢٥,٩٣ فيجب السعي لرفع هذه النسبة باعتماد الضريبة التصاعدية على الأملاك المبنية تمشياً مع ضريبة الدخل وضريبة الأراضي. وبالماضي كانت الحكومة تقدمت للمجلس بمشروع قانون يقضي بجعل ضريبة الأملاك المبنية على أساس تصاعدي ثم سحبت المشروع المذكور. فيجب الإسراع بإعادة المشروع لأن كبار الملاكين يدفعون حالياً مثل صغارهم ضريبة على معدل ١/٤ ٠/٠١١ مهما بلغ دخلهم من أبنيتهم.

ب ـ إن الضرائب غير المباشرة هي التي تستهدف المستهلكين على اختلاف طبقاتهم، أغنياءهم وفقراءهم، ومعظم الدول تسعى دوماً لتخفيف هذه الضرائب لا سيما في أجزائها التي تصيب المستهلك الفقير. غير ان في تقديرات موازنتنا يشكل هذا النوع من الضرائب ٠/٠٦٠ تقريباً فيجب السعي لتخفيض قسم منها بإلغاء رسوم الملح مثلاً وتنزيل رسوم الترابة وخصوصاً رسوم المواد الملتهبة تخفيفاً للتفاوت الواقع بين مستعملي المازوت والبنزين الخ...

٢ ـ حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار.

إن الايرادات من أملاك الدولة ومصالح الاستثمار تشكل أقل من ٠/٠٣,٥ من واردات الموازنة ولقد ذكرنا في درس النفقات غير المجدية بخصوص الايجارات التي تدفعها الدولة أنه من الأفضل اعتماد طريقة بيع أملاك الدولة وبناء مدينة حكومية لأنه من المعلوم أن الدولة لا تحسن الاتجار وادارة الأملاك بل تكلفها أموال كثيرة دون أن تحصل على النتيجة المنتظرة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

٣ ـ ايرادات متفرقة

الايرادات المتفرقة تشكل تقريباً ٠/٠١٠,٧٠ من واردات الموازنة تشمل في ما تشمل مدفوعات شركات البترول ومن المعلوم أن المبالغ المخصصة في هذا البند تكاد تكون وهمية غير أن الحكومة في مباحثاتها بخصوص البترول تسعى لوضع الأمور في نصابها. والشعب والمجلس والحكومة يهدفون إلى الحصول على شيء يسمى بالفعل مدفوعات شركات البترول فيدون وقتئذ في هذا البند المبلغ الذي يجب أن يدون حقيقة.

وقبل قفل البحث في باب الواردات يجب القول فيما يتعلق بالضرائب المباشرة أن السبعة آلاف مكلف الأول في ضريبة الدخل لا يعطون إيراداً للخزينة مع الغرامات الفاحشة المفروضة عليهم أكثر مما يكلفون الخزينة من خدمات موظفين وثمن قرطاسية ومطبوعات. فجميع ما يجبى منهم لا يتجاوز ٢٠٠ ألف ليرة من أصل ١٥ مليون ليرة. فلو تعدل القانون على هذا النحو لتمكن الموظفون الذين يصرفون وقتهم في معاملات هؤلاء من الاهتمام بمكلفين يتحقق عليهم مبالغ ضخمة ويؤدون نتيجة أجدى للخزينة. وفي حقل الجباية لا بد من بحث قضية الأموال الباقية دون تحصيل في ختام سنة ١٩٥٤ والتي حولت إلى حساب ١٩٥٥ والبالغة قيمتها أكثر من ١٧ مليون ليرة. فيجب ليس فقط وضع حد لهذا المبلغ والحؤول دون ارتفاعه بل يجب الجد في التحصيل وتخفيض الرقم إلى أقل ما يمكن خصوصاً المتأخرات بضريبة الأملاك المبنية والبالغة ٤ ملايين ليرة تقريباً من أصل الأموال الغير محصلة ـ والتي لا يبرر عدم تحصيلها مبرر.

فالخلاصة تدل على أن مشروع موازنة سنة ١٩٥٦ لا يختلف إلا قليلاً عن موازنة ١٩٥٥ لأن النفقات الادارية في الجزء الأول بقيت تقريباً على ما هي عليه.

وفي الجزء الثاني زادت نفقات التجهيز والانشاء في مشروع سنة ١٩٥٦ ما يقارب المليون ليرة عن موازنة ١٩٥٥.

وفي الجزء الثالث زادت النفقات العسكرية في المشروع الحالي عن موازنة ١٩٥٥ أكثر من ٦ ملايين ليرة نظراً لمبدأ تعزيز قوى الجيش.

حضرات الزملاء الكرام

بعد أن وضعت أمامكم درس نفقات وواردات مشروع موازنة سنة ١٩٥٦ وأبديت ملاحظات إجمالية خاطفة لا بد من لفت نظر المجلس الكريم والحكومة المحترمة إلى أن التطور التصاعدي السريع الذي يعم العالم بأسره في جميع الحقول يتطلب منا أن نكون أسبق من غيرنا إلى تدعيم أسس هذا التطور وتسهيل سبل توسعه عندنا. إن ارتفاع مستوى المعيشة في لبنان وتحسن الحالة العامة بطريقة ظاهرة ومستمرة يحتم على المسؤولين السير بخطى واسعة جريئة لربما كانت اعتبرت في الماضي القريب غير معقولة. سيترتب علينا في المستقبل نفقات هامة وهامة جداً يقابلها والحمد للّه واردات أهم وأهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Ahmad Daher

فتنسيق هذه النفقات وتقدير هذه الواردات لوضع «موازنة الدولة» يتطلب منذ اليوم بناء أسس مدروسة صحيحة خوفاً من اللجوء إلى الارتجال في اللحظة الأخيرة. لقد صدرت القوانين التي تمكن «المصلحة الوطنية لمشروع الليطاني» المباشرة بالأعمال ـ فيجب إذا الانتباه لتهيئة جميع المناطق اللبنانية بطريقة تجعلها تتناسب مع منتجات المشروع المذكور والاستفادة منها وتجهيز جميع المناطق بالمشاريع الضرورية الحديثة تمشياً مع التطور.

إن المديرية العامة لوزارة الأشغال تقدمت إلى اللجنة المالية بتقرير عن موازنة الطرقات تهدف من ورائه إلى وضع تصميم عام شامل لجميع الطرقات (دولية ـ رئيسية ـ فرعية الخ..) في الجمهورية اللبنانية. وان المديرية العامة للشؤون المائية والكهربائية وضعت مشروعاً إنشائياً واسع النطاق موزعاً على جميع المناطق في لبنان لا تقل كلفته عن المائة مليون ليرة. فعلينا السعي لإقرار هذين المشروعين واخراجهما إلى حيز الوجود.

فبهذا يحقق لبنان أهدافه التقدمية ويثبت مركزه الأول على هذا الشاطىء المتوسط قبلة انظار العالم، وفقنا اللّه جميعاً لما فيه خير لبنان.

بيروت في ٣٣/ ١/ ١٩٥٦

مقرر لجنة المالية والموازنة

جورج هراوي

الرئيس: بعد الاستماع إلى حضرة رئيس لجنة المالية والموازنة وإلى حضرة مقرر لجنة المالية والموازنة لا أدري إذا كانت وزارة المالية تريد أن تبحث في موضوع الموازنة.

الكلمة لحضرة وزير العدل ووزير المالية بالوكالة.

وزير المالية: في الجلسة القادمة سنبحث في الموازنة.

الرئيس: إذن لن يفسح المجال الآن لتناقش الموازنة بصورة عامة قبل أن تقدم وزارة المالية تقريرها.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبداللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: بدون الدخول في مناقشة الموازنة أذكر أنه مضى علي أربع أو خمس سنوات وأنا في هذا المجلس نناقش الموازنات بدون فائدة وكذلك النفقات غير المجدية تزداد ونرى الفوضى في التشكيلات وكذلك اهمال شؤون أصحاب المصالح تتزايد لذلك أحببت أن أتقدم باقتراح مآله أن تقوم الحكومة منذ اليوم باستقدام خبراء في شؤون الضرائب والادارات العامة منذ الآن لتقديم اقتراحات يبنى عليها موازنة سنة ١٩٥٧ وهذا ما اقترحه.

الرئيس: يتلى اقتراح النائب المحترم السيد عبداللّه الحاج.

فتلي الاقتراح التالي:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اقترح أن تسعى الحكومة منذ اليوم لاستقدام بعض الخبراء في شؤون الضرائب والادارة والميزانية لتنظيم موازنة سنة ١٩٥٧.

عبد اللّه الحاج

الرئيس: يؤجل درس هذا الاقتراح للجلسة المقبلة.

رفعت الجلسة على أن تعقد نهار الخميس المقبل في الساعة الخامسة بعد الظهر.

ورفعت الجلسة في الساعة السادسة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩٥٦ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

محضر الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٦ من كانون الثاني سنة ١٩٥٦

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص الجلسة السابقة.

٢ ـ تلاوة بيان حضرة وزير المال حول موازنة سنة ١٩٥٦ والتعليق عليه من قبل حضرات النواب.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٥٦ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سامي الصلح ـ غسان التويني ـ أحمد الأسعد ـ ريمون اده ـ نعيم مغبغب ـ بشير العثمان ـ وسعيد طوق.

واعتذر السادة: حميد فرنجية ـ أديب الفرزلي ـ اميل البستاني ـ كمال جنبلاط ـ هاشم الحسيني ـ مارون كنعان ـ عبداللّه اليافي ـ وكامل الأسعد.

وتمثلت الحكومة: بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرات الوزراء السادة: فؤاد غصن ـ كاظم الخليل ـ جورج عقل ـ وجوزف سكاف.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

المواضيع المبحوثة

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٢ ـ تصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم /١٠٣٢٧/ بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٤.

٣ ـ تلاوة رئيس لجنة المالية لتقريره حول الموازنة.

٤ ـ تلاوة مقرر اللجنة المالية لتقريره حول الموازنة.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٥٦ في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سعيد طوق ـ سامي الصلح ـ أحمد الأسعد ـ كمال جنبلاط ـ واميل البستاني.

واعتذر السادة: كامل الأسعد ـ صبري حمادة ـ أديب الفرزلي ـ بيار اده ـ نعيم مغبغب ـ وحميد فرنجية.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرات الوزراء السادة: فؤاد غصن ـ كاظم الخليل ـ جميل مكاوي ـ جورج عقل ـ جوزف سكاف.

صدق محضر الجلسة السابقة ومن ثم انتقل المجلس إلى التصويت على المشروع رقم ١٠٣٢٧ بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٤ بعد ان سبق بحثه في الجلسة السابقة فصدق عليه بالاجماع، ثم تلا حضرة رئيس اللجنة المالية تقريره حول الموازنة وعقبه حضرة مقرر اللجنة المالية بتلاوة تقريره حول الموازنة كذلك، وقدم حضرة النواب المحترم السيد عبدالله الحاج اقتراحاً حول استقدام بعض الخبراء لتنظيم موازنة العام المقبل، فارجىء بحثه.

ورفعت الجلسة في الساعة السادسة والنصف بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩٥٦ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر.

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نقولا سالم.

نقولا سالم: حضرة الرئيس، منذ بضع سنوات، وعندما طلبت التابلاين مد أنابيبها عبر الأراضي السورية لم توافق سوريا على السماح بمرور الأنابيب عبر أراضيها إلا بعد أن تعهد لبنان دفع «خوة» إلى سوريا تضاف إلى مجموع ما يدفع من حراسة ورسوم جمرك وغيرها، ونحن لا نزال ندفع هذه «الخوة» إلى الآن. أما اليوم وبعد أن أرادت كل دولة أن تستقل بوارداتها فإنني أسأل الحكومة هل أنها ستخابر الحكومة السورية بشأن رفع هذه «الخوة» عن عاتقنا أم لا؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بشير الأعور: إن القضية التي أثارها الزميل السيد نقولا سالم هي قضية خطيرة، لذلك فإنني أعتقد أنه ليس من المصلحة أن تبحث على هذا الصعيد، بل تستحق دراسة أكبر من قبل الحكومة قبل إثارتها في جلسة علنية إذ قد يكون لها تأثير على علاقاتنا مع الشقيقة سوريا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: حضرة الرئيس، لقد تلا حضرة رئيس اللجنة المالية بياناً في الجلسة السابقة وتبعه حضرة مقرر اللجنة ببيان اشتم منهما ان هناك أموراً خطيرة تتطلب البحث والمعالجة، وقد وعدت الحكومة أن تعطي بياناً حول الموضوع. لذلك فإنني أطلب الآن من الحكومة إعطاءنا هذا البيان الذي وعدت به.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبداللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: سيدي لقد وزعتم علينا التقارير المختصة بالكهرباء. لهذا فإنني أطلب تعيين جلسة خاصة لمناقشة موضوع الكهرباء، خصوصاً بعد أن أخذت الحكومة بتطبيق التعرفة الجديدة.

الرئيس: إذا لم يكن من بحث آخر لنستمع إلى تقرير حضرة وزير المالية بالوكالة عن الموازنة وبعدها ننتقل إلى المناقشة العامة.

الكلمة لحضرة وزير المالية بالوكالة.

وزير المالية بالوكالة: حضرات الزملاء المحترمين.

سبق لوزارة المالية أن أشارت في فذلكة مشروع موازنة ١٩٥٦ إلى الأسس التي استندت إليها الحكومة لاعداد الموازنة وإلى السياسة المالية والضرائبية والنقدية التي تنتجها.

واني إذ أشكر الزميل حضرة رئيس لجنة المالية والموازنة للدراسة القيمة التي قام بها حول أمور مالية تتعلق بالموازنة وأشكر حضرة مقرر اللجنة لتفصيل مشروع الموازنة في بابي النفقات والواردات، أرى لزاماً علي أن أتقدم من المجلس الكريم ببعض الملاحظات والإيضاحات حول النقاط التي أثارها كل من تقرير رئيس اللجنة ومقررها.

أولاً: تمويل المشاريع الانشائية وامكانيات الخزينة

تشارك الحكومة رأي رئيس لجنة المالية والموازنة من أن امكانيات الخزينة لا تسمح بتحقيق المشاريع العمرانية المختلفة في بضع سنوات كمشروع شبكة الطرقات الدولية والرئيسية ومشروع المدينة الصحية والمساكن الشعبية والمدينة الرياضية وتوسيع مرفأي بيروت وطرابلس وشق نفق بين بيروت وشتورة ومشروع الضمانات الاجتماعية. ولا بد لها في حال اللجوء إلى القروض من داخلية أو خارجية أو الاستلاف من مؤسسة الاصدار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من دراسة الأثر الذي يحدثه الانفاق في السوق النقدية لكونها حريصة أشد الحرص على أن لا يحصل أي تضخم مالي وما يجره هذا التضخم من تدني قيمة النقد ولن تألو جهداً عند الاقتضاء من استشارة الخبراء ومجلس التصميم في الأمر تحاشياً من الوقوع في الأخطاء التي وقعت فيها بعض البلدان كتركيا والعراق.

وهي تلفت النظر، بصدد تمويل المشاريع الانشائية، إلى أن وزارة الأشغال العامة وضعت مشروعاً يرمي إلى درس تصميم عام بشق الطرق الدولية والرئيسية بالاتفاق مع النقطة الرابعة، وانه رصد اعتماد في مشروع موازنة الهاتف للسنة الحالية قدره /٥٠٠٠٠٠/ ليرة للمباشرة بإنشاء شبكة هاتف آلية في جميع الأنحاء اللبنانية، وان الحكومة وضعت في موازنات السنوات السابقة والسنة الحالية اعتمادات كبيرة لإنشاء المستشفيات وتجهيزها، كما انه سبق وخصص مبلغ عشرة ملايين ليرة لبدء المرحلة الأولى لتوسيع مرفأ طرابلس.

ثانياً: الصناديق المستقلة

إن الدارسة التي تقوم بها وزارة المالية حالياً فيما يتعلق بوضعية الصناديق المستقلة التي أنشئت منذ سنة ١٩٤٤ لتنفيذ المشاريع الانشائية تتفق مع الرغبة التي أبدتها اللجنة المالية بهذا الشأن. وسوف تتقدم من المجلس الكريم بنتيجة أعمالها في هذا الموضوع.

ثالثاً: وضعية خط الناقورة ـ بيروت ـ طرابلس

كان هذا الخط يستثمر بكامله منذ شرائه في عام ١٩٤٧ لغاية نشوب حرب فلسطين حيث نسفت بعض الجسور في أراضي فلسطين وحجزت بعض الشاحنات وأقفلت الحدود.

وبما أنه لم يكن يوجد في ذاك الحين مناقلات في السكة الحديدية بين بيروت وصيدا وصور فقد كان من الطبيعي أن يوقف تسيير القطار على القسم الجنوبي من الخط وذلك تلافياً للنفقات الضخمة التي لم يكن ممكناً تغطيتها بوجه من الوجوه. واكتفي بمتابعة استثمار القسم الشمالي فقط أي بين بيروت وطرابلس. ويمكن القول إن استثمار هذا القسم كان رابحاً حيث تمكنت الحكومة من شراء ثماني قاطرات ومئة شاحنة بلغ ثمنها نحو /٤٥٠٠٠٠/ دفعت من أصل الأرباح.

فاستعيض بهذه الأدوات عن استئجار أدوات خط حديد ش.ح.ت. D.H.P. وتوفر على الاستثمار دفع عائدات إيجار باهظة. كما انه دفع لصندوق الخزينة من أصل الأرباح حوالى /٣٥٠٠٠٠/ ل.ل. خلال سني ١٩٥٢ و١٩٥٣ و١٩٥٤. ولا يزال يوجد مبالغ احتياطية تقدر بنحو /١٥٠٠٠٠/ ل.ل.

أما القسم الجنوبي من الخط المتوقف استثماره فقد استمرت أعمال الصيانة الكبرى جارية عليه، كاصلاح الجسور وتنظيف الأقنية وترميم العبارات عند حصول الفيضانات وكثرة الأمطار وذلك منعاً للأضرار التي تحصل للخط وللملاكين المجاورين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وفيما يتعلق بأعمال الصيانة الأخرى التي تجري عادة من أجل متابعة الاستثمار كاستبدال العوارض الخشبية المهترئة ووضع البحص تحت الخط فقد توقفت عندما أوقف تسيير القطار، وذلك بقصد توفير نفقات غير مجدية إذ أن العوارض تهترىء والبحص يتبعثر من جراء السيول والأمطار سواء سيرت القطارات على الخط أو لم تسير. مع العلم بانه يمكن إجراء هذه الأعمال عندما يعاد استئناف العمل على هذا الخط.

وتجدر الملاحظة بأن البحث يجري الآن مع مصلحة الكهرباء والنقل المشترك من أجل نقل مادة الفيول أويل في السكة الحديدة من الزهراني إلى محطة ذوق مكايل التي تتطلب كميات ضخمة من هذه المادة. وتقدر نفقات اصلاح الخط وصيانته بنحو /٣٥٠٠٠٠/ ل.ل. ولا بد من فتح اعتماد بهذا المبلغ ليمكن تأمين نقل الكميات اللازمة لمصلحة الكهرباء.

وفي هذه الحال يصبح بالامكان نقل منتجات مصفاة الزهراني إلى بيروت بالسكة الحديدية.

رابعاً: وضعية الشركات ذات الامتياز

١ ـ شركة سكة حديد ش.ح.ت. D.H.P.

شكلت الحكومة لجنة بالقرار رقم ١٩ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ آذار سنة ١٩٥٥، وعينت لها مهمة واسعة وهي درس جميع القضايا المتعلقة باستثمار خط سكة حديد ش.ح.ت.

بحثت اللجنة المذكورة هذا الموضوع ورأت تجزئته إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: التدابير الفورية الواجب اتخاذها سريعاً لاستثمار الخطوط الحديدية على أثر انفصال الشراكة السورية اللبنانية في خطوط ش.ح.ت.

لقد وضعت اللجنة تقريرها الأول من هذا الجزء من مهمتها وهو يبحث التدابير الفورية، بعد أن وافق مجلس النواب السوري بتاريخ ١٢/١١/١٩٥٥ على اتفاق شراء سوريا لأقسام الامتياز الواقعة في أراضيها.

الجزء الثاني: إعادة تنظيم شبكة الخطوط وادارتها لتتناسب مع المصلحة اللبنانية.

تقوم اللجنة حالياً بالأبحاث التالية بالاشتراك مع خبراء الخطوط الحديدية.

درس معدات التصليح اللازمة للسكة الحديدية واقتراح مركز المعمل أو المعامل الأكثر ملاءمة.

دراسة المعدات المحركة والمعدات المتحركة.

ـ اعداد ملاك للموظفين اللازمين الذين يتوافق عددهم مع أفضل طرق الاستثمار الاقتصادي.

ـ درس امكانية إلغاء الخط الحديدي المسنن بين بيروت ورياق والاستعاضة عنه بطريق

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

«أوتوستراد» تستوعب كامل حركة المناقلة (الترانزيت) بين بيروت والبلاد الداخلية. وبيان الفائدة التي يجنيها لبنان من ذلك والمحاذير التي قد تنتج عن إلغاء الخط المذكور.

ـ دراسة دمج استثمار سكة حديد ن.ب.ط واستثمار خطوط ش.ح.ت. اللبنانية في إدارة موحدة، والنتائج الاقتصادية الناتجة عن هذا التوحيد.

ـ تنسيق المناقلات بين السكة والسيارات ودرس حصر نقل بعض المواد كالسوائل الملتهبة بالسكة الحديدية.

وغني عن البيان أن الأبحاث المذكورة لم يأت تعدادها على سبيل الحصر، وستعطي دراستنا شمولاً كافياً بحيث تحتوي على كل اقتراح مفيد عن تنظيم ادارة الاستثمار بما يتناسب واقتصاديات الخطوط اللبنانية.

الجزء الثالث: مباحثات استرداد امتياز سكة حديد ش.ح.ت. اللبناني.

لقد سبق لمجلس الوزراء اللبناني أن تباحث في قضايا شركة سكة حديد ش.ح.ت. بمناسبة عزم الحكومة السورية على شراء القسم الواقع في أراضيها لخطوط هذه الشركة وتصفية الاستثمار المشترك بين لبنان وسوريا. وقد اقترح وزير الأشغال العامة أن يتخذ لبنان تدبيراً مماثلاً فيما يتعلق بالخطوط الواقعة ضمن أراضيه.

ولدى المداولة قرر المجلس الموافقة على مبدأ شراء امتياز سكة حديد ش.ح.ت. بأنسب الشروط (قرار مجلس الوزراء ٢٩ آذار سنة ١٩٥٥).

إن اللجنة عاكفة الآن على درس الاتفاقية المعقودة بين حكومة الجمهورية السورية وشركة سكة حديد ش.ح.ت. بتاريخ ١٩ تموز سنة ١٩٥٥ وستبدأ استشاراتها مع مندوبي سكة حديد ش.ح.ت. عما قريب.

وقد تداول مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة مساء أمس في موضوع استرداد امتياز الشركة وأقر أيضاً مبدأ الاسترداد.

٢ ـ شركة مرفأ بيروت.

ألفت الحكومة مؤخراً لجنة برئاسة حضرة المدير العام لمراقبة الشركات لدراسة قضية توسيع مرفأ بيروت نظراً لتزايد حركة التجارة الخارجية عن طريقه. ولم تنجز اللجنة دراستها حتى الآن.

٣ ـ شركة راديو أوريان.

لقد أبلغت وزارة الأشغال العامة مراقبة الشركات ـ شركة راديو أوريان ـ وجوب إعادة النظر في شروط الاتفاق المعقود معها بتاريخ أول كانون الأول سنة ١٩٢١ بغية زيادة عائدات الحكومة من أرباح الشركة. كما ان الحكومة تفكر فيما إذا كان استرداد الترخيص المعطى لهذه الشركة هو في صالح الحكومة عمدت إلى استرداده.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

٤ ـ شركة الريجي.

يقدر الاستهلاك المحلي من التبغ ١,٣٠٠٠٠٠ كيلو وتقدر امكانية التصدير حالياً بـ ٦٠٠٠٠٠ كيلو. اما المساحات اللازمة لتغطية الاستهلاك وإمكانية التصدير فتقدر بـ ٢٧٠٠٠ ديكار دونم. وكل زيادة في المساحات المزروعة يجب أن تقابلها زيادة في إمكانية التصدير. وانه بالنظر للمخابرات الجارية والمساعي المبذولة يؤمل تصدير الكميات الفائضة التي ستنجم عن زيادة المساحات هذه السنة. كما ينبغي أن يرافق زيادة المساحات عامل الاهتمام بتحسين الجنس وتجويده بحيث يصبح صالحاً للتصدير ويتمكن من مزاحمة الأجناس الأجنبية. مع العلم أن زيادة المساحات تؤدي إلى تعزيز القرية اللبنانية وتعلق المزارع بها وتحول بالتالي دون نزوح سكان الأرياف إلى المدن المكتظة بالسكان.

هذا، وستجتمع اللجنة الوزارية التي تشكلت للنظر في أوضاع الريجي غدا لدرس جميع القضايا المتعلقة بزراعة التبغ وجعلها منسجمة مع المصلحة اللبنانية.

٥ ـ مؤسسة اصدار النقد.

إن السبب في تدني قيمة العائدات التي كانت تحصل عليها الحكومة من مؤسسة إصدار النقد يعود إلى أن العملات الأجنبية التي كانت تشكل أحد عناصر تغطية النقد اللبناني قد استبدلت بالذهب، مع العلم أن الذهب لا ينتج الفوائد التي تنتجها العملات الأجنبية.

٦ ـ شركات البترول.

سبق للحكومة أن أعلنت انقطاع المفاوضات مع شركة نفط العراق لكونها تتشبث بأن تتخذ من الاتفاقية التي وقعتها مع سوريا حجة لتطبيق شروط هذه الاتفاقية على لبنان، مع العلم بأن هذه الشروط لا تتفق ومصلحة البلاد. وتدرس الحكومة الآن دون أي ابطاء الطرق التي توصل البلاد إلى حقها كاملاً غير منقوص.

خامساً ـ مشروع موازنة سنة ١٩٥٦.

النفقات: من الصعب جداً التمييز بين النفقات المجدية والنفقات غير المجدية وفقاً لما هو وارد في تقرير حضرة مقرر لجنة المالية والموازنة ومن الصعب أن يقال إن نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها تعتبر من النفقات غير المجدية.

١ ـ الرواتب وملحقاتها.

وتجدر الاشارة بشأن الرواتب إلى أن الحكومة لم ترصد للوظائف الادارية إلا الاعتمادات اللازمة لرواتب الموظفين الموجودين في الخدمة عند تنظيم الموازنة، وإلى أنها لحظت اعتمادات لعدد ضئيل من الوظائف الفنية التي رئي أنه ليس بالامكان الاستغناء عن احداثها.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

وقد كان هم الحكومة الحالية، بوجه عام، الاقتصاد الكلي في اعتمادات الرواتب لكونها تشاطر اللجنة المالية رأيها بوجوب تحديد عدد الموظفين في مختلف الوزارات بالنسبة لحاجاتها. وستقوم الحكومة قريباً، بواسطة مجلس الخدمة المدنية، بدراسة هذا الموضوع. فضلاً عن أنها قررت منذ تسلمها الحكم إيقاف التعيين إلا في حال الضرورة القصوى وشرط أن لا يتم التعيين إلا بموافقة مجلس الوزراء.

٢ ـ اللوازم والنفقات الادارية.

وهي تتضمن الاعتمادات المخصصة لملابس الموظفين والمفروشات والايجارات. أما بشأن التأخير الذي يشير إليه حضرة المقرر في تسليم ملابس الموظفين في أوقاتها لقد اتخذت الحكومة التدابير اللازمة للحؤول دون التأخير وتأمل أن لا يتكرر بعد الآن.

وبخصوص المفروشات تتفق رغبة اللجنة المالية مع التدابير التي اتخذتها الحكومة والقاضية بأن تضع كل وزارة برنامجاً لشراء المفروشات التي تحتاج إليها. وسوف ترصد اعتمادات المفروشات في السنة المقبلة على أساس البرنامج الذي تكون قد أعدته كل وزارة.

أما الاعتمادات المخصصة للإيجارات والبالغة مليوني ليرة فمن المنتظر أن يؤدي قانون ١٤ آب سنة ١٩٥٤ القاضي بإنشاء صندوق مستقل يمول بأثمان ما يباع من أملاك الدولة بغية إنشاء دور للحكومة إلى تخفيضها بشكل محسوس. غير انه لا يمكن توفير هذه الاعتمادات بكاملها نظراً لأن المبالغ المخصصة للبعثات الخارجية تربو على الـ ٤٠٠٠٠٠ ليرة، والمبالغ المخصصة لوزارة التربية الوطنية تربو على الـ ٦٠٠٠٠٠ ليرة. (مدارس).

٣ ـ التقاعد: تدرس وزارة المالية حالياً أمر إعادة تنظيم التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة بحيث لا تتزايد أعباء الخزينة من جرائهما سنة بعد سنة.

٤ ـ الأحكام على الدولة: ان معظم الدعاوى التي تقام على الدولة تعود إلى الخلافات التي تنشأ بين وزارة الأشغال العامة والمتعهدين. وقد لحظت الحكومة في مشروع موازنة ١٩٥٦ اعتماداً قدره ٥٠٠٠٠ ل.ل. لتعيين خبراء ومحكمين من أجل تسوية الخلافات المذكورة والدفاع عن مصالح الخزينة.

٥ ـ تغطية عجز استثمار شركة سكة حديد ش.ح.ت.

يدخل هذا الأمر في نطاق صلاحيات اللجنة التي ألفت لدرس قضية سكة الحديد، لا سيما وان الحكومة أقرت كما سبقت الاشارة استرداد امتياز هذه الشركة.

٦ ـ سندات الخزينة وفوائدها.

من المعلوم أن استقلال النقد اللبناني يعود إلى الاتفاق النقدي المعقود بين لبنان وفرنسا بتاريخ ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٨.

وقد ورد في أحد الكتب الملحقة بهذا الاتفاق أن الحكومة اللبنانية ملزمة بتحمل تقلبات القطع التي تصيب مصرف سوريا ولبنان، من جراء احتفاظه بعملات أجنبية بصفته مؤسسة الاصدار.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وحصل في سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩ ان تدنت قيمة بعض العناصر الموضوعة في تغطية النقد وبنوع خاص الفرنك الفرنسي والليرة الاسترلينية، فأصيبت التغطية بخسارة بلغت ٥٨٧٣٢٤٩٣,١١ ل.ل.

وكان على الحكومة ـ وهي ملزمة وفقاً للاتفاق النقدي بتحمل تقلبات القطع ـ أما ان تسدد نقداً أو على الفور قيمة هذه الخسارة إلى مصرف سوريا ولبنان وأما ان تخفض قيمة النقد اللبناني.

فحرصاً على سلامة النقد، وتطبيقاً للقانون الصادر في ٢٤ أيار سنة ١٩٤٩ رأت الحكومة اعتماد طريقة التسديد بموجب سندات على الخزينة، استناداً للمادة الرابعة من القانون المذكور.

وعملاً بالاتفاق النقدي وبقانون النقد المشار إليهما صدر المرسوم رقم ٥٨١ تاريخ ٨ كانون الأول سنة ١٩٤٩. فنصت المادة الأولى منه على أن يرخص لوزير المالية أن يصدر سندات على الخزينة تغطى بها الفروقات التي تصيب من جراء الاتفاق النقدي بعض عناصر تغطية الأوراق الموضوعة في التداول من قبل مؤسسة الاصدار. ونصت المادة الخامسة منه على أن تحسب عن السندات التي تستحق فوائد معدلها: واحد بالمئة عن السندات التي تستحق بعد سنة وواحد ونصف بالمئة عن السندات التي تستحق بعد سنتين.

ومنذ اصدار هذه السندات والحكومة تخصص الاعتمادات اللازمة لاستهلاكها ودفع فوائدها.

٧ ـ المساعدات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

يتبين من مراجعة موازنات السنوات السابقة ان الاعتمادات المخصصة للمساعدات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها تزداد سنة بعد سنة. والحكومة على استعداد لزيادة هذه الاعتمادات كلما سمحت امكانيات الموازنة انسجاماً مع التطور العالمي والمحلي.

٨ ـ نفقات التجهيز والانشاء.

يشير تقرير حضرة المقرر إلى وجوب تعزيز آليات القوى الداخلية ومضاعفة اعتمادات الطرق وتوزيعها افرادياً لكل طريق.

فيما يتعلق بقوى الأمن تعمد الحكومة منذ عدة سنوات إلى زيادة الاعتمادات المخصصة لشراء التجهيزات للقوى المذكورة، وقد رصدت في مشروع الموازنة الاعتمادات اللازمة لإنجاز التجهيز.

أما فيما يتعلق باعتمادات الطرق توافق الحكومة على توزيعها افرادياً لكل طريق. ولكن بشأن مضاعفة الاعتمادات ستدرس الحكومة مع اللجنة المالية امكانية الزيادة على ضوء توازن والواردات والنفقات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الواردات

١ ـ الضرائب:

يشير تقرير حضرة المقرر إلى ضآلة معدل الضرائب المباشرة بالنسبة لمجموع الواردات وإلى وجوب وضع مشروع قانون يجعل ضريبة الأملاك المبنية تصاعدية، وإلى ارتفاع معدل الضرائب غير المباشرة.

لا شك في أن الضرائب المباشرة تعتبر ضرائب عادلة لكونها شخصية وتتناول الأفراد كل بنسبة مقدرته على الدفع في حين أن الضرائب غير المباشرة تصيب جميع المكلفين على السواء بدون التمييز بين أحوالهم الشخصية والاجتماعية والمادية وبالتالي بين قدرة كل منهم على المساهمة بأعباء الدولة. وعليه تستند واردات الدولة مع معظم البلدان المتقدمة إلى الضرائب المباشرة بالدرجة الأولى.

إن الحكومة إذ تقر المبدأ المذكور، ترى أن تطبيقه في لبنان يجب أن يتم بصورة تدريجية وبكثير من المرونة والتروي ذلك أن لبنان بلد مستهلك أكثر مما هو بلد منتج وان قسماً من الضرائب غير المباشرة يتحمله الأجانب الذين يرتادونه كسائحين ومصطافين، وبشأن ضريبة الأملاك المبنية ستعمد الدوائر المختصة إلى إعادة درس مشروع الضريبة التصاعدية لناحيتي عدالة الضريبة وانتاجها.

أما بشأن تخفيض بعض الضرائب غير المباشرة فلا يسع العمل على تحقيقه قبل تأمين الزيادة في الضرائب المباشرة لئلا يختل التوازن المالي.

٢ ـ حاصلات أملاك الدولة:

تشاطر الحكومة رأي حضرة المقرر بأن الدولة لا تحسن الاتجار وإدارة الأملاك وأنه من الأفضل بيع أملاك الدولة وإنشاء مدينة حكومية مع العلم ان الحكومة تعمد حالياً إلى بيع الأملاك المذكورة عملاً بقانون ١٤ آب سنة ١٩٥٤ الآنف الذكر.

٣ ـ الإيرادات المتفرقة.

يشير حضرة المقرر في هذا الموضوع إلى ضآلة مدفوعات شركات البترول وإيرادات ضريبة الدخل من صغار المكلفين ووجوب التشديد في تحصيل الضرائب المتأخرة.

سبق بحث قضية مدفوعات شركات البترول وتكرر بأن الحكومة لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه هذه الشركات وستتمكن من الحصول على حق لبنان كاملاً من أرباح هذه الشركات.

أما بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل فإن الحكومة قد ألفت لجنة خاصة لتعديله، وستدرس قضية صغار المكلفين وتقترح التعديل المناسب.

وفي حقل الجباية لقد اتخذت الدوائر المختصة التدابير الآيلة لقطع مرور الزمن على الأموال المتأخرة ولتحصيلها في أقرب وقت ممكن.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم صبري حمادة.

صبري حمادة: انني أطلب طبع بيان معالي وزير المالية وتوزيعه على حضرات النواب.

الرئيس: سيطبع البيان وسيوزع على حضرات النواب المحترمين.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: حضرة الرئيس. لن أدخل في مناقشة الموازنة لهذا العام لأنه سبق عندما تناقشنا في مشروع الليطاني أن توسعنا كثيراً في السياسة المالية، إلا أنه جاء في تقرير حضرة مقرر اللجنة المالية انه عندما عمدت الحكومة إلى وضع مشروع الموازنة هذه كنت وزيراً للمالية فيها ومنعاً لكل التباس أريد أن أوضح انني لم أكن آنذاك وزيراً للمال، ولا يمكنني أن أتحمل مسؤولية هذه الموازنة إذ أنها لا تتضمن أي سياسة مالية، وهي غير مبنية على أي أساس توجيهي. وهناك سؤال، جاء في تقرير حضرة رئيس اللجنة المالية عندما بحث عن قضية التضخم، وقد تساءل عن تحديد هذا الحد الأقصى للتضخم وللانفاق، وقد تبنى معالي وزير المالية هذه النظرية ولكنه لم يدل بالجواب فما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا الشأن؟ لا شك انني لا أطلب الجواب الفوري من معالي وزير المالية ولكن بما أن هذه القضية مهمة وخصوصاً على الصعيد الحكومي، نطلب من الحكومة أن تحدد هذه الأمور بسرعة إذ أن في تحديدها قضاء على القلق الذي ينتاب الأوضاع المالية في هذا البلد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نقولا سالم.

نقولا سالم: انني أشكر معالي وزير المالية على تقريره الشامل وسنبحث كل المواضيع أثناء بحث الموازنة بصورة عامة. انما هناك كلمة فيما يختص بسكة الحديد، فانني لا أرى مانعاً من شراء سكة الحديد بالنسبة للخسارة السنوية التي تلحق بها.

وقد أتى على لسان معالي وزير المالية أن هناك فكرة في مجلس الوزراء بإلغاء خط بيروت ـ دمشق فهذا بنظري خطأ فاضح، وأرجو الحكومة أن لا تقدم عليه لأن في ذلك اعداماً لمرفأ بيروت وتجارة بيروت.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبداللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: سيدي: أرجو عرض اقتراحي على المجلس الكريم بطلب استقدام خبراء لدرس أسس ميزانية العام المقبل وتحديد الضرائب وأن تباشر الحكومة منذ الآن بالعناية بهذا الموضوع. وبالمناسبة أريد أن أتكلم وأسأل عن موقف الحكومة فيما يختص بامتياز البنك السوري لأن حضرة رئيس اللجنة المالية قال بعدم استرداد امتياز البنك السوري في حين أن سوريا أقدمت على هذا العمل وتوصلت إلى نتائج طيبة. ثم قال معالي وزير المالية وحضرة رئيس اللجنة المالية إن في العراق تضخماً. لا أدري ما معنى التضخم هنا؟ فإذا كان هو الزيادة في الصرف مع قوة للاستهلاك فلا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يكون هناك تضخم. واني أسأل أيضاً هل هناك تدني في سعر الدينار العراقي؟ فالعبارة التي أوردها حضرة رئيس اللجنة المالية في تقريره لا تعطي صورة صحيحة عن التضخم، لأن التضخم له صور تختلف تماماً عما جاء في تقرير حضرة رئيس اللجنة المالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: حضرة الرئيس المحترم: من صميم القلب أشكر معالي وزير المالية على التقرير القيم الذي أعده وقرأه الآن أمام هذا المجلس الكريم، وهذه هي أول مرة منذ سنة ١٩٥١ على الأقل، نرى فيها حكومة أو وزيراً للمالية يجيب على المواضيع التي بحثها رئيس اللجنة المالية أو مقررها في التقارير التي تتلى في المجلس بمناسبة مناقشة الموازنة. هذه اذن بادرة حسنة جداً، إذ ان بإمكان مجلس النواب والشعب ان يرى نتيجة لو أولية أو وعوداً على الأقل للاصلاحات التي نطالب بها.

أما فيما يتعلق بأساس الموضوع، فأريد أن أقول كما قال الزميل الأستاذ نقولا سالم فيما يتعلق بإلغاء خط سكة الحديد، ان هذا الالغاء ولو أتى في تقرير معالي وزير المالية كنتيجة لإنشاء أوتوستراد في بيروت ودمشق إلا أنه بالرغم من ذلك، لا أعتقد أنه من مصلحة البلاد أن يلغى خط سكة الحديد بين بيروت ودمشق. وأنا قلت في تقريري وذكرت مشروع النفق بين بيروت وشتورة، أي سكة حديد تسير على الكهرباء بعد إنشاء محطة لتوليد الكهرباء في بيروت، وبعد جر المياه من البقاع لبيروت بأنابيب تسير في النفق طبعاً إن هذا المشروع طويل الأمد، ويحتاج إلى أموال كثيرة، إنما الفكرة الأساسية هي أن توجد دائماً سكة حديد بين بيروت والبقاع إلى جانب الأوتوستراد بين بيروت ودمشق، لأن الطريق لها شأنها وسكة الحديد لها شأن آخر. فسكة الحديد في أيام السلم والحرب هي لمصلحة هذا البلد ولا يجوز أن نستغني عنها.

أما فيما يتعلق بقضية مساحات زرع الدخان فقد جاء في تقرير معالي وزير المالية أن كمية الدونمات اللازمة لإنتاج متطلبات الاستهلاك المحلي وانتاج الكميات الممكن تصديرها، هي ٢٧ ألف دونم، والآن نعطي رخصاً بـ (٣٠٤٠٠) دونم أي بزيادة (٣٤٠٠) دونم عن المقدار الكافي للحاجات المتوقعة. والذي علمته وذكرته في تقريري هو ان الحكومة قررت ان بصورة نهائية أم بصورة مؤقتة، ان تزيد هذه المساحات مجدداً (٢٤٠٠) دونم بحيث يصبح المجموع زهاء (٣٣٠٠٠) دونم أي بزيادة ستة آلاف دونم عن اللازم، هذا مع العلم أنه يوجد اليوم في مستودعات الشركة من سنتين أو ثلاث سنوات كميات مخزونة لم نتمكن من تصريفها للآن. فإذا أعطينا رخصاً بـ (٣٣٠٠٠) دونم نكون قد أعطينا ستة آلاف دونم زائدة عن استهلاك وصادرات سنة ١٩٥٦ وتعود الخسارة بالنتيجة على خزانة الدولة. وهذه الخسارة أيها السادة قدرناها في اللجنة الخاصة بمليون ونصف من الليرات سنوياً. لذلك ألفت نظر الحكومة لهذا الأمر وأطلب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

منها أن تدرس هذه النقطة بصورة دقيقة وأن تهتم أيضاً بالناحية المالية وناحية الفلاح والمزارع.

أما فيما يتعلق بأعمال توسيع مرفأ بيروت فهناك نقطة دقيقة جداً وهي قضية تمويل هذه الأعمال. أتمول الشركة هذه الأعمال بنفسها؟ أم نتفق نحن كحكومة، مع الشركة على أن نقوم بتمويل هذه الأعمال مع العلم أن استثمار الحوض الثالث الواجب إنشاؤه سيكون تحت إدارة الشركة؟ أما الأرباح التي ستنتج من إنشاء هذا الحوض فستكون ضخمة جداً. فعندما نمول نحن هذه الأعمال فسيكون القسم الأكبر من هذه الأرباح لنا، اما إذا مولت الشركة هذه الأعمال فستكون أرباحنا ضئيلة جداً. لذلك يجب طمر البحر وإنشاء الحوض الثالث وعمل أرصفته. واستثمار هذا الحوض سيكون طبعاً للشركة، أما الأرض والاستفادة منها فنريد أن يكون القسم الأكبر من فائدتها لنا، وهذا لا يتاح لنا إلا إذا قمنا نحن بتمويل المشروع. ومن المعلوم أن الأراضي التي سنكسبها من البحر ستكون لها قيمة، لذلك أرى أن تلك العملية ان هي إلا عملية تجارية رابحة، فنلفت نظر الحكومة الكريمة إلى درسها وإلى درس امكانيات الخزينة، وطرق تمويل المشروع بأموال الخزينة لا بأموال الشركة.

ثم ان معالي وزير المالية لم يذكر في تقريره شيئاً عن المصالح الوطنية التي ذكرتها في تقريري: مصلحة الليطاني، مصلحة الكهرباء، مصلحة مياه بيروت الخ... فقد ذكرت في تقريري إن تحسين إدارة هذه المصالح هو من الأمور الجوهرية الحساسة والأولية في هذا البلد، ونحن أيها السادة لا نريد أن نعطي صلاحيات واسعة لهذه المصالح الوطنية. لقد قلت ان هذه المصالح كلفتنا عشرات عشرات الملايين، وان مصلحة كهرباء بيروت وحدها دفعنا ثمنها ٤٠ مليون ليرة، وهذه الملايين مرتبطة بمصالح مع الأهلين لمئات الملايين فلا يجوز إذن إلا أن تكون إدارة هذه المصالح ممتازة وحسنة من الناحية الفنية والادارية حتى ولو اضطررنا للاستعانة بخبراء لبنانيين وأجانب فنكون نحن الرابحين، والشعب يربح أيضاً، لأنه، لا سمح اللّه إذا وقع أي خطأ فني فسيكلفنا الملايين من الليرات. لذلك أنا أعيد الكرة وأقول إن إدارة هذه المصالح يجب أن تكون إدارة حسنة، وعندما أرى في إدارة الكهرباء أربعة أو خمسة أعضاء قدموا استقالتهم، ونصف مجلس الادارة الآن يدير شؤون المصلحة بكاملها، أقول اما أن هؤلاء الأعضاء لا لزوم لهم فنكتفي بأربعة أو خمسة أعضاء واما يجب أن نملأ هذه المراكز ونأتي برجال أكفاء.

أما فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة أعني أسس موازنة ١٩٥٧ فهي مهمة أيضاً، وأريد أن أبحثها الآن بمناسبة هذا التقرير القيم.

نحن في هذا المجلس وفي اللجان تعبنا من التقارير ومن اعطاء الحلول ليكون لدينا موازنة دولة على الوجه الأكمل لذلك نحن نريد أن تكون موازنة سنة ١٩٥٧ موازنة مبنية على أسس صحيحة والأسس الصحيحة قد بيناها وهي تتلخص بكلمتين: الأولى: يجب أن نفرق بين النفقات العادية والنفقات غير العادية.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

فالنفقات العادية هي للموازنة العادية وتخضع لقانون المحاسبة العادي وهي تنفق بواسطة إدارة، وعادة بواسطة الوزراء.

أما النفقات غير العادية فهي نفقات يجب أن تنفق بواسطة هيئة مستقلة إدارياً ومالياً أي بواسطة صندوق إنشاء يمول ببعض الايرادات المعينة وبواسطة هيئة تضع تصميماً شاملاً وتكون له هيئة تنفذه تدريجياً وفقاً لقاعدة تفضيل الأهم على المهم، ولمدة معلومة وحسب امكانيات الخزينة. هذا الأساس إذا لم نوجده في الموازنة نكون قد خلطنا شعبان برمضان، ونأتي إلى هذا المجلس بموازنة غير طبيعية، لأنه في الموازنة العادية نطالب بتخصيص أموال كافية للطرق وأنا أقول ليس بإمكان أموال الموازنة العادية أن تخصص عشرين مليون ليرة للنواب للطرقات، وليس من المعقول أن نخصص عشرين مليون ليرة للطرق الدولية، لأن هذه الطرق تدوم لمدة ١٠ و١٥ سنة. فلا يجوز أن نمول هذه النفقات بالضرائب وحدها بل بالايرادات والضرائب غير العادية هذا هو المعقول، وهذا الذي يقوله المنطق ومصلحة البلد وإلا بقينا في هذا البلد مئة سنة دون أن تكون لدينا طرق رئيسية، والبرهان أنه منذ سنة ١٩٢٠ نصرف وليس لدينا إلا خمس أو ست طرقات رئيسية هذا عجز فاضح ولا يجوز أن يستمر. يجب أن نضع تصميماً للطرق الرئيسية بأموال غير عادية ولموازنات غير عادية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حمادة.

صبري حمادة: حضرة الرئيس، أنا لا أناقش التقرير القيم الذي أتحفنا به حضرة وزير المالية بالوكالة ولكني أؤجل ذلك حتى طبع هذا التقرير وتوزيعه علينا. غير انني سمعته يذكر من جملة ما ذكر كماليات تتطلبها مناطق الجمهورية اللبنانية. وعلى هامش هذه الكماليات أذكر حضرات النواب المحترمين وأذكر الحكومة أيضاً أن هناك مناطق مجهولة مهملة تدار بطريقة حكومية غير الطريقة التي تدار بها باقي المناطق اللبنانية، والسبب في ذلك هو انها مناطق متأخرة عن أخواتها يلزمها اعتناء خاص أكان من الوجهة العمرانية أم من الوجهة الانسانية. ولكني تصفحت ميزانية سنة ١٩٥٦ ولم أر فيها رقماً من الأرقام يدل على الوعود التي قطعتها الحكومات السابقة واللاحقة على نفسها والوعود التي سمعناها أيضاً من حضرات النواب المحترمين ومن حضرة رئيس اللجنة المالية، تلك الوعود التي تقر بأن هذه المناطق ستكون موضع عناية من الجميع. وأخشى أن تكون قد سهت عن بالنا هذه الوعود الرامية إلى تخصيص الضروري لهذه المناطق التي كانت ولا تزال محرومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: سيدي الرئيس، لقد سبقني حضرة رئيس اللجنة المالية إلى تهنئته وشكر حضرة وزير المالية بالوكالة على هذا التقرير، غير انني أريد أن أذكر بعض الأمور التي سها عن بال حضرة الوزير أن يبحثها ويقول لنا كلمة الحكومة فيها.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

أولاً: قضية الموظفين، وقد قلت في تقريري أن علة العلل هي قضية التفتيش إذ أن أي موظف إذا نقل إلى دائرة تفتيش الدولة يعتبر نفسه أنه أحيل إلى التقاعد، وانه مغضوب عليه، مع ان مفتش الدولة هو برتبة مدير عام. فيجب أن تعزز هيئة التفتيش حتى يعتبر المنقول إليها أنه عزز وكرم.

ثانياً: قضى قانون ١٤ آب سنة ١٩٥٤ بإنشاء صندوق مستقل يغذى من أملاك الدولة لإنشاء مدينة حكومية جديدة فيها دور لجميع دوائر الحكومة وقد مضى على هذا القانون أكثر من سنة ونصف السنة دون أن يحدث هذا الصندوق فهل لمعالي الوزير أن يفيدنا شيئاً عن هذا الموضوع؟

ثالثاً: والقضية الثالثة هي قضية تعزيز الجباية للحؤول دون ظهور هذا الرقم الهائل من المتأخرات والبالغ /١٧/ مليون ليرة منها ٤ ملايين ليرة من متأخرات جباية الأملاك المبنية. فإذا كانت وزارة المالية لا تتمكن في الوقت الحاضر من جباية ضريبة الأملاك المبنية فكيف تكون الحال لو عدل القانون ورفعت قيمة الضريبة؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ناظم القادري.

ناظم القادري: لقد سبقني حضرات الزملاء الكرام إلى شكر حضرة وزير المالية بالوكالة على تقريره القيم، وأنا لا أكتفي بالشكر فقط بل أطالب بأن يكون وزيراً أصيلاً للمالية. وأنا مع احتفاظي بحق مناقشة تقرير حضرة وزير المالية بالوكالة، لا بد لي من ابداء بعض الملاحظات على الفرش المخصص للوزراء. وقد لاحظنا أن الحكومة قد اعتمدت مبالغ خاصة للفرش، وأنا بدوري أرى أن تحصر هذه المسألة في إدارة خاصة تابعة لوزارة المالية، فتسهل بذلك المراقبة والتفتيش ولا يأتي الفرش خليطاً عجيباً.

هذا من جهة أما من جهة الأحكام فانني أرجو أن تقرر الحكومة مبدأ مسؤولية الموظفين المقصرين، لأن معظم الأحكام الصادرة ضد الدولة ناتجة عن تقصير الموظفين. لذلك أرى أن تأخذ الحكومة بمبدأ مسؤولية الموظفين وأن تدفع المبالغ التي صدرت بها الأحكام مهما بلغت من موازنة وزارة المالية من بند الأحكام النقدية.

وأرى من جهة ثانية أن تنهج الدولة نهجاً جديداً بتقرير التعليم الثانوي في الملحقات خاصة في المناطق التي لا مدارس أهلية فيها. وأرى كذلك أن يعزز التفتيش على مناهج التعليم في المدارس الأهلية حتى لا تبقى المناهج خليطاً عجيباً.

أما فيما يتعلق بالتفتيش فقد مللنا الوعود الخاصة بالتفتيش، والتفتيش على التفتيش، حتى أصبحت هذه الكلمة عبارة عن خيال وسراب لا معنى لها، والتفتيش الذي يجري والتقارير التي توضع فانها لا تنفذ.

لقد طالبنا بإجراء المحاسبات والتفتيش على البعثات في الخارج ولم نر في أجوبة الحكومة وفي تقاريرها ما يدل على أنها قد قامت بما طلب منها.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

هذا ما أراه في الوقت الحاضر على أن أعود إلى البحث عندما يوزع علينا بيان حضرة وزير المالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية بالوكالة.

وزير المالية بالوكالة: سيدي أشكر حضرات الزملاء الكرام على تشجيعهم لي، وأشكرهم أيضاً على الملاحظات التي أبدوها، وأعدهم بأن الحكومة ستعير هذه الملاحظات كل الاهتمام. على انه لا بد من جلاء بعض الأمور التي أثارت بعض الجدل خصوصاً فيما يتعلق بسكة الحديد وقضية إلغاء خط بيروت ـ رياق. قلت ان الحكومة، في سنة ١٩٥٥، ألفت لجنة وأعطتها صلاحيات واسعة في بحث قضية استثمار سكة الحديد. وقد قامت هذه اللجنة بعملها الذي قسمته إلى ثلاثة أقسام. وقد درست اللجنة المكلفة في قسم من هذه الأقسام إمكانية إلغاء خط بيروت ـ رياق والاستعاضة عنه باوتوستراد، مع بيان الفائدة التي يجنيها لبنان، وكذلك المحاذير التي تقع من جراء إلغاء هذا الخط.

ليس هناك سياسة حكومية واضحة بعد حول هذه القضية بل هناك دروس واقتراحات من قبل اللجنة فقط. هذا فيما يتعلق بقضية سكة الحديد، أما فيما يتعلق بمساحات زراعة الدخان والتي تقدر بـ /٢٧/ ألف دونم بما في ذلك المساحات اللازمة لانتاج ٦٠٠ ألف كيلو لسد حاجات التصدير فأقول: إن الزيادة في هذه المساحات معناها زيادة في كميات قد تفيض عن حاجاتنا الاستهلاكية وإذا لم نتمكن من التصدير تعرضت الحكومة لعجز مالي يبلغ مليوناً ونصف مليون ليرة لبنانية. غير ان هناك امكانيات عديدة متوفرة لتصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية لأن هنالك معاهدات جديدة مع الدول شرط أن ننتج تبغاً معداً للتصدير من حيث نوعيته ومن حيث جودته وهذا ما تفعله الريجي الآن في الأراضي المصنفة أي الأراضي الصالحة لزراعة التبغ الصالح للتصدير.

واني أعتقد أن الدراسات اللازمة تقوم بها الشركة، بل لقد أرسلت الشركة بعض المأمورين للخارج، وكذلك فهنالك تفاؤل كبير لإمكان تصدير هذا الانتاج.

فضلاً عن أن توسيع مساحات الدخان من شأنها أن تعزز القرية اللبنانية، وتجعل الفلاح يبقى في القرية.

سيدي، إذا لم يكن هناك زراعة دخان، وإذا لم تكن هناك سياسة للحكومة لتعزيز القرية فيجب أن تخلق الحكومة مثل هذه الأمور.

اني من الذين يطالبون بتحسين الزراعة وتعزيزها على أساس الجودة لا على أساس تخفيض الأسعار لأننا يجب أن نوفر للمزارع جميع الامكانيات.

واني أعتقد أن رئيس اللجنة وهو الرجل المنطقي يقرني على هذه الأمور.

أما بصدد توسيع المرفأ فقد سبق لي أن ذكرت في معرض البحث الملاحظة التي أبداها حضرة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رئيس اللجنة المالية، واني أخذتها بعين الاعتبار، وكلفت لجنة خاصة لدراسة امكانية تمويل الحكومة هذا المشروع.

أما فيما يتعلق بجعل موازنة سنة ١٩٥٧ موازنة مبنية على أساس عملي فالحكومة تقر هذا الرأي وتسعى إلى تنفيذه.

أما بخصوص الموظفين، فقد ذكر مقرر اللجنة ان البيان لم يأت على ذكر هذه القضية، ولكنني أقول انني أشرت بأن سياسة الحكومة صريحة، وقد اتخذت قراراً بوقف التوظيف. ثم ان مبدأ الحكومة هو تعزيز التفتيش، وقد تقدمت الحكومة بمشروع قانون بهذا الصدد، واني أعتقد أن التفتيش ليس مستودعاً كما صوره البعض بل هو موضوع ثقة واحترام.

أما فيما يتعلق بالمناطق المحرومة التي أشار إليها الزميل الأستاذ صبري حمادة، فسياسة الحكومة هي انصاف المناطق المحرومة.

أما تعزيز الجباية التي أشار إليها الزميل الأستاذ ناظم القادري فاني أقول بأن هذا الأمر هام جداً وقد سبق لي أن قلت بانه بقدر ما يزيد الاهمال في الجباية، بقدر ما تنقص الواردات. والحكومة جادة باتخاذ التدابير لتلافي هذا النقص.

أما بصدد ضريبة الأملاك المبنية فقد قلت ان الحكومة ستدرس المشروع مجدداً.

ثم انه سوف لن يقل اهتمام الحكومة بمرفأ جونيه عن اهتمامها بباقي المرافىء.

الرئيس: الآن أعلن رفع الجلسة.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٣١ ك٢ سنة ١٩٥٦ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة السادسة

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٣١ من كانون الثاني سنة ١٩٥٦

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٣٢٧ بإجازة الصرف والجباية للنفقات والرسوم العائدة للهاتف وللبانصيب الوطني ومكتب القمح والمشاريع المائية عن آذار سنة ١٩٥٦ على أساس القاعدة الاثني عشرية.

٣ ـ التصديق على بعض أبواب موازنة سنة ١٩٥٦، وهي: الباب الأول ـ رئاسة الجمهورية. والباب السابع: وزارة المالية ـ والباب الثامن: وزارة الدفاع ـ والباب الثاني عشر: وزارة الأنباء.

٤ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١٠١١٧ بقطع حساب موازنة مديرية الهاتف عن سنة ١٩٥٤.

٥ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٠٥٠ بتدوير بعض اعتمادات لم تستعمل من موازنة سنة ١٩٥٥.

٦ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١١٩٢ بإعفاء طائرات ايكل ـ ازور من رسوم المحروقات.

٧ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٠٧٢ بفتح اعتماد في موازنة وزارة العدل لسنة ١٩٥٥ (مؤتمر المحامين العرب).

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٥٦ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: عبدالله اليافي ـ سامي الصلح ـ نعيم مغبغب ـ كمال جنبلاط ـ كلوفيس الخازن ـ اميل البستاني ـ أحمد الأسعد ـ كامل الأسعد ـ وأديب الفرزلي.

واعتذر السيد حميد فرنجية.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرات الوزراء السادة: فؤاد غصن ـ سليم لحود ـ كاظم الخليل ـ جورج عقل ـ وجوزف سكاف.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

المواضيع المبحوثة

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ تلاوة بيان حضرة وزير المال حول موازنة سنة ١٩٥٦ والتعليق عليه من قبل حضرات النواب.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٥٦ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سامي الصلح ـ غسان التويني ـ أحمد الأسعد ـ ريمون إده ـ نعيم مغبغب ـ بشير العثمان ـ وسعيد طوق.

واعتذر السادة: حميد فرنجية ـ أديب الفرزلي ـ اميل البستاني ـ كمال جنبلاط ـ هاشم الحسيني ـ مارون كنعان ـ عبد اللّه اليافي ـ وكامل الأسعد.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرات الوزراء السادة: فؤاد غصن ـ كاظم الخليل ـ جورج عقل ـ وجوزف سكاف.

صدق محضر الجلسة السابقة ومن ثم أبدى بعض حضرات النواب ملاحظات حول الشؤون البترولية وحول التعرفة الكهربائية وانتقل المجلس إلى الاستماع إلى بيان حضرة وزير المال حول موازنة سنة ١٩٥٦ وتوالى حضرات النواب على التعليق عليه وعلى مناقشة ما ورد فيه. كما أثار حضرة النائب السيد عبداللّه الحاج اقتراحه السابق بشأن دعوة الخبراء والاستعانة بهم لتنظيم موازنة سنة ١٩٥٧. وبعد الاستماع إلى جواب الحكومة حول ملاحظات النواب.

رفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٣١ ك٢ سنة ١٩٥٦ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

سكوت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: إذاً لم يكن صدق المحضر.

يتلى المرسوم رقم ١١٣٧٠ مع الجدول الملحق به.

فتلي المرسوم والجدول التاليان:

مرسوم رقم ١١٣٧٠

إن رئيس الجمهورية اللبنانية.

بناء على الدستور اللبناني.

بناء على المرسوم رقم ١١١١٨ الصادر في ٥ كانون الثاني سنة ١٩٥٦ القاضي بدعوة مجلس النواب إلى عقد دورة استثنائية تبدأ في التاسع من الشهر المذكور وتنتهي في ٣١ منه.

وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: تمدد دورة مجلس النواب الاستثنائية الحالية لغاية ٢٢ شباط سنة ١٩٥٦.

المادة الثانية: تضاف إلى برنامج أعمال هذه الدورة مشاريع القوانين المبينة في الجدول المربوط بهذا المرسوم.

المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بيروت في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٥٦

الامضاء: كميل شمعون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رشيد كرامي

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سعيد طوق.

سعيد طوق: سيدي الرئيس، لقد تلي الآن مشروع قانون بفتح دورة استثنائية وليست هذه هي المرة الأولى التي تفتح فيها دورة استثنائية بل إننا نرى أن الدورات الاستثنائية تتعاقب بصورة متواصلة. لذلك فانني ألفت نظر المجلس الكريم إلى هذه القضية وأذكره بان القانون حدد للمجلس دورتين عاديتين. وإذا كان هناك مسائل هامة فتفتح دورة استثنائية. ألفت نظر الرئاسة بصورة خاصة إلى هذه القضية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: حضرة الرئيس، بمناسبة تلاوة مشاريع الدورة الاستثنائية انني أسأل الحكومة أين أصبح مشروع القانون المتعلق بقضية سرية مهنة الصيارفة والمقدم من النائب السيد ريمون إده. لقد كانت الحكومة السابقة، والحكومة الحاضرة أيضاً، قد استأخرتا بحث هذا المشروع بغية دراسته. فهل من الممكن أن نعرف أين أصبحت هذه الدراسة، ومتى يأتي المشروع إلى المجلس لنناقشه؟ هذا ما أود أن أسأل الحكومة عنه.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المال.

وزير المال: لقد تشكلت لجنة ادارية لدراسة هذا المشروع وستجتمع اللجنة نهار الجمعة لدرسه، حتى إذا انتهت اللجنة من هذه الدراسة باشرنا حالاً بإدخال المشروع في جدول الدورة الاستثنائية.

الرئيس: مشروع قانون معجل مكرر وارد بالمرسوم رقم ١١٣٢٧ يرمي إلى إجازة صرف النفقات واستيفاء مختلف الرسوم والواردات العائدة لمديرية الهاتف العامة ومديرية اليانصيب الوطني، ومكتب القمح والمشاريع المائية وذلك عن شهر آذار سنة ١٩٥٦، على أساس القاعدة الاثني عشرية.

يتلى مشروع القانون.

فتلي المشروع التالي:

مشروع قانون معجل مكرر

مادة وحيدة: يجاز للحكومة أن تصرف النفقات وأن تستوفي مختلف الرسوم والواردات العائدة لمديرية الهاتف العامة ولمديرية اليانصيب الوطني ومكتب القمح والمشاريع المائية وذلك عن شهر آذار سنة ١٩٥٦ على أساس القاعدة الاثني عشرية.

الرئيس: تتلى الأسباب الموجبة.

فتليت الأسباب التالية:

الأسباب الموجبة

بما أن موازنات مديرية الهاتف العامة ومديرية اليانصيب الوطني ومكتب القمح والمشاريع المائية لا تزال تحت الدرس.

وبما أنه من الضروري تحصيل الرسوم وصرف النفقات عن شهر آذار سنة ١٩٥٦ ورواتب الشهر المذكور تستحق في أوله.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وضعت الحكومة لهذه الغاية مشروع القانون المرفق وأحالته إلى السلطة التشريعية للمناقشة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المال.

وزير المال: طالما قد جرى تمديد للدورة الاستثنائية لدرس الموازنة فلم يعد من لزوم لدرس هذا المشروع الآن، وعلى كل حال أعتقد اننا سنتمكن من درس الموازنة قبل شهر آذار.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم، تقول الحكومة في الأسباب الموجبة ان موازنات مديرية الهاتف العامة ومديرية اليانصيب الوطني ومكتب القمح والمشاريع المائية لا تزال تحت الدرس.

أولاً إن موازنة مديرية الهاتف العامة أرسلت إلى المجلس ودرسناها البارحة وصدقنا عليها. أما الموازنات الباقية فهي ما تزال تحت الدرس وهذا صحيح. وأنا أتكلم عن الواقع اليوم. وأريد أن ألفت نظر الحكومة أمام هذا المجلس ليعلم الرأي العام ان هذه الموازنات ما تزال تحت الدرس بسبب تأخير الحكومة في انجازها لا بسبب تقاعس المجلس.

الرئيس: من يوافق على صفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت صفة الاستعجال المكرر.

الرئيس: من يوافق على المشروع بمادته الوحيدة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة.

يتلى القانون برمته ويعرض للتصويت بالمناداة بالأسماء.

فتلا الكاتب القانون جملة ونادى على حضرات النواب بأسمائهم فخالف النائب المحترم السيد ديكران توسباط.

الرئيس: قبل القانون بالأكثرية.

والآن نبدأ بدرس موازنة عام ١٩٥٦ وبالتصديق أولاً على موازنة رئاسة الجمهورية.

الباب الأول: رئاسة الجمهورية.

الفصل الأول: رئاسة الجمهورية.

البند الأول: مخصصات رئيس الجمهورية. /٧٨٠٠٠/ ل.ل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند الثاني والعشرون.

الفصل الثاني: أحكام قضائية ومصالحات.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: حضرة الرئيس، لقد جاء في تقرير لجنة المالية ملاحظة حول وجود الفصل الثاني أي الأحكام القضائية والمصالحات. إني أريد أن ألفت نظر الحكومة حول ورود هذا الفصل لأول مرة هذه السنة وفي مختلف الوزارات، وسبب ذلك ناتج عن تعديل قانون المحاسبة العامة حول قضية الأحكام القضائية التي تصيب الدولة والتي تضخمت مع الأيام. انما الرغبة التي أبدتها اللجنة المالية هي أن يتاح للمجلس وللرقابة المالية أن تتمكن من وضع رقابة أدق على الانفاق في مختلف الوزارات. ولكن كما جاء في قانون المحاسبة العامة أصبح من واجب الحكومة أن ترصد في مختلف الوزارات اعتمادات مخصصة للأحكام القضائية، وذلك يتنافى والمبدأ الأساسي أي مبدأ فصل السلطات، أي أنه لا يجوز أن تكون هذه الاعتمادات واقعة تحت رقابة المجلس. لذلك كنا طلبنا مراراً في اللجنة المالية تعديل قانون المحاسبة بغية احترام هذا المبدأ الأساسي أي أن تجرى الرقابة بعد تنفيذ هذه الأحكام، وإلا جعلنا السلطة القضائية تحت رقابة المجلس. لهذا السبب أرى واقترح أن لا يذكر هذا الفصل ويعود إلى ما كان عليه سابقاً في الفصل الأخير في الموازنة على أن تذكر هذه النفقات في قانون قطع الحسابات. لذلك اقترح العدول عن ذكر هذا الفصل وإلغاءه من هذا الباب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم، ان النقطة التي أثارها الزميل الأستاذ بيار إده نقطة وجيهة. وهو على حق مبدئياً، وقد ذكرناها في التقرير. إلا أن القضية اليوم لا يمكن إلا أن تكون على ما هي عليه في مشروع الموازنة لأن المرسوم الاشتراعي ذكر صراحة أن الأحكام النقدية التي تتحملها الخزينة يجب أن يذكر لها اعتمادات في الموازنة. هذا هو النص القانوني الذي يجب علينا أن نحترمه في وضع الموازنة. اما اقتراح اللجنة المالية للحكومة فهو أن تدرس الحكومة طريقة تحمي بها حقوق الخزينة تجاه الأحكام، ولا تعطي لهذا المجلس سلطة تدقيق الأحكام الصادرة من قبل مجلس الشورى. فنحن لا نريد أن تنال من السلطة القضائية. إلا أنه يمكن للحكومة، بل إن من واجبها، أن تدرس التدابير الواجب اتخاذها في هذا الصدد، لأن مجلس الشورى أصبح كأنه العدو رقم واحد للدولة. فهذه النقطة هي أساسية وقد طلبنا إجراء هذا الدرس من الحكومة ونحن ننتظر منها التدقيق الكامل حول هذه القضية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم بيار إده.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بيار إده: اقترح إلغاء هذا الفصل لأنني أعتبر أن لا شيء يمنع ذلك حتى قبل تعديل الحكومة للمرسوم الاشتراعي.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المال.

وزير المال: سبق لحضرة رئيس اللجنة المالية ان قال: إن المبالغ التي قضت بها الأحكام السابقة كانت ترصد في الباب المتعلق بالديون المتوجبة الأداء. انما بناء لطلب وزارة العدلية جرى في المراسيم الاشتراعية الأخيرة تعديل يقضي بأن يذكر في الموازنة الجديدة تخصيص فصل في كل باب من أبواب الموازنة يتعلق بالأحكام القضائية وأني أرى من خلال ما يقوله الزميل بيار إده وهو كلام وجيه، انه ربما شكل ذلك نوعاً من الرقابة المسبقة للمجلس. فإن الحكومة بناء على رغبة اللجنة المالية تقوم حالياً بدراسة الموضوع مع وزارة العدل، وطالما أن هذا الموضوع قيد الدرس فلا أرى من لزوم لإلغاء الفصل في الوقت الحاضر.

الرئيس: هل يصر حضرة النائب المحترم السيد بيار إده على إلغاء الفصل؟

بيار إده: طبعاً، انني أصر على اقتراحي.

الرئيس: من يوافق على اقتراح النائب المحترم السيد بيار إده بإلغاء الفصل الثاني من موازنة رئاسة الجمهورية يرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح.

من يوافق على الفصل الثاني: أحكام قضائية ومصالحات: للذكر يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل الفصل الثاني.

الفصل الثالث: نفقات السنين السابقة للذكر. الخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبداللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: بمناسبة درس قطع حسابات سنة ١٩٥٤ أشرت إلى وجود ذمم متأخرة تبلغ /١٧,١٠٥,٠٠٠/ ل.ل. والآن بمناسبة درس رواتب الموظفين الدائمين الذين ندفع لهم سنوياً أكثر من مليوني ليرة، للقيام بأعمالهم فيتركون لنا في ذمة الأهالي ١٧ مليون ليرة متأخرة فأنا لا أوافق على هذا البند.

الرئيس: من يوافق على هذا البند الثاني يرفع يده.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. الخ...

الفصل الثاني: ديوان المحاسبة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: حضرة الرئيس، لقد ورد في هذا الفصل إضافات اقتضتها زيادة المراقبين والموظفين، فإني لا أرى الأسباب التي تبرر هذا التوسيع في جهاز ديوان المحاسبة خصوصاً بعد التعديلات التي طرأت أخيراً على صلاحيات ديوان المحاسبة خصوصاً وقد ظهرت قلة جدوى قرارات هذا الديوان في مختلف أو أكثر القضايا المعروضة عليه لذلك لا أرى من الواجب الابقاء على هذه المؤسسة بزيادة موظفيها ومراقبيها وقضاتها إذا بقيت الوضعية على ما هي عليه وإذا بقيت قرارات هذا الديوان مهملة، وأرى أن يستعاض عن قضية ديوان المحاسبة بوضع آخر، يناط بحكام القضاء الفرديين لمعرفة صحة الحسابات واستبدال هذا الطقم القديم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: حضرة الرئيس، أنا لم أفهم بعض ما قاله الزميل الأستاذ بيار إده بخصوص ديوان المحاسبة. فهو لا يوافق على الزيادة باعتبار أن الديوان لا يطبق قرارات ولا ينفذها، فإذا كان هذا هو المقصود، وان ديوان المحاسبة يقصر فأحرى بنا أن نزيد الاعتمادات حتى يتمكن الديوان من القيام بواجبه خير قيام.

وهناك أغلاط كثيرة تقع فيها الادارة وتؤدي لإقامة الدعاوي الكثيرة لأنها متكلة على ديوان المحاسبة، تهمل التدقيق في بعض الأمور. لذلك أعتقد أن نظرية الزميل إده ليست في محلها لأن الذي يجب أن نفعله هو تعزيز ديوان المحاسبة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور: حضرة الرئيس، انني أغتنم فرصة البحث في ديوان المحاسبة لأكرر ما قلته مراراً من أن التعديل الأخير الذي جاء يحد من صلاحيات الديوان في الرقابة المسبقة لم يكن من المصلحة العامة. اما إذا كان المشترع قد حد من صلاحيات ديوان المحاسبة، واذا كانت السلطة الادارية لا تأخذ بعين الاعتبار التقارير التي يقدمها الديوان فهذا لا يعني أن الديوان يقصر في أعماله. فالديوان يقوم بواجبه خير قيام، وعلى السلطة التنفيذية أن تنفذ جميع تقارير الديوان. والذي نعرفه أن جهاز ديوان المحاسبة لا يكفي للقيام بالرقابة، والزيادة في العدد ضرورية جداً. لذلك فإنني أطلب من الحكومة أن تعيد النظر وترجع صلاحيات ديوان المحاسبة إلى سابق عهدها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جبرائيل المر.

جبرائيل المر: إنني أخالف ما قاله الزميل السيد بشير الأعور لأنني أعلم أن التعديل الذي حصل بخصوص الرقابة المسبقة ضروري، فالأعمال في عهد الرقابة المسبقة كانت مشلولة خصوصاً في وزارة الأشغال العامة حيث كنت وزيراً، وكانت الأعمال معرقلة، وكنت «بالكاد» أستطيع أن أنجز القليل من الأعمال. وهناك الرقابة اللاحقة بعد إجراء المعاملات لا تزال قائمة. فالرقابة المسبقة تعرقل أعمال وزارة الأشغال العامة لا بل جميع الأعمال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم، اننا في اللجنة المالية قد زدنا الاعتمادات المخصصة لديوان المحاسبة لأن له مهمتين، مهمة رقابة مسبقة ومهمة رقابة مؤخرة. وقد مضى على تأسيس ديوان المحاسبة سنتان ولم يجر الرقابة المؤخرة لأنه ليس لديه عدد الموظفين اللازمين للقيام بهذه المهمة. والذي أخشاه أن يحصل في لبنان ما حصل في فرنسا إذ لم تجر الرقابة على الحسابات العائدة لسنة ١٩٤٠ إلا في سنة ١٩٥٠.

انني أصرح بان الرقابة المؤخرة ضرورية كضرورة الرقابة المسبقة. وقد قيل لنا ان أكياس الأوراق الثبوتية تبقى أشهراً وسنين دون أن يتمكن ديوان المحاسبة من التدقيق فيها. لذلك نحن قبلنا زيادة الاعتمادات حتى يتمكن الديوان من إجراء الرقابة المؤخرة في ذات الوقت مع الرقابة المسبقة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: انني أشكر الزميلين السيدين غسان تويني وبشير الأعور لأنهما أتاحا لي أن أبدي هذه الملاحظات التي أبديتها وخلصت إلى طلب إلغاء هذه التعديلات التي حصلت.

فنحن إذا عادت الصلاحيات إلى سابق عهدها حين كانت تشكل ضمانة أكيدة في الانفاق والصرف بالرغم من بعض العراقيل، فلا يعود لنا أي اعتراض على ذلك.

أما إذا كان الاتجاه يميل إلى الابقاء على الحد من صلاحيات الديوان وبقيت الحالة كما هي عليه الآن فاتتنا الفائدة ولم أطلق قولي هذا على سبيل الانتقاد لمعرفة أعضاء ديوان المحاسبة بل لطريقة التطبيق لقراراته.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور: حضرة الرئيس، يرى الزميل السيد جبرائيل المر إلغاء الرقابة المسبقة لما تسببه من تأخير في الأعمال. اما من جهتي فإنني أرى عكس ذلك وقد اشتركت في الحكم وتسنى لي أن اطلع على

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عدد كبير من تقارير ديوان المحاسبة، فتأكد لي أن التأخير كان يتأتى من الموظفين الاداريين الذين كانوا لا يطبقون أعمالهم على قرارات ديوان المحاسبة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: انني أشكر الزميل الأستاذ إده لهذه التوضيحات ويبدو انني أسأت فهم قصده فهو مع ديوان المحاسبة انما يطلب زيادة صلاحياته.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد موريس زوين.

موريس زوين: حضرة الرئيس، أريد أن أقول كلمة بهذا الموضوع وهي أن المراسيم الاشتراعية لم تلغ صلاحية ديوان المحاسبة في الرقابة المسبقة على جميع المعاملات إنما حددها للمعاملات التي تزيد على / ٥٠/ ألف ليرة وكان ذلك يا حضرة الرئيس بسبب ان موظفي وزارة المالية كانوا يكتفون بإرسال المعاملات إلى ديوان المحاسبة بطريقة أوتوماتيكية دون درس ولا تدقيق وكانوا بهذه الطريقة يكثرون العمل على ديوان المحاسبة ويرهقونه.

لذلك فإنني لا أرى من الواجب إعادة مراقبة الديوان المسبقة خاصة فيما يختص بملاءمة النفقات، وأنا أرى أن التعديل في محله ويخفف الأشغال ويسهل الأعمال في ديوان المحاسبة دون أدنى ضرر خصوصاً وأن المراقبة المسبقة لا تزال قائمة في وزارة المالية على جميع المعاملات ومن بعدها يعود ديوان المحاسبة ويجري المراقبة المؤخرة.

الفصل السابع: مصلحة المساحة الفنية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: إن منطقة البترون لا تزال بدون مساحة وهي بحاجة إلى قروض زراعية ولا يمكن إعطاؤها القروض إذا لم تكن أراضيها مسموحة وإذا لم يعجل بمسح أراضيها تبقى المنطقة دون قروض.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد الله الحاج.

عبد اللّه الحاج: أحب أن أوجه نظر حضرة وزير المالية إلى أن المساحة تنتقل من مكان إلى مكان بعيد وتترك الأماكن القريبة من بعضها. فمثلاً انها تنتقل من عاليه إلى ضهور الشوير وتترك سوق الغرب، فهذا العمل يؤخر عمل المساحة، فيجب أن تسير في عملها كأسنان المشط تنتقل من عاليه إلى بحمدون فصوفر. الخ... أي حسب خطة متصلة الحلقات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم، قضية المساحة الفنية قضية هامة جداً والطريقة المتبعة لا تمسح لنا إنجاز مسح كافة الأراضي اللبنانية بأقل من مئة سنة، والدليل على ذلك انه منذ ثلاث سنوات حتى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الآن لم ينته بعد مسح قرية فالوغا ولو أجرينا حساباً بسيطاً على هذا الأساس لوجدنا أن مائة سنة لا تكفي لمسح الأراضي اللبنانية.

والدواء الوحيد هو أن تكون دائرة المساحة مستقلة كل الاستقلال عن الادارة وتتمتع بالاستقلال المالي أيضاً حتى تتمكن من انجاز الأعمال بسرعة ويجب اجراء المسح بواسطة الطائرات لتكون الأعمال مؤمنة بسرعة أكثر مما هي عليه الآن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ناظم القادري.

ناظم القادري: سيدي، من المعلوم ان ٣٧ بالمئة من الأراضي اللبنانية لم تسمح بعد وهذه النسبة مستقاة من تصريحات رئيس المساحة الذي صرح عام ١٩٥٤ ان ٤٠ بالمئة من الأراضي غير مسموحة، فتكون دوائر المساحة قد مسحت ٣ بالمئة من الأراضي في سنة واحدة ومعنى ذلك أنه لا بد من مضي عشرات السنين حتى تستطيع دوائر المساحة من إكمال عملية المسح في الأراضي اللبنانية مع العلم بأن الأراضي التي لم تسمح بعد هي موضوع نزاع أمام المحاكم والمساحة وحدها يمكنها أن تضع حداً لهذا النزاع على الملكية. ومع العلم أيضاً بأن الأراضي غير المسموحة لا تستطيع أن تستفيد من التسليف الزراعي ولا يقوم عليها الرهن ولا البيع.

هذا من جهة ومن جهة ثانية فقد بحثنا منذ سنين قضية تأمين المساحة من الجو، وقد تألفت لجنة لهذه الغاية، وحتى الآن لم تظهر نتيجة أعمال هذه اللجنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية بالوكالة.

وزير المالية: إن الحكومة شعرت في السنة الماضية ان هناك بطئاً في أعمال المساحة وسببه يعود إلى طبيعة الأراضي وإلى الوسائل المستعملة وإلى عدد الموظفين الفنيين الموجودين. وقد رأت تلافياً لذلك ان تعمد إلى التصوير الجوي وقد أقرت عندها الحكومة اعتماداً للتصوير الجوي وجرى التلزيم وباشرت الشركات الملتزمة بأعمالها. واننا قد خصصنا في موازنة هذه السنة اعتماداً جديداً لزيادة عدد المساحين المتمرنين ثلاثين مساحاً على أن تعتمد طريقة التصوير الجوي في أعمال المساحة.

انتهينا من الموازنات الموجودة بين أيدينا ونحن بانتظار تقارير من اللجنة المالية لنعرض سائر الموازنات على حضرات النواب للبحث والتصويت.

الكلمة لحضرة مقرر اللجنة المالية.

جورج هراوي: سيدي الرئيس: لقد تفضلت الرئاسة وقالت إنها بانتظار اللجنة المالية لكي ترسل بقية التقارير ليتمكن المجلس الكريم من انجاز الموازنة، انني أقول أن اللجنة المالية قطعت شوطاً بعيداً،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولكنها إذا لم تتمكن إلا من إرسال بعض التقارير فهذا يعود إلى أن هناك بنوداً طلبت الوزارات المختصة زيادات فيها، فوزارة المالية تكرمت منذ أن تسلم معالي الأستاذ فؤاد غصن وزارة المالية بحضور جلسات اللجنة المالية وطلبت التريث للبت في هذه القضايا لكي تدرس هذا الأمر في مجلس الوزراء، وأعتقد أن مجلس الوزراء سيجتمع غداً لدرس هذه القضية ونأمل أن ينتهي الدرس غداً إن شاء اللّه.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: لقد سبق لوزير المالية أن أشار أثناء درس الموازنة إلى أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً في هذه القضية، وإن شاء اللّه ستتمكن وزارة المالية بعد غد من إرسال جميع الطلبات المتعلقة بمختلف الوزارات.

الرئيس: مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ١٠١١٧ يتعلق بقطع حسابات موازنة مديرية الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٤.

يتلى مشروع القانون.

فتلي المشروع التالي:

مشروع قانون بقطع حساب مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٥٤

المادة الأولى: يقطع حساب موازنة مديرية الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٤ كما يلي، مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقررها ديوان المحاسبة: ألخ...

الرئيس: يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة مع المشروع المعدل.

فتلي التقرير والمشروع المعدل التاليان:

تقرير لجنة المالية والموازنة
على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٠١١٧ تاريخ ١٩٥٥/٨/٢٦

بتاريخ ١٩٥٦/١/٣٠ عقدت لجنة المالية والموازنة جلسة برئاسة حضرة رئيسها الأستاذ جوزف شادر وحضور حضرة وزيري المالية والبرق والبريد والهاتف ودرست مشروع قطع حساب موازنة مديرية الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٤.

بلغت الاعتمادات المقدرة لنفقات الهاتف لعام ١٩٥٤ ٨٧٣٧٠٠٠/ ل.ل.

يضاف إليها الاعتمادات الاضافية والاعتمادات المدورة. ٩١٢ ٣٠٠,٤٤ ل.ل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فيكون مجموع الاعتمادات النهائية للنفقات ٩ ٦٤٩ ٣٠٠,٤٤ ل.ل.

وبلغت النفقات الفعلية المصروفة ٧ ٠٧٠ ٠٦٨,٩٢

فتكون الزيادة في تقديرات النفقات / ٢ ٦٧٩ ٢٣١,٥٢/ منها / ١ ٥١٥ ٧٩٣,٥٠ دونت لعام ١٩٥٥ والباقي وقدره / ١ ٠٦٣ ٤٣٨,٠٢/ ألغيت.

أما الواردات المقدرة فقد بلغت / ٨ ٧٣٧ ٠٠٠/ ل.ل. والواردات المحققة أي مجموع الرسوم والايرادات الموضوعة قيد التحصيل بما فيها البقايا المدورة من السنين السابقة / ٦ ٣٠٤ ٩٥٢,٨٨/ ل.ل.، أما الأموال الباقية دون تحصيل فقد بلغت / ٧٩٣ ٨٦٨,٨٦/ ل.ل. والأموال المحصلة / ٥ ٥١١ ٠٨٤,٠٢/ ل.ل.

وقد بلغ العجز الحاصل بين الواردات والنفقات المصروفة / ١ ٥٥٨ ٩٨٤,٩٠/ ل.ل.

وكان العجز المقدر والمقرر أخذه من الخزينة العامة لتوازن النفقات والواردات / ٣ ٧٣٧ ٠٠٠/ ل.ل.

فيكون الوفر في العجز أكثر من مليوني ليرة لبنانية وهذا لا يمنع اللجنة إلا أن تشكر الادارة على الجهود التي تبذلها لزيادة الواردات وتخفيض وعصر النفقات غير المجدية إلا أنها تتمنى على هذه الادارة الدقة في تقدير النفقات لكي لا تتضخم أرقام الموازنة دون جدوى.

واللجنة إذ تقر المشروع بعد تعديله في الشكل، ترجو المجلس الكريم تصديقه.

بيروت في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٥٦

مقرر لجنة المالية والموازنة

جورج هراوي

المشروع كما عدلته اللجنة

قانون بقطع حساب مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٥٤

المادة الأولى: يقطع حساب موازنة مديرية الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٤ كما يلي، مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقررها ديوان المحاسبة:

أ ـ ق. ل.ل.

١ ـ بلغ مجموع الرسوم والايرادات الموضوعة قيد التحصيل بما فيها البقايا المدورة من السنين السابقة.

(الواردات المحققة) ٦ ٣٠٤ ٩٥٢ ٨٨

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٢ ـ وبلغت الأموال الباقية بدون تحصيل في ختام السنة وقد حولت إلى حساب ١٩٥٥ ٨٦ ٨٦٨ ٧٩٣

٣ ـ الباقي (الواردات المحصلة) ٠٢ ٠٨٤ ٥١١ ٥

ب ـ

١ ـ بلغ مجموع النفقات المصروفة ٩٢ ٠٦٨ ٠٧٠ ٧

منها / ٤٣٩,٥٠ ١٠٤/ ليرة قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل ٣٠ نيسان سنة ١٩٥٥.

٢ ـ فيكون العجز الحاصل ما بين الايرادات والنفقات المصروفة: ٩٠ ٩٨٤ ٥٥٨ ١

٣ ـ يغطى العجز المذكور في الفقرة (٢) من البند (ب) من هذا القانون آخذاً من مال الاحتياط.

المادة الثانية: ينقل المبلغ المذكور في المادة الأولى وقدره / ٤٣٩,٥٠ ١٠٤/ ليرة إلى حساب خصوصي تدفع منه قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل ٣٠ نيسان ١٩٥٥ وذلك لغاية سقوطها بمرور الزمن.

المادة الثالثة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الرئيس: المادة الأولى كما تليت عليكم معدلة من يوافق عليها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الأولى معدلة.

المادة الثانية كما تليت عليكم معدلة من يوافق عليها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثانية معدلة.

المادة الثالثة كما تليت عليكم معدلة من يوافق عليها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثالثة معدلة.

يتلى القانون برمته ويعرض على النواب للتصويت بالمناداة بالأسماء.

فتلا الكاتب القانون جملة ثم نادى على حضرات النواب المحترمين بأسمائهم.

اجماع

الرئيس: قبل القانون بالاجماع.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مشروع قانون مستعجل مكرر وارد بالمرسوم رقم ٧٧٤٥ يتعلق باستيفاء رسوم على البرقيات من فئة (ب) المرسلة من المحطات اللاسلكية العاملة في المطارات اللبنانية إلى البلدان الأجنبية.

يتلى مشروع القانون.

الكلمة لحضرة وزير البرق والبريد والهاتف.

وزير البرق والبريد: انني أطلب تأجيل درس هذا المشروع.

الرئيس: يؤجل درس هذا المشروع بناء لطلب حضرة وزير البرق والبريد والهاتف.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

المواضيع المبحوثة

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٣٢٧ بإجازة الصرف والجباية للنفقات والرسوم العائدة للهاتف وللبانصيب الوطني ومكتب القمح والمشاريع المائية عن آذار سنة ١٩٥٦ على أساس القاعدة الاثني عشرية.

٣ ـ التصديق على بعض أبواب موازنة سنة ١٩٥٦، وهي: الباب الأول ـ رئاسة الجمهورية. والباب السابع: وزارة المالية ـ والباب الثامن: وزارة الدفاع ـ والباب الثاني عشر: وزارة الأنباء.

٤ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١٠١١٧ بقطع حساب موازنة مديرية الهاتف عن سنة ١٩٥٤.

٥ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٠٥٠ بتدوير بعض اعتمادات لم تستعمل من موازنة سنة ١٩٥٥.

٦ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١١٩٢ باعفاء طائرات إيكل ـ آزور من رسوم المحروقات.

٧ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٠٧٢ بفتح اعتماد في موازنة وزارة العدل لسنة ١٩٥٥ (مؤتمر المحامين العرب).

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٥٦ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: عبدالله اليافي ـ سامي الصلح ـ نعيم مغبغب ـ كمال جنبلاط ـ كلوفيس الخازن ـ إميل البستاني ـ أحمد الأسعد ـ كامل الأسعد ـ وأديب الفرزلي.

واعتذر السيد حميد فرنجية.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرمي وبحضرات الوزراء السادة: فؤاد غصن ـ سليم لحود ـ كاظم الخليل ـ جورج عقل ـ وجوزف سكاف.

صدق محضر الجلسة السابقة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وانتقل المجلس من ثم إلى البحث في جدول أعماله فصدق بالأكثرية المشروع رقم ١١٣٢٧ بإجازة صرف النفقات واستيفاء الرسوم العائدة لمديرية الهاتف العامة ومديرية اليانصيب الوطني ومكتب القمح والمشاريع المائية عن آذار سنة ١٩٥٦ على أساس القاعدة الاثني عشرية، وبدىء على الأثر بالتصديق على موازنة سنة ١٩٥٦ فأقر منها الباب الأول: رئاسة الجمهورية، والباب السابع: وزارة المالية، والباب الثامن وزارة الأنباء، وصدق بالاجماع المشروع رقم ١٠١١٧ بقطع حسابات موازنة مديرية الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٤ والمشروع رقم ١١٠٥٠ بتدوير بعض اعتمادات لحظت في الجزء الثاني من موازنة سنة ١٩٥٥ ولم تستعمل، وارجىء بحث المشروع رقم ٧٧٤٥ المتعلق برسوم البرقيات من فئة: ب بناء لطلب الحكومة، ثم صدق بالاجماع المشروع رقم ١١١٩٢ باعفاء طائرات شركة إيكل ـ آزور، من رسوم مواد ملتهبة، والمشروع رقم ١١٠٢٧ بفتح اعتماد في موازنة وزارة العدل لسنة ١٩٥٥.

وتلي هذا الملخص.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

سكوت

إذا لم يكن صدق المحضر.

رفعت الجلسة على أن تعقد نهار الخميس القادم في الساعة الخامسة بعد الظهر لمتابعة درس المشاريع التي وردت في مشروع الدورة الاستثنائية والميزانيات التي ستنتهي منها اللجنة المالية.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في الثاني من شباط سنة ١٩٥٦ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثاني من شباط سنة ١٩٥٦

المواضيع المبحوثة:

١ ـ بحث حول المفاوضات البترولية.

٢ ـ التصديق على موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٥٦.

٣ ـ التصديق على الباب السادس عشر من موازنة /١٩٥٦/ العامة (وزارة البريد والبرق والهاتف).

٤ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٠٩٥ بإنشاء مكتب الحرير.

٥ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١١١٩ يمنع نشر الأخبار العسكرية.

٦ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ٩٤٣٤ بإنشاء محكمة تمييز عسكرية.

٧ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١٠٧٤٨ بفتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة التربية لسنة ١٩٥٥.

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٦ في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثاني من شباط سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سامي الصلح ـ بيار إده ـ نعيم مغبغب ـ إميل البستاني ـ مارون كنعان ـ أحمد الأسعد ـ رؤوف حنا ـ وصبري حمادة.

واعتذر السيدان: كلوفيس الخازن، وكمال جنبلاط.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وبحضرات الوزراء السادة: فؤاد غصن ـ سليم لحود ـ كاظم الخليل ـ جورج عقل ـ وجوزف سكاف.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تليت

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: بمناسبة ما تنشره الصحف عن بعض القضايا الهامة والتي تشغل الرأي العام ومنها قضية صفقة الحنطة التي جرى فيها احتيال باسم اللاجئين، ومنها أيضاً ما لمسناه مؤخراً من عدم وجود حراسة كافية تؤمن حياة الناس، ومنها أيضاً قضية شركات البترول، وقد علم الرأي العام بأن هذا المجلس قد عين لجنة للاطلاع على سير المفاوضات واطلاع المجلس عليها. بهذه المناسبة أقول بأن الصحف قد تناقلت أخباراً متناقضة حول هذه المواضيع. فبعضها قال مثلاً بقطع المفاوضات وبعضها تكلم عن توسط الحكومة العراقية بين لبنان وشركات البترول، وبعضها الآخر قال بأن الحكومة ستتقدم بمشروع يعطي الحكومة الحق في تحصيل ضريبة الدخل من شركات البترول.

فتجاه هذا الوضع المبلبل نرجو اللجنة ان تطلعنا على نتيجة سير المفاوضات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللّه اليافي.

عبد اللّه اليافي: سيدي الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين، جواباً على الزميل السيد عبد اللّه الحاج أذكر أن اللجنة اجتمعت إلى الحكومة مرات متوالية لملاحقة قضية المفاوضات والاطلاع على مجريات الأمور بشأن ما دار من محادثات، وقد وضعت تقريراً أولياً ومبدئياً بهذا الخصوص غير اني بدوري أسأل الحكومة عما تم بهذا الشأن بعد قطع المفاوضات، وما هي الخطوات التي تريد الحكومة أن تحققها بغية ارغام الشركة أو حملها على الاعتراف بحقوق البلاد كاملة، واني بهذه المناسبة ألفت نظر الحكومة مجدداً إلى خطورة هذه الأمور وأهميتها، وإلى ان الاسراع في معالجتها أمر ضروري، لأن هم الشركة اعتماد المماطلة والتسويف واستئخار الأبحاث. أسأل اذن الحكومة عن الخطوات التي تنوي القيام بها لاجبار الشركة على أداء الحقوق ونحن نواب الأمة ومعنا الشعب اللبناني بأسره، وراء الحكومة في تصرفاتها، تجاه شركات البترول ونأمل منها أن تكون صلبة في موقفها ناهضة للمطالبة بالحق، عاملة على الحصول على ما للبلاد في ذمة الشركات البترولية، كما أرجو من رئيس الحكومة أن يدلي بكلمة حول هذه الخطوة المنتظرة ليطمئن المجلس وتطمئن البلاد.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حضرات الزملاء المحترمين، تعلمون ان الحكومة في موقفها من شركات البترول انما أرادت أن تتجاوب مع رغبات هذا المجلس، وبالتالي مع رغبات الشعب فيما يهدف إلى إيصاله لحقوقه الكاملة بصدد العائدات التي تترتب للبنان من جراء وجود شركات البترول فيه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والحكومة جاهدة في تحقيق هذه الأمنية وهي تعمل على إقرار حق لبنان كاملاً غير منقوص، والحكومة أثناء المفاوضات عملت على بلوغ هذه الغاية حتى إذا ما تبين لها ان الشركة لا تريد الوصول إلى احقاق الحق واقرار العائدات لم تتردد في ايقاف المفاوضات، وهي حين أوقفتها كانت قد درست الموضوع من جميع وجوهه، كما كانت على اتفاق تام مع اللجنة البرلمانية بصدد اتخاذ هذه الخطوة. وقد درست الحكومة كذلك الخطوات الواجب اتباعها فيما بعد وألفت لجنة خاصة من أرباب القانون وخبراء المال والاقتصاد انتقتهم من ذوي الكفاءة ليدرسوا كل أوجه الموقف الناجم عن ايقاف المفاوضات، واقتراح التدابير الواجب اتخاذها بغية الوصول إلى حق لبنان وأزيد على ذلك فأقول: ان اللجنة لا تفتأ تعقد الاجتماعات من أجل دراسة الوسائل اللازمة وتقديم الاقتراحات فنعود فيما بعد إلى اللجنة البرلمانية نباحثها في الموقف الواجب اتباعه ونوحد جهودنا وأعمالنا فلا نقدم على أي عمل إلا إذا كانت نتائجه مضمونة، وحتى نعرف ما هي الرسوم والضرائب التي تقع على عاتق الشركة لنطبق عليها قانون ضريبة الدخل، ونتقدم بذلك إلى مجلسكم الكريم. ولست بحاجة لأن أقول ان الحكومة انما تقوى بإرادة هذا المجلس، وهي ماضية باتخاذ جميع التدابير والاجراءات الكفيلة بإيصال لبنان إلى حقه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم عبد اللّه اليافي.

عبد اللّه اليافي: لي تعليق بسيط على الكلمة القيمة التي أوردها حضرة رئيس مجلس الوزراء. أنا لم أقل بالعمل الارتجالي بل ناديت باعتماد السرعة، فعامل السرعة هام وقد يظهر من اتجاهات الحكومة أثر تشكيلها اللجنة ان النية متجهة إلى إخضاع الشركة لضريبة الدخل، وأنا أقول للحكومة ان من الأوفق أن يتوسع البحث حتى ينطلق إلى إطار أعم. يجب أن نعرف ما إذا كانت الامتيازات الممنوحة لتلك الشركات والاتفاقيات الموقعة معها، تلك الاتفاقيات التي وقعت أيام الانتداب، أقول يجب بحثها من أساسها، فالأمر قد تغير عن ذي قبل واني أعلن بانه إذا لمسنا ان هناك تقاعساً من الحكومة في هذا المجال فنحن نتحمل عندها مسؤولياتنا ونتقدم تواً بمشاريع القوانين اللازمة لمعالجة القضية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: سيدي، مما تفضل به حضرة رئيس الحكومة نستنتج أن موقف الحكومة سليم خاصة وان الخبراء الذين يستعينون بهم هم من الشخصيات التي تستحق كل احترام وكل تقدير كما وان اللجنة البرلمانية تعمل من جهتها أيضاً.

انما الشيء الذي أشار إليه الزميل اليافي هو عامل السرعة، وأرجو من الحكومة أن تحث اللجان على الاسراع بالدرس وتقديم النتائج.

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حضرات الزملاء الكرام، أنا لا أقول بالتأني السلامة، وأنا من رأيكم في السرعة التي تطلبون، وأود أن أقول للزميل الأستاذ اليافي ان الحكومة عندما تتقدم بمشاريع قوانين لاخضاع الشركة للضرائب تكون بذلك قد عمدت إلى تعديل هذه الاتفاقيات ونسفها من أساسها.

واننا نعدكم بان نعمل متعاونين وبالسرعة اللازمة من أجل الوصول إلى حقنا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: حضرة الرئيس، كنتم وعدتم المجلس بتعيين جلسة خاصة لدراسة قضية الكهرباء.

الرئيس: نحن بانتظار عودة حضرة وزير الأشغال العامة الذي له الرأي الأول وبعد عودته لن نتأخر عن تعيين هذه الجلسة.

والآن ننتقل لدراسة موازنة الهاتف.

البند الثاني: رواتب الموظفين الدائمين: ٢٩٦٥٥٨٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. ألخ...

والآن يتلى مشروع القانون الخاص بتحديد موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٥٦.

فتلي المشروع التالي:

قانون بتحديد موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٥٦

المادة الأولى: حددت موازنة الهاتف عن السنة المالية التي تبتدىء في أول كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٦ وفقاً للأحكام التالية:

المادة الثانية: قدرت واردات الهاتف عن سنة ١٩٥٦ بمبلغ /٢٤٥ ٠٨١ ١٢/ ل.ل. (اثني عشر مليوناً وواحد وثمانين ألفاً ومئتين وخمس وأربعين ليرة لبنانية) وفقاً للجدول (آ) الملحق بهذا القانون.

المادة الثالثة: تفتح اعتمادات قدرها /٢٤٥ ٠٨١ ١٢/ ل.ل.(اثنا عشر مليوناً وواحد وثمانون ألفاً ومئتان وخمس وأربعون ليرة لبنانية) للمصفي وللأمر بصرف موازنة الهاتف عن سنة ١٩٥٦ وفقاً للجدول (ب) الملحق بهذا القانون.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

المادة الرابعة: يجاز وفقاً لأحكام القوانين النافذة أو التي ستنشر فيما بعد جباية مختلف الايرادات والرسوم المبينة في الجدول (آ) الملحق بهذا القانون.

المادة الخامسة: يجاز للحكومة أن توزع بمرسوم على بنود الموازنة اعتماد المليونين والثلاثمائة ألف ليرة المخصص لإنشاء اتصال هاتفي مع مصر وسوريا في البند (٤١) (تجهيزات وأدوات جديدة) الفقرة (٦) (زيادة الاتصالات الخارجية).

المادة السادسة: يعمل بهذا القانون اعتباراً من اليوم الثاني لنشره في الجريدة الرسمية.

الرئيس: من يوافق على المادة الأولى كما تليت عليكم يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الأولى. ألخ...

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

المواضيع المبحوثة

١ ـ بحث حول المفاوضات البترولية.

٢ ـ التصديق على موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٥٦.

٣ ـ التصديق على الباب السادس عشر من موازنة سنة ١٩٥٦ العامة (وزارة البريد والبرق والهاتف).

٤ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٠٩٥ بانشاء مكتب الحرير.

٥ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١١١٩ بمنع نشر الأخبار العسكرية.

٦ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ٩٤٣٤ بانشاء محكمة تمييز عسكرية.

٧ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١٠٧٤٨ بفتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة التربية لسنة ١٩٥٥.

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٦ في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثاني من شباط سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سامي الصلح ـ بيار اده ـ نعيم مغبغب ـ اميل البستاني ـ مارون كنعان ـ أحمد الاسعد ـ رؤوف حنا ـ وصبري حمادة.

واعتذر السيدان: كلوفيس الخازن وكمال جنبلاط.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وبحضرات الوزراء السادة: فؤاد غصن ـ سليم لحود ـ كاظم الخليل ـ جورج عقل ـ وجوزف سكاف.

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

بدأ المجلس باثارة بحث حول المفاوضات البترولية وحول ضرورة الاسراع في اتخاذ موقف ايجابي منها يضمن للبنان حقوقه كاملة، وبعد جواب الحكومة، انتقل المجلس إلى بحث المشروع رقم ١١٣٠٣ بتحديد موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٥٦ فصدقه بالأكثرية، ثم صدق الباب السادس عشر من مشروع موازنة ١٩٥٦ العائد لوزارة البريد والبرق والهاتف، كما صدق بالأكثرية المشروع رقم ١١٠٩٥ بانشاء مكتب الحرير، وصدق بالاجماع المشاريع: ١١١١٩ بمنع نشر الأخبار العسكرية، و٩٤٣٤ بانشاء محكمة تمييز عسكرية، و١٠٧٤٨ بفتح اعتماد في موازنة وزارة التربية لسنة ١٩٥٥.

وتلي هذا الملخص.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في السابع من شباط سنة ١٩٥٦ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

ورفعت الجلسة على أن تعقد نهار الثلاثاء القادم الساعة الخامسة بعد الظهر وستخصص الجلسة المقبلة لدرس مختلف الموازنات ونرجو من حضرات أعضاء اللجنة المالية أن ينهوا درس جميع الموازنات لارسالها إلى المجلس للتصويت عليها.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في السابع من شباط سنة ١٩٥٦ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الثامنة

المنعقدة في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السابع من شباط سنة ١٩٥٦

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المواضيع المبحوثة

١ ـ ارجاء تلاوة وبحث الأوراق الواردة.

٢ ـ التصديق على الباب الثالث من موازنة سنة ١٩٥٦ (رئاسة مجلس الوزراء).

٣ ـ البحث حول جهاز القضاء، وتشكيل مجلس القضاء الأعلى.

٤ ـ التصديق على موازنة وزارة العدل (الباب الرابع).

٥ ـ التصديق على موازنة وزارة الداخلية (الباب السادس).

٦ ـ بحث المشروع رقم ٩٣٦٤ باعتبار سلفة المقدم خوري منحة.

٧ ـ بحث المشروع رقم ١٠٧٩٩ بتحديد رسوم المصوغات.

٨ ـ تلاوة ملخص محضر الجلسة الحاضرة.

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٥٦ في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السابع من شباط سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سامي الصلح ـ نعيم مغبغب ـ أحمد الأسعد ـ وكامل الأسعد.

واعتذر السادة: موريس زوين ـ كمال جنبلاط ـ هاشم الحسيني ـ وصبري مادة.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وبحضرات السادة الوزراء: فؤاد غصن ـ الدكتور نزيه البزري ـ جورج عقل ـ جوزف سكاف ـ سليم لحود.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: ننتقل إلى درس موازنة سنة ١٩٥٦.

الباب الثالث: رئاسة مجلس الوزراء.

الفصل الأول: رئاسة مجلس الوزراء.

البد الأول: مخصصات رئاسة مجلس الوزراء: ٣٢٦٦٤ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. ألخ...

الرئيس: قبل الفصل الخامس.

انتهينا من موازنة رئاسة مجلس الوزراء.

ننتقل إلى موازنة وزارة العدل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار اده.

بيار إده: بمناسبة دراسة موازنة وزارة العدلية أرى لزاماً علي أن أسأل معالي وزير العدل عن موقف الحكومة من المشادة القائمة الآن، منذ مدة، بين الحكومة ومجلس القضاء الأعلى، لأنه لا يجوز أن تستمر هذه المشادة وهذه المناقشة وان لا يكون في هذا المجلس صدى لهذه المناقشة، خصوصاً وقد اطلعنا مؤخراً ان هناك بعض القضاة قد طلب طردهم من الجسم القضائي، ومع ذلك نراهم جالسين يحكمون وكأنه ليس هناك من اعتراض على وجودهم، وهذا غير مألوف فما هو موقف الحكومة تجاه هذا الوضع الشاذ؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم، اني أؤيد ما جاء على لسان الزميل الأستاذ بيار اده في هذا الخصوص، وقد علمت ان معالي وزير العدل سيعقد مؤتمراً صحفياً بخصوص هذه المناقشة. كنا نؤيد أن تحل قضية القضاء وهي قائمة ضمن أربع جدران، أي ان لا تبحث في الشارع وفي الصحف، لأنه بعد كل ما قيل أصبحت القضية «مشرشحة» وهذا ضد مصلحة البلاد والقضاء والمتقاضين. لذلك أرجو من معالي وزير العدل، واسمح لنفسي أن أصر على هذا الرجاء، ان يحل هذه القضية بينه وبين مجلس القضاء الأعلى وان لا يتفوه بتصريحات للصحف ولغيرها ولا يسمح لأحد أن يتفوه بهذا الخصوص، وأن تدرس هذه القضية في هذا المجلس وفي لجنة الادارة والعدلية، لأن القضية أصبحت «شرشحة» كما قلت.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: حضرة الرئيس، كنت قد تقدمت سابقاً بسؤال لمعالي وزير العدل بخصوص مجلس القضاء، وقد وعدني باجابة عليه وحتى الآن لم استلم أي جواب، واعتقد ان الحكومة الكريمة لا تعير أسئلتنا واستجواباتنا الأهمية الكافية، ولي بذمتها استجوابان وسأصر على أحدهما. ولي بذمة معالي وزير العدل السؤال الهام التالي: هل يعتقد أن مجلس القضاء الأعلى قد شكل بصورة قانونية؟ وهل احترمت هذه القوانين أو لم تحترم؟ أجابني خارج هذه الندوة ـ عفواً إذا صرحت بهذا الأمر ـ فقال لي ان هذه المسألة بين يدي القضاء.

الرئيس: هذا خارج عن موضوع موازنة وزارة العدل.

اميل البستاني: (متابعاً): لقد بحث الزميلان الأستاذ بيار اده وجوزف شادر هذا الموضوع وقد سمعتهما يعلقان على مجلس القضاء الأعلى وأنا أعلق أيضاً على هذا الموضوع.

فهل بامكان معالي وزير العدلية أن يجيبني صراحة هل احترم القانون وهل شكل مجلس القضاء بصورة شرعية أم لا؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: في جميع المجالس عندما تبحث الموازنات يبحث في السياسة العامة، وخصوصاً للوزارة التي تبحث موازنتها. ولكن أرى في هذه الجلسة انها مخصصة للموازنة فلا يجب أن نبحث غير هذا الأمر. انما القضية مهمة للغاية وهي تتعلق بالضمانة الكبرى التي تعطي اللبناني في جميع مراحل حياته. وقد سمعنا ونسمع دائماً ان هناك خلافات وان هناك سياسة عدلية ترسم وسمعنا ونسمع تصريحات في الصحف ولسوء الحظ الذين بدأوا في التصريحات هم القضاة. فلا يمكن أن يبقى هذا المجلس متجاهلاً لهذه القضية الهامة. لقد اقترح على المجلس والحكومة وعلى الزميل الأستاذ اميل البستاني أن تخصص جلسة خاصة لبحث هذا الموضوع لأن هذا الموضوع يعني ويهم كل لبناني ولا يمكن أن نتجاهله لذلك اني التمس من الرئاسة الكريمة أن تخصص جلسة لبحث هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: سيدي، يجب أن نخرج من هذه الطريقة أي طريقة التخوف من الأعمال التي تقوم بها الحكومة. كل ما يمكن أن يقال أن الصحف تتناول الخلاف الواقع بين وزارة العدلية ومجلس القضاء الأعلى. فهل يزعزع هذا من مركز القاضي إذا كان عادلاً نزيهاً شريفاً. . ان القاضي هو قاض يتمتع بالتقدير أينما وجد، اذا كان عادلاً شريفاً كما ذكرت. وماذا يؤثر في لبنن أن تكون هذه المشادة في متناول الصحف؟ الأمر مفروغ منه وقد أصبح معلوماً لدى الجميع، ان وزارة العدلية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سلكت طريقاً في التشكيلات كان مفروضاً أن تسلكه. يا سيدي، على معالي وزير العدل أن يكون صريحاً وغير هياب عندما يجيب. ان مجلس القضاء الأعلى ألف لموجب قانون سنة ١٩٥٠ ثم عدل هذا القانون في عهد وزارة الأمير خالد شهاب، ثم عدل في وزارة سامي بك الصلح. في هذه المراحل الثلاث لم يشكل مجلس القضاء الأعلى مرة على شكله القانوني. هنالك شيء جوهري وهو ان السلطة التنفيذية مسؤولة أمام المجلس، وان وزير العدل، سواء أكان معالي الأستاذ فؤاد غصن أو أيا كان، مسؤول تجاه المجلس. لذلك أرجو من معالي وزير العدل ان يقول لنا هل شكل مجلس القضاء الأعلى منذ سنة ١٩٥٠ إلى اليوم بموجب القوانين المرعية الاجراء؟ أنا أعرف أن في لجنة الادارة والعدلية مشروع قانون قيد الدرس فأرجو من حضرة رئيس اللجنة أن يسرع في النظر في هذا القانون ليأتي إلى المجلس وننتهي بصورة نهائية من هذا الأمر.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، يحق لكم أن تبحثوا الآن بسياسة وزارة العدلية ولكن بدأنا نخرج إلى حد كبير عن الموضوع والبحث تشعب والنائب المحترم السيد حميد فرنجية طلب أن تخصص جلسة لهذا الموضوع، وهناك مشروع قانون لدى لجنة الادارة والعدلية. فهل تريدون أن تخصصوا جلسة لهذا المشروع ولكل ما يتعلق بالقضاء؟

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: حضرة الرئيس، لا يجوز أن نقول «تخصص جلسة لهذا القانون فقط». . قالبحث يجب أن يتناول سؤال الزميل الأستاذ اميل البستاني ومجموعة القضاء اللبناني وتبحث هذه الأمور في جلسة خاصة. لذلك أرجو أن تخصص هذه الجلسة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير العدل.

وزير العدل: الحكومة ترحب بهذا الطلب وتتمنى من المجلس الكريم تخصيص جلسة لبحث شؤون القضاء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور: أرى ان تعين هذه الجلسة بأسرع وقت لكي تستأنس لجنة الادارة والعدلية بمناقشات المجلس. واني أتمنى على معالي وزير العدل أن يرجيء مؤتمره الصحفي، لأنه لا يجوز أن يعقد مؤتمراً ثم يعقد المجلس جلسة خاصة لشؤون القضاء.

الرئيس: اذن تعين جلسة خاصة لشؤون القضاء نهار الخميس المقبل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: حضرة الرئيس، ينص النظام على بحث الاستجوابات أثر انقضاء المهلة المحددة للاجابة عليها،

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

وأقصاها عشرة أيام، لذلك أراني أصر على أن ينظر في استجوابي في أول جلسة يعقدها المجلس بعد هذه الجلسة.

الرئيس: تعين جلسة الخميس في ١٦ شباط لدرس شؤون القضاء.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار اده.

بيار إده: حضرة الرئيس، بمناسبة درس اعتمادات وزارة العدلية أود أن أسأل عما إذا كانت اعتمادات القضاة جزءاً من الموازنة بمعنى آخر، هل ان الرواتب والأرقام المعروضة علينا والموجودة في الموازنة توضح سياسة الحكومة بهذا الصدد أم لا؟

الرئيس: يؤجد بحث شؤون القضاء إلى جلسة ١٦ الجاري.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: هل بامكان الرئاسة الكريمة ان تعين جلسة للنظر في استجوابي وطرح الثقة على أساس هذا الاستجواب؟

الرئيس: نعم ولتكن كذلك نهار الخميس الواقع في ١٦ الجاري.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبداللّه اليافي.

عبد اللّه اليافي: انني أكرر رجائي لمعالي وزير العدل أن لا يستعمل طريقة عقد مؤتمرات صحفية لبيان سياسة الحكومة، لأنه ليس من المألوف ان يتل وزير العدل بالصحافة لبيان هذه السياسة، وللرد على القضاة. فهناك مجلس ولجنة ادارة وعدلية. لذلك أنا أطلب من معالي وزير العدل ان لا يعمد إلى عقد مؤتمر صحفي وإذا كان له من رأي فنحن هنا لمناقشة هذا الرأي.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير العدل.

وزير العدل: لقد حرصت لغاية الآن على أن لا أثير قضية القضاء في الصحف، وان نبحث القضية على الصعيد القانوني. هذا ما كنت أريد أن أبحثه في المؤتمر الذي كنت سأعقده عندما عرفت بعض الصحف التشكيلات القضائية، وهذا خروج عن العادة المألوفة. واما الآن وقد خصصت جلسة لشؤون القضاء فانني نزولاً عند رغبة الزملاء، أرجيء هذا المؤتمر الصحفي لما بعد ادلائي بجميع المعلومات لحضرات النواب.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: كلمة بسيطة أود أن أرد بها على الزميل الأستاذ اميل البستاني، وهي تقتصر فقط على الترحيب به بعد عودته من سفره وعلى الترحيب باستجوابه، لأني آمل أن أنال ثقته على أساس استجوابه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: لقد قال معالي وزير العدل أن بعض الصحف نشرت التشكيلات. فمن مكن الصحف من نشر هذه التشكيلات ان كانت الوزارة فلنا أمر.. وان كان غيرها فهل فتح تحقيق بهذا الشأن؟

لذلك أنا أصر على فتح تحقيق في هذه القضية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب السيد عبداللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: سيدي، أنا أؤيد طلب الزميل الأستاذ أديب الفرزلي. وانتظر من معالي وزير العدل جواباً عما إذا كان سيفتح تحقيقاً أم لا يتناول ما صرح به الوزير حول نشر مذكرات وقرارات دون علم الوزارة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير العدل.

وزير العدل: سندلي بهذه المعلومات في الجلسة المقبلة والمخصصة لشؤون القضاء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبداللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: هناك طلب من الزميل الأستاذ أديب الفرزلي هل سيفتح تحقيق أم لا؟

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير العدل.

وزير العدل: ستدرس وزارة العدلية هذه القضية وستعطيها مجراها القانوني.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبداللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: أنا أطلب من عطوفة الرئيس أن لا يقبل بهذه الوضعية.

الرئيس: للوزير الحق بأن يدلي بجواب شفوي. فاذا كان النائب لا يقبل بذلك، فليتقدم بسؤال خطي، وقد أدلى الآن معالي وزير العدل بما أراد أن يدلي به، نعود إلى التصديق على موازنة وزارة العدل.

الباب الرابع: وزارة العدلية.

الفصل الأول: الادارة المركزية.

البند الأول الوزير: ٢٨٩٢٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

البند الثاني: رواتب الموظفين الدائمين: ١٠٦٩٨٥ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: سيدي الرئيس، عندما لا أرفع يدي، فمعناه أني لا أوافق على البند.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: سيدي الرئيس، نحن الذين تنادي بتطهير القضاء، ننادي أيضاً بتعزيزه، فأنا لا أفهم كيف يمكن للقاضي أن يبقى مترفعاً عن كل المغريات، ومعاشه قد لا يزيد عن الخمسمائة ليرة. كيف يمكننا أن نقر هذه المبالغ ونحن بصدد بحث عام بشأن القضاء وتطهيره وتعزيزه في نفس الوقت، أي أن نبقي من هم أكفاء ونرفع معاشاتهم حتى لا نفسح أمام أحدهم مجال الرشوة، وحتى نعصم القاضي من الخضوع للمغريات والمؤثرات فهذه الاعتمادات لا تكفي وأنا لا أصوت عليها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور: اني أضم صوتي إلى صوت الزميل الأستاذ اميل البستاني فيما يتعلق برفع تعويضات القضاة فقط. أما فيما يتعلق بالشق الثاني من أقواله فنحن نضع الموازنة ونصوت عليها كما وضعت فإذا صوت المجلس على رفع التعويضات نأتي باعتمادات إضافية ونقر هذه التعديلات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبداللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: أحب أن أعلم معالي وزير العدل بان هناك بعض المراكز الشاغرة في الأقضية منذ عهد الحكومات السابقة وقد أتت هذه الحكومة ولم تملىء هذه المراكز بعد. وأحب قبل أن أصوت على الموازنة أن أعرف من معالي وزير العدل متى ستملأ هذه المراكز في الأقضية كجزين ومرجعيون مثلاً وغيرها...

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير العدل.

وزير العدل: اني أجيب الزميل الأستاذ عبداللّه الحاج بانه ليس هناك مراكز شاغرة بل محدثة بموجب المرسوم الأخير. ان جميع المراكز باستثناء مركز جزين هي محدثة بموجب المرسوم الاشتراعي الأخير وبموجب التنظيمات الأخيرة وقد استصدرت الحكومة مرسوماً بتعيين القضاة الجدد.

الرئيس: البند الثالث: رواتب الموظفين وأجور الخبراء: ٣٨١٢٠ ل.ل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث. ألخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير العثمان.

بشير العثمان: بمناسبة درس هذه الموازنة أود أن ألفت نظر الحكومة إلى قضية هامة كنت قد اتصلت بمعالي وزير وزير العدل مراراً بخصوص مركز القاضي بعكار. ان هذا المركز موجود، وقد حدث في الماضي القريب ما حدث بصدد دعوى أنتم تعلمونها جميعاً، وعلى أثرها أحيل القاضي إلى مجلس التأديب وحكم عليه بثلاثة أشهر حسم معاش وهو الآن يتقاضى معاشه دون أن يعمل شيئاً وقد اتصلت بمعالي وزير العدل فأحالني إلى دولة رئيس الحكومة. فاتصلت بدولة رئيس الحكومة وطلبت منه أن يرسل قاضياً إلى عكار فإذا بدولة رئيس الحكومة يحيلني بدوره على مجلس القضاء الأعلى الشرعي الذي بدوره أحالني إلى دولة رئيس الحكومة (وبين حانا ومانا ضاعت لحانا) أقول حتى الآن لم يرسل هذا القاضي ولا أدري ما هو سبب التأخير في إرساله. انني أصر وألح على دولة رئيس الحكومة بأن يرسل بأقرب وقت قاضياً لكي يستطيع الأهلون أن يستفيدوا من قانون الاعفاء الذي أخشى أن تأخر وصول القاضي، من أن تضيع الفائدة من قانون الاعفاء المذكور، اذ لم يبق من المهلة المعطاة للافادة منذ إلا النذر اليسير.

الرئيس: البند الثاني كما تلي عليكم من يوافق عليه يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. ألخ...

الرئيس: قبل البند الثاني عشر.

الفصل الرابع: دوائر الفتوى.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ناظم القادري.

ناظم القادري: من هذه المازنة يتضح لنا ان مرتب المفتي لا يتلاءم مع المهمة التي يقوم بها لذلك اقترحت في اللجنة شيئين: الأول: إلغاء وظيفة المدارس وإضافة مخصصاتها إلى رواتب المفتين انصافاً لهم، إذا كان لا يمكن زيادة هذه الرواتب، وقد طلبت هذا الطالب على اعتبار أن المفتي يتطلب منه جهود نفقات تمثيل وواجبات لا يمكن لهذا الراتب أن يكفي لتسديد تلك المصارفات. فمثلاً مفتى طرابلس رفض أن يقبض راتبه الضئيل والضئيل جداً. لذلك طبت زيادة هذه الرواتب أو إلغاء وظيفة المدرس وزيادتها على رواتب المفتين. الأمر الثاني هو انني تمنيت واقترحت على

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الحكومة أن تخصص المبلغ الوارد في البند الثاني لمساعدة مديرية الأوقاف ويلحق الفصل بكامله بمديرية الأوقاف فتتولى هي تحديد رواتب المفتين. لذلك فاني أتمنى على الحكومة تحقيق أحد هذين الاقتراحين.

الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: نحن الآن بصدد درس الموازنة لذلك لا يسعنا أن نبت بأساس الموضوع الذي تناوله الزميل الأستاذ ناظم القادري وهو يعلم حق العلم باننا ندرس الآن تعديل المرسوم الذي نظم دوائر الأوقاف، وهو يمت بصلة وثيقة إلى شؤون الافتاء. لذلك فاننا نأمل عند الانتهاء من هذه الدراسة أن نتقدم إليكم بالمشروع الذي يؤدي إلى تحقيق التمنيات التي تجول في خواطركم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: يجب أن يكون المفتي شخصاً دينياً روحياً، وأنا اقترحت بأن لا يسمى ما يدفع للمفتي راتباً لأنه عندما نقول ندفع للمفتي راتباً فكأننا نخضعه للعمل كالموظف، والأفضل أن يسمى ما يدفع للمفتي تعويضاً، وأرجو أن يكون مبلغاً مقطوعاً ونطلب زيادته.

هذا ما نأمله من الحكومة الكريمة.

الرئيس: الفصل الرابع: دوائر الفتوى.

البند الثاني: رواتب الموظفين الدائمين: ١٣٦٩٩٠ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. ألخ...

ننتقل إلى درس موازنة وزارة الداخلية.

الباب السادس: وزارة الداخلية.

الفصل الأول: الدوائر المركزية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: أرجو المجلس الكريم أن يوافق على تأجيل موازنة وزارة الداخلية لأننا عندما اجتمعنا مع قائد الدرس رأينا اجابة رغبات المجلس حول تغيير تنظيمات وزارة الداخلية، فاذا صوتنا الآن على هذه الموازنة يصعب علينا فيما بعد دعم التنظيم الجديد. فنحن لا نزال نصر والحكومة كذلك وافقت على وجوب تعديل طريقة تنظيم الدرك تنظيماً حديثاً آلياً، لأنه لا يزال نظام دورية المشاة

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

قائماً عندنا وقد وافق زعيم الدرك على التنظيم الآلي. الأمر الآمر: هو ان رواتب الدرك لا تتناسب مع ما يستحقونه. ان الدركي يتقاضى ١٥٠ ليرة في الشهر وهو يقطع قسماً منها لتعليم أولاده ويعمل عائلته بما تبقى.

لذلك أرجو تأجيل درس هذه الموازنة ريثما تتمكن الحكومة من وضع اعتمادات تتناسب مع ما تنوي الحكومة أن تقوم به من تنظيمات جديدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم، ان ما طلبه الزميل الأستاذ أديب الفرزلي قد بحثناه في اللجنة المالية. والتنظيم الجديد الذي طلبه حضرة مدير عام الداخلية قد وافق عليه مجلس الوزراء جزئياً وأتوا إلى اللجنة المالية باعتمادات إضافية أقررناها. أما التنظيمات العامة فلم تقر للآن واعتقد أن لا شيء يمنع من أن نقر هذه الموازنة في حالتها الحاضرة على أن تتقدم الحكومة باعتمادات اضافية، إذا قررت ادخال التنظيم الآلي الجديد (كل شي ممكن بالفلوس).

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبداللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: سيدي، كما ان في وزارة العدلية شواغر كذلك في وزارة الداخلية شواغر لم تملأ. مثلاً في تعلبك أحيل القائمقام ورئيس القلم إلى التقاعد ولا أدري كيف تدار هذه القائمقامية.

أوليس هناك مال في الخزينة لإملاء هذه الشواغر؟ شيء يؤسف له! ثم ان لي كلمة حول ما ذكره الزميل الأستاذ أديب الفرزلي بشأن تنفيذ فكرة الآليات والاستغناء عن المشاة، فيا سيدي نريد طرقا. هناك أماكن لا يمكن أن تسلكها الآليات، اذن حضروا البلاد للآلة ثم أحضروا الآلة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: بما انني لن أصوت على هذه الموازنة أريد أن أعطي الأسباب: لي طلبات تتعلق بالاعتمادات، ثم ألفت نظر عطوفة الرئيس إلى أن سرعة التصويت على الموازنة ليست بطولة. فأنا لا أقبل أن أصدق على موازنة وزارة الداخلية إلا إذا آمنت بأن تلغى في لبنان طريقة المشاة اطلاقاً، وتصبح الآلة وسيلة لنقل الدرك. وانني أشكر الحكومة على مشروعها الذي تقدمت به وخصت منطقة البقاع به.

في هذا الأسبوع حصل أكثر من خمسة عشر حادث قتل، الأسباب: هي ان الدرك لا يمكنهم أن ينتقلوا من بلد إلى بلد بالسهولة المطلوبة، ثم آسف كيف يقبل حضرات الزملاء أن يكون الدرك معرضين لمجلس تأديبي وللشكاوى ونقول لهم خذوا ١٤٠ ليرة في الشهر. فالدركي يقوم بوظيفة مباشر ويبلغ قرارات المحكمة ويقوم بالتحقيق البدائي ويقوم كذلك بالعمل ٢٤ ساعة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والدركي في ضهر البيدر ترسل لهم جزمتان مقياس ٤٢ و٤٣ . أرجو أن ترسلوا لهم مشمعات على قياسمهم . ولا أعرف أن دورية في غير لبنان توزع بالاستناد إلى نمر جزمات أفرادها . يعطي الدركي في المخافر اللبنانية زيت الكاز بمعدل تنكة كاز في السنة، فيذهب الدركي ليجلب لأولاده بعض الحطب وإذا به في اليوم الثاني يتعرض للشكاوي والسبب هو أن الحكومة لا تعطيه مازوتاً ووقوداً، أنا أعرف أن الزيادة ترهق الموازنة ولكن هناك نواحي كثيرة تتضخم فيها الموازنة ولا حاجة لنا بها . أيعقل أن نثابر على الطلب إلى الدركي أن يقوم بكل التبليغات على قدمية؟ لذلك أنا أعتذر ان لم أصدق على موازنة لا تؤمن الميكانيك للدرك والضرورات والحاجيات اللازمة لهم .

الرئيس : الكلمة لحضرة رئيس الحكومة .

رئيس الحكومة : حضرات الزملاء المحترمين، ان وزارة الداخلية تلافياً لجميع هذه النواقص، عمدت إلى وضع تنظيم جديد يضمن للدركي رفع مستواه، وتأمين الحياة اللائقة به، وتوفير الآليات التي تمكنه من القيام بواجبه، ومن جهة ثانية تؤدي إلى المحافظة على الأمن بالسرعة المطلوبة . ومن أجل ذلك فقد تقدمت وزارة الداخلية إلى مجلس الوزراء بمشروع تنظيم جديد لقوى الأمن يستند بالدرجة الأولى على القوة الآلية، وبهذا التنظيم تستطيع قوى الدرك أن تنظيم على أسس جديدة تؤمن فيها جميع الأسباب التي ذكرها الزميل الأستاذ أديب الفرزلي، وتتوفر لها الآليات اللازمة .

أما فيما يعود لقضية الألبسة من جزم وسواها فأنا أعلم، انه في كل سنة تخصص في الموازنة اعتمادات لألبسة الدرك، وان هذه الاعتمادات تصرف في حينها، وهذه الألبسة توزع على قوى الأمن في الشتاء وفي الصيف أما فيما يتعلق بزيادة الأجور فالقضية قضية اعتمادات وقضية موازنة، وعندما يتسنى للحكومة أن تضمن تحقيق زيادة الأجور دون أن ترهق الموازنة فهي لن تتوانى ولن تتأخر عن سلوك هذا السبيل .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني .

اميل البستاني : انني أشكر دولة رئيس الحكومة على تطميننا بانه تقدم بمشروع جديد بهذا الخصوص لتحسين حالة الدرك، وقد أسهب بالكلام عن القوى الآلية ولكن عندما وصل إلى زيادة الأجور قال انه «عندما تتمكن حالة الموازنة من تحمل الأعباء الجديدة، أي أن الزميل الأستاذ أديب الفرزلي، عندما بحث كيف يقوم الدركي بالأعباء والمهمات وكيف تناط به المحافظة على أرواحنا، هنا نسارع إلى القول باننا سنعتزم النظر فيه عندما يتسنى لنا أن ننظر بزيادة اعتمادات الموازنة، يا سيدي هذا أهم من القوى الآلية، وأهم من مشروع الاذاعة . الدركي يريد أن يأكل حتى يعيش، فيجب أن نؤمن له القوت والغذاء ليسيطر على الأمن ويحفظ طمأنينة العباد، قبل أن نرصد مليون ليرة للاذاعة .

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

لا يمكنكم الآن أن تزيدوا معاشات القضاة ولكن في هذه القضية يجب أن تأخذوا من هنا وهناك وتزيدوا معاشات الدرك. لذلك لا يمكننا نحن أن نصدق على هذه الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم ناظم القادري.

ناظم القادري: اننا نشكر دولة رئيس الحكومة لتصريحه بان وزارة الداخلية عازمة على وضع تنظيم خاص لقوى الدرك، لا شك ان هذا العمل تنظيمي وتقدمي له خطورته ولكنني أطالب معالي وزير الداخلية أن يعمد أيضاً إلى إعادة النظر في كافة النظام الاداري الذي ما يزال معمولاً به منذ أيام تركيا وهو نظام بالي، فالقائمقام مثلاً لا وظيفة له إلا تعيين الناطور لذلك أرى انه إذا بقيت الحالة على هذا الشكل يمكن أن تعطى هذه الصلاحيات إلى قائد الفصيلة ويستغنى عن القائمقام. نحن نريد تنظيماً تقدمياً، ويجب أن تتبارك هذه الخطوة الجديدة، ولكن قبل أن تفكروا بإلغاء مخافر الدرك فكروا بايجاد الطرقات والهاتف في القرى، ففي سوريا، منذ أربعين سنة عممت شبكات الهاتف في كل قرية، عندئذ يمكن أن نفكر أن قوى الأمن يمكن انتظامها.

أما فيما يتعلق بتحسين حال رجال الأمن فيمكن تحسين أحوال هؤلاء دون زيادة رواتب، مثلاً يمكن تحسين حالهم فيما لو طبق نظام المصادرة للبيوت لمصلحتهم كما يطبق لمصلحة رجال الجيش. فالدركي والشرطي يقومان بوظائف لها خطورتها وعليها مسؤولية جسيمة، فيجب أن يعامل الدركي كما يعامل أفراد الجيش. أنا لا أصدق ان البلدية تستوفي من رجال الأمن بدل حراسة، فهل يعقل أن يطلب من رجل البوليس أن يدفع رسم حراسة وهم حراس، يمكن اذن اعفاؤهم من هذه الرسوم، ويمكن تحسين أحوالهم بشتى الطرق دون أن تزاد الرواتب فعلى وزارة الداخلية أن تفكر جدياً بكل ذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور: لقد شرح الزملاء وضع الدرك شرحاً وافقاً كافياً ولم يبق لي إلا أن أردد لدولة رئيس الحكومة ان ما قاله الزملاء ينطبق على جميع قوى الأمن وعلى جميع موظفي الدولة عامة، ولكن القضية تبقى في توازن نفقات وواردات. أنا أعتقد أنه أصبح من اللازم أن تأتينا حكومة لا تعتمد على ضغط النفقات بل تستند إلى إيجاد وسائل لتأدية النفقات عن طريق إيجاد واردات كافية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: سيدي الرئيس، سمعت تصريحات دولة رئيس الحكومة عما تنوي وزارة الداخلية القيام به لتنظيم قوى الأمن ولا يسعني إلا أن أذكر دولة رئيس الحكومة بأمر بسيط فأقول لقد عرفت المجلس منذ ٢٢ سنة وكان لبنان بحدوده الحاضرة وكنا ندفع لقوى الأمن معاشات لثلاثمائة بوليس وأذكر أن البوليس كان مكلفاً بمهمة في بيروت وطرابلس وزحلة وصيدا وصور وبعلبك، واما الدرك

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

فكانت وظيفته كما هي اليوم أي انه مكلف بالمحافظة على الأمن في كل البلاد. ومنذ الاستقلال ونحن لا نهتم إلا بدواء واحد وهو زيادة العدد، إذا قيل لنا البوليس لا يكفي فنزيد العدد حتى أصبح في بيروت وحدها ٥٠٠ بوليس نظامي و٣٠٠ بوليس بلدي، وقفز عدد الدرك من ألف دركي إلى ألفين وخمسمئة أو ثلاثة آلاف دركي، فأتساءل هل الحالة تحسنت عما كنا عليه منذ عشرين سنة أم ساءت؟ أنا أعتبر والجميع يعتبرون معي ان حالة الأمن قد ساءت. اذن لنفتش عن الدواء في غير ناحية العدد، لنفتش عن الدواء مثلاً في التنظيم، ولنفتش عن الدواء في القيادة. وكلكم تذكرون كلمة لنابليون إذ قال:

انني أفضل أن أكون أرنباً يقود جيشاً من الأسود من أن أكون أسداً يقود جيشاً من الأرانب. فالقيادة هي التي تضمن التنقيب عن الوسائل والقيادة لا يهمها أيلبس الدركي أم لا يلبس بل يهمها أن تمنع الجرم من الوقوع، فأين هي هذه القيادة وهل هي متوفرة؟

لقد عانينا كل هذه الأمور ورأيناها بأم العين، اذ ما من قائد رؤوج في عهد الاستقلال بشأن قضية من هذا القبيل إلا قال فلان ينتمي إلى النائب أو الوجيه الفلاني وفلان ينتمي إلى الوزير الفلاني فلا يمكنني أن أعزل هذا أو ان اتخذ تدبيراً بحق ذاك فكيف يمكن بالتالي أن تكون هناك قوى أمن بالمعنى الصحيح، وكيف تريدون يا سيدي أن تتألف مجموعة تكون مستقلة عن تأثير جميع المتنفذين وعن تدخل النواب والوجوه في هذا البلد. اننا نطالب قبل كل شيء بقيادة حقيقية. البرهان بسيط، فعندنا قوى أمن وعندنا جيش فنتدخل جميعنا في قوى الأمن ولا يتدخل أحد منا مع الجيش.

ولكننا عندما نضطر للاستعانة بقوى الأمن لا نجدها خليقة برد الاعتداء. عندما هوجم المجلس النيابي في يوم من الأيام رأينا قوى الأمن واقفة تفتش عن الأعذار لتستر عجزها، ولم يكن لها يوماً من القوة ما يكفي للثبات والمقاومة عندما تدعونا الحاجة للالتجاء إليها بيد انه عندما نلجأ للجيش نرى كثيراً ان حفنة من أفراده بل ثلاثة من شرطته تكفي لايقاف جمهور ولتفرقته، ذلك ان الجمهور يعلم يقينا ان الجيش لا يمزح وانه لا يمكنه أن يقاومه وانه يقوم بعمله بجد واخلاص.

لقد أرسلنا ٣٦٠ دركياً وشرطياً ليقمعوا مظاهرة قام بها ٥٠٠ طالب ورأينا انه عندما قامت المظاهرة واتجه الطلاب نحو باب الجامعة الأميركية أطلقت النار عليهم ولم يعرف من أطلقها وممن صدرت الأوامر باطلاقها. أعطيت الأوامر باطلاق النار ولم يعرف من الذي أعطاها.

ورأينا هذا المجلس يطالب بالتحقيق واسمحوا لي أن أسأل سؤالاً بسيطاً، ما هي التدابير التي اتخذتها قيادة الدرك ورئاسة البوليس؟ لم يسأل أحد عن مطلق النار، ولم يحقق في ذلك ولم تكن

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

هناك مجازاة، فكيف تريدون أن تحترم قوى الأمن، وبرهاني تجدونه في الشارع كل صباح. لينزل كل واحد منا من سيارته ويمشي في الشارع، واسمحوا لي أن أقول انكم ستشاهدون ان كل من له علاقة مع الشرطة لا يحترم هذه الشرطة ولا يسمع لها كلمة. قرأت أمس في الصحف انه قد خصص للسير في مدينة بيروت نحو من ٣٠٠ دركي وشرطي، فلو كان علينا تنظيم السير في لندن للزمنا ثلاثة ملايين درجي وشرطي، كل ذلك لأن رجال الأمن فلا بلادنا غير محترمين.

فقبل أن نفتش عن المعاشات يجب أن نطبق القانون الذي بين أيدينا وهل سعت وزارة الداخلية أن تطبق القانون لرفع هيبة رجال الأمن وجعلهم يحترمون أنفسهم؟

هذا هو السؤال الذي أسأله ولا أجد له سوى جواب واحد وهو أن الدركي وجد ليكون تحت قيادة لا أن يكون تحت تنظيم وكفى.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حضرات الزملاء الكرم. تعليقاً على ما سمعت من أقوال الزميل الكريم أجيب بالموافقة على ما ذهب إليه من أن العدد وحده لا يكفي وانه قد تكون للنوعية القيمة الأولى لكل موضوع. ولكن زيادة العدد تفرضها طبيعة ا لحياة المتطورة وما يرافقها من كثرة مصالح تحتم وجود عناصر أكثر فأكثر لمواجهة تطور الحياة.

وإذا ما أخذ الزميل من قضية السير دليلاً على فقدان هيبة قوى الأمن فاني أقول له أن قضية السير قضية شائكة لضيق الشوارع وكثرة عدد السيارات حتى بات يتحتم علينا أن نضع دركياً كل عشرة أمتار هذه قضية يقدرها كل منا حق قدرها. وقد سمعت الحكومات السابقة لحل هذه المعضلة فلم توفق.

هذه المعضلة لا توجد في لندن وقد زرتها ورأيت سعة شوارعها فلو توفرت لنا الأسباب المتوفرة في لندن لما شكونا مما نشكو منه الآن.

وأنا معك أيها الزميل من أن للقيادة الفضل الأول في تنظيم وتحسين قوى الأمن وتطبيق القانون، كما أوافق معك على أن مداخلات المتنفذين تعرقل تطبيق القانون، هذا أمر واقع لا أستطيع أنا ولا سواي أن ننكره ولكني أقول بكل تواضع اني عملت منذ تسلمت وزارة الداخلية على أن أضع سداً بوجه كل تدخل وضد كل محاولة لدى السلطة التنفيذية خصوصاً لدى قوى الأمن. وعلى كل حال فقد بدأنا بتطبيق النظام والقانون وأود لو يستطيع كل واحد منكم أن يطلع على قرارات مجلس التأديب.

أنا لا أستطيع أن أدعي اننا وصلنا إلى المرتبة التي نريدها جميعاً ولكنا بدأنا بتطبيق النظام، اننا لا نقول اننا وصلنا إلى الكمال ولكننا قطعنا خطوة واسعة بتطورنا نحو الكمال، ونأمل من اللّه أن نتمكن من تأدية الواجب كاملاً.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: سيدي الرئيس، لم اتخذ من قضية السير برهاناً، ولكن برهاني الأهم هو الاحصائيات التي توجد في النيابات العامة والتي تشير إلى عدد المجرمين الذين يقبض عليهم في كل سنة. وأظن انه لو رجعنا إلى هذه الاحصائيات لرأينا ان النسبة قد تدنت كثيراً وانه لا يكفي بان ينشر في الجرائد انه قد قبض على فلان المطلوب وألقي القبض على فلان المحكوم، بل هناك قضية سهر دائم والفضل كل الفضل في إشاعة الهيبة والنظام. أنا أفهم أن يتدخل الناس معك يا سيدي كوزير للداخلية وأفهم كذلك أن يأتي النواب للوزير فيقولون له: نرجو أن تنقل الدركي فلاناً من هنا إلى هناك مثلاً، ولكن ما لا أفهم هو ان يذهب النائب إلى الضابط الكبير حامل الأشرطة والأنجم ويتدخل معه. اذا كان هناك سياسة فلرجال السياسة أن يقوموا بها، ولكن أن يتوسل أصحاب المصالح ممن كانوا وإلى أية فئة انتموا، إلى غير هؤلاء الساسة فهناك الطامة. أنا لا أفهم أن يقبل القاضي أو الضابط بالمسايرة وأني أقول أنها ستكون بشرى عندما تعلن يا سيدي وتقول: انك وقفت سداً منيعاً ضد التدخلات، ولكن انتظر أن أعرف ماذا تكون النتيجة في التنقلات وهل سينقل فلان القائد إلى المنطقة الفلانية لأنه أصلح أن يكون هناك أم أنه ينقل إليها لأنه أقرب إلى نائبها. عندما تحققون الخطة الأولى للخير العام فتكون هي البشرى المنتظرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: حضرة الرئيس، لقد كنا في الماضي ننتقد الحكومات السابقة في أمور عديدة، منها عدم إجراء التطهير في أجهزة الدولة، خصوصاً بعد أن شعرنا جميعاً، حكومة ونواباً ان هناك تضخماً وعدم كفاءة في ادارات الدولة. تقولون أنكم عمدتم إلى إجراء التخفيض، ولكن ذلك لن يجدي نفعاً، لأن الحكومة والحكومات التي أتت قبلها لم تتمكن من تحقيق التطهير، ولم تتمكن الحكومة من إزالة التضخم، والآن تقولون ان هذه المعاشات كافية، ولا يمكننا أن نريدها لعدم توفر الأموال اللازمة في الموازنة، وتقولون ان الميزانية هي توازن يقوم بين الواردات والنفقات، وأنا لا أعتقد ذلك، لأن الميزانية يجب أن تأتي صورة لسياسة مرسومة ترمي إلى إزالة التضخم وعدم الكفاءة وجعل الدركي الصالح بالتالي في مستوى لائق. لا يا سيدي لا سياسة هناك، وأنا أعجب كيف انك كنت من الذين وافقتنا في الماضي على ما تقول، ثم تقبل أن تسمع كل هذا فيجيب بأن القائد السير السلطات الكافية، ولكننا في لبنان ولسنا في لندن. ليس هذا بيت القصيد ولكن جوهر البحث هو اننا لا نزال نشكو من تضخم وعدم كفاءة فأين السياسة التي رسمتموها لإزالة هذا التضخم؟

ولئن أخذت الثقة الآن فبامكاننا أن نوآخذك على غير ذلك. قولوا باننا سنأتي بميزانية سياسة نتحرى أسسها البناءة في الميزانية المقبلة ونحن ننتظر بفارغ الصبر تحقيق ذلك.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبداللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: سيدي لقد تقدم بعض الزملاء بشكر وزارة الداخلية، أما أنا فسوف أرجيء شكري لبعد ما سأراه من نتيجة التنظيم.

القضية تتلخص بما ذكره الزميل فرنجية من أن «الشغل بالشغيل» والقيادة بالقائد» والوزارة بالوزير. فعندما لا يستطيع القائد أن يحمي من هم تحت قيادته من تدخل الغير في شؤونهم، هذا القائد يجب أن يطرد أينما وجد وفي أي مركز كان.

لقد ذكر بعض الزملاء اننا غير نظاميين، نأتي إلى القائد والضابط أو الوزير فنطلب شيئاً وننادي بعكس ذلك في المجلس. وكم كنت أتمنى لو أن وزير الداخلية يعطينا بياناً بأسماء الأشخاص الذين يتدخلون معه لنعرف من هم هؤلاء وليرد عن نفسه التهم الموجهة إليه بعد أن قال انه بنى سداً منيعاً يحول دون التدخل، ولعمري ان هذا السد تنقصه الترابة والحديد.

رئيس مجلس الوزراء: (مقاطعاً): (يمكن أنك تسعى إلى اللف من ورائه).

عبد اللّه الحاج: (متابعاً): لقد نقل بعض الدرك لأسباب معينة ثم إذا بأحدهم يعاد إلى مركزه فما هو السبب الخفي لكل ذلك؟

انني أتحدى أن يقال انني طلبت نقل دركي أو إعادة دركي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: لن أطيل عليكم القول، بل انني سأوجز ملاحظتي بالأمور التالية والتي أرجو من حضرة رئيس الحكومة تقبلها لأنها أمور واقعية نلمسها كل يوم.

أولاً: إن مرد الفوضى المفتشية في الدرك هي أن الدركي لا يشعر بالشبع ويرى نفسه ملزماً على اللجوء إلى صاحب نفوذ، وان ضآلة رواتب قوى الأمن في لبنان تجعل الحاجة تركبها فتصيب سوء السبيل.

الدركي أو الشرطي يولد على يد قابلة، أعني أحد أصحاب النفوذ، وينتهي على نفس اليد. غير انني لا أقول: زيدوا الرواتب منذ الآن.

سيدي، يمكن أن يحكم هذا البلد وفيه ٢٠٠ شرطي و٥٠٠ دركي فحسب، شرط أن يشبعوا من رواتبهم وشرط أن تكون قيادتهم قيادة صالحة.

أرجو من دولة الرئيس أن يعرف أن الزيادة في عدد أفراد الدرك ليست إلا إرضاء لفئة من الناس. في كل وقت تعرض الموازنة نرى أن فيها اعتمادات لتعيين ٢٠٠ أو ٣٠٠ دركي ونرى النواب، من جهتهم يسارعون بالتصديق عليها، ليتمكنوا من تعيين بعض المحاسيب والأعوان.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تأملوا دركياً يدخل الوظيفة على يد نائب أو زعيم وينتهي على يده فكيف يمكن لهذا الدركي أن يتحرر من نفوذ هذا النائب أو هذا الزعيم؟ ومرد كل هذا الحاجة.

رجل الأمن يقف في ساحة البرج ليحافظ على الأمن وهو عن الأمن لاه، لأنه جائع. يضع المسدس على جنبه ليخيف الناس ولكنه خائف من كل الناس، هو ذليل وليس قوياً. اعطي الأوامر ليطبقها على الناس، ولكنه يتلقى الأوامر من هؤلاء الناس، هو عبد يطالب بالمحافظة على نفسه من وجهاء القرية. هذا الرجل المحترم قال لي مرة: هل تصدق أن الدركيين يعيشون برواتبهم ويكتفون بها، انهم يأخذون من هنا وهناك، واني لآسف أن يكون هذا صحيحاً، وأغتنم هذه الحادثة لأقول للمجلس بان عليه عند دراسته للموازنة أن يكون عقله مولداً وأن يوجه الحكومة نحو تعديل ملاك قوى الأمن وتغييره. اننا لا نكتفي بطلب زيادات الاعتمادات في الموازنة لأننا نطلب عندها أمراً اداً، بل اننا نطلب قبل كل شيء تعديل هذا النظام.

الوزير قوة تنفيذية، ولكنه كيف لي أنا المدني، ان اسمح لنفسي بالمجيء إلى ضابط كبير فأقول له: انقل فلاناً، وأراه من ثم يأتمر بهذا الأمر. أفلا يصنع ذلك لأنه يرى انك أنت تأتمر بذلك؟

الرئيس: الباب السادس ـ وزارة الداخلية ..

الفصل الأول: الدوائر الادارية.

البند الأول: الوزير ٢٩٠٦٤ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. ألخ ..

الرئيس: قبل البند الثاني.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: حضرة الرئيس، أود أن أسأل الحكومة عما إذا لحظ في موازنة وزارة الداخلية لهذا العام مبالغ لاتلاف الحشيش.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: إن وزارة الداخلية تدرس الآن مشروع قانون يرمي إلى جعل نفقات اتلاف الحشيش على عاتق أصحاب الأراضي.

الرئيس: البند الثالث: رواتب الموظفين الموقتين وأجور الخبراء: ٤٧٢٩٢ ل.ل.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث. ألخ...

الرئيس: قبل الفصل السادس.

وهكذا ننتهي من موازنة وزارة الداخلية وننقل الآن لمتابعة جدول الأعمال.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي ملخص المحضر التالي:

المواضيع المبحوثة

١ ـ إرجاء تلاوة وبحث الأوراق الواردة.

٢ ـ التصديق على الباب الثالث من موازنة سنة ١٩٥٦ (رئاسة مجلس الوزراء).

٣ ـ البحث حول جهاز القضاء، وتشكيل مجلس القضاء الأعلى.

٤ ـ التصديق على الباب الرابع (موازنة وزارة العدل).

٥ ـ التصديق على الباب السادس (موازنة وزارة الداخلية).

٦ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ٩٣٦٤ باعتبار سلفة المقدم خوري منحة.

٧ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١٠٧٩٩ بتحديد رسوم المصوغات.

٨ ـ تلاوة ملخص محضر الجلسة الحاضرة.

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٥٦ في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السابع من شباط سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سامي الصلح ـ نعيم مغبغب ـ أحمد الأسعد ـ وكامل الأسعد.

واعتذر السادة: موريس زوين ـ كمال جنبلاط ـ هاشم الحسيني ـ وصبري حمادة.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وبحضرات السادة الوزراء: فؤاد غصن ـ الدكتور نزيه البزري ـ جورج عقل ـ جوزف سكاف ـ سليم لحود.

بدأ المجلس أعماله بالتصديق على أبواب موازنة سنة ١٩٥٦ بعد أن طلب إلى الرئاسة إرجاء المناقشة حول الأوراق الواردة، صدق الباب الثالث (رئاسة مجلس الوزراء)، والباب الرابع (وزارة العدل) بعد أن سبقه بحث

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حول جسم القضاء وطلب تخصيص جلسة لمناقشة الموضوع، فتقرر تعيين يوم الخميس الواقع في ١٦ شباط موعداً لبحث شؤون القضاء، ولبحث استجواب حضرة النائب السيد اميل البستاني، كما صدق على الباب السادس ـ وزارة الداخلية ـ ثم صدق بالاجماع المشروعين رقم ٩٣٦٤ باعتبار سلفة المقدم خوري منحة.

ورقم ١٠٧٩٩ بتحديد رسوم المصوغات.

وتلي هذا الملخص.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٤ شباط سنة ١٩٥٦ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟.

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

رفعت الجلسة على أن تعقد نهار الثلاثاء في ١٤ شباط الساعة الخامسة بعد الظهر.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٤ شباط سنة ١٩٥٦ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٤ من شباط سنة ١٩٥٦

المواضيع المبحوثة

١ ـ إثارة حضرة النائب السيد عبداللّه الحاج لاقتراحه بشكر الاتحاد السوفياتي وجواب الحكومة عليه.

٢ ـ إثارة قضية قانون معلمي المدارس الخاصة.

٣ ـ تصديق الباب الرابع عشر من موازنة سنة ١٩٥٦ (الزراعة).

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٦ في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الرابع عشر من شباط سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سامي الصلح ـ موسيس دركالوسيان ـ ريمون إده ـ كمال جنبلاط ـ مارون كنعان ـ أحمد الأسعد ـ سعيد طوق ـ رؤوف حنا ـ وسليم حيدر.

واعتذر السيدان: عبداللّه اليافي وأديب الفرزلي.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرات الوزراء السادة: فؤاد غصن ـ سليم لحود ـ الدكتور نزيه البزري ـ جورج عقل ـ جوزف سكاف.

الرئيس: افتتحت الجلسة.

الغائبون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبداللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: قبل الدخول في بحث الموازنة أحب أن أشير إلى أني كنت قد تقدمت، في السابق، باقتراح أطلب فيه شكر الحكومة السوفياتية لموقف ممثلها في هيئة الأمم المتحدة بصدد موقف هذه

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

الأخيرة من الاعتداء الإسرائيلي. واليوم نشرت الصحف بيان وزارة الخارجية السوفياتية جاء فيه أشياء خطيرة جداً تتعلق بوضع البلاد العربية والشرقين الأوسط والأدنى. أنا أسأل الحكومة إذا كانت قد درست هذه المذكرة، وما هو موقفها من الاتهامات الموجهة إلى الدولتين الأمريكية والبريطانية إذ أن الوضع خطير جداً. ويظهر لي أننا في موقف غير عادي أبداً، لذلك يجب الاهتمام بالأمر واني أنتظر سماع رأي الحكومة في هذا الصدد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نقولا سالم.

نقولا سالم: لقد قرأنا اليوم في الصحف خبراً عن اجتماع نقابة المعلمين واتخاذها قراراً بالاضراب نهار الاثنين القادم. ان هذا المجلس له كرامته وهو لن يدرس المشروع تحت تهديد الاضراب، ولذلك فإني أرجو أن لا يبادر المجلس إلى درس المشروع حتى يعاد عن مثل هذا القرار.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ اميل البستاني.

اميل البستاني: أعتقد أن أكثر الزملاء الكرام يؤيدون ما جاء على لسان الزميل الكريم الأستاذ نقولا سالم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور هاشم الحسيني.

هاشم الحسيني: يا سادتي، ليس هنالك تهديد من قبل نقابة المعلمين، وانما هناك مشروع وارد إلى مجلس النواب، درسته جميع لجانه المختصة وأرسل إلى المجلس للمناقشة والتصديق عليه. ولكن أصحاب المدارس الخاصة اتصلوا بلجان المجلس واحتجوا على بعض النقاط، وحين اجتماع اللجنة بهم تبين أن النقاط المعترض عليها سبق لهم ان قبلوها فما عدا مما بدا حتى يحتجوا عليها اليوم بعد أن قبلوها بالأمس واني لا أرى من مثل هذه التصرفات إلا رغبة ظاهرة للمماطلة والتسويف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: على ضوء ما قاله الزميل الكريم الدكتور هاشم الحسيني أريد أن أوضح أيضاً بأن ما يسمى تهديداً هو نتيجة للمماطلة التي يلاقيها المعلمون. فلم تزل الاجتماعات تلي الاجتماعات مع ان القضية صريحة جداً. هنالك طريقان لا ثالث لهما.

١ ـ إما أن تؤمن التعويضات التي يطلبها المعلمون عن طريق المعاهد الخاصة ـ وهذا صعب التحقيق.

٢ ـ أو أن تتحمل الخزينة القسط الذي يتعلق بالمعلمين. يجب أن يبت في هذا الموضوع، ويجب أن لا ننتظر قيام حركة عصيان حتى نؤدي ما يطلبون من أمور اجتماعية ضرورية.

الرئيس: الرئاسة ستتدبر هذا الأمر.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ حميد فرنجية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حميد فرنجية: أرجو الرئاسة أن تأخذ بعين الاعتبار أن هذا الموضوع مضى على وروده زمن طويل جداً. ثم إنه ليس للمعلمين من وسيلة لتداول الأمر بينهم إلا الاجتماع فإذا ليس هنالك موضوع تهديد.

لقد وصل المشروع إلى المجلس منذ أكثر من سبعة أشهر وما يزال قيد الدرس في اللجان وهو لما يعرض بعد على المجلس.

الرئيس: لقد عينت لجنة فرعية منبثقة عن اللجنتين المختلطتين وهذه اللجنة لم تستدع الفريقين، وكان هذا خطأ منها، اما الآن فإن اللجنة تجتمع مع أصحاب العلاقة من الفريقين وتدرس الأمر معهم.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ موريس زوين.

موريس زوين: الموضوع هو موضوع مالي ولا يمكن أن يقدم إلى اللجان قبل أن تعين الحكومة موقفها من هذا الموضوع المالي، وهو على ما أظن ليس مسألة مئات من الليرات بل يتعدى المليون ليرة. القضية تتطلب درساً وامعاناً وروية.

الرئيس: الرجاء ترك التفاصيل حتى يحين بحث هذا الموضوع وحينذاك يكون باب الكلام مفتوحاً لكل من يريد المناقشة.

الكلمة لمعالي وزير الخارجية.

وزير الخارجية: لقد استرعت المذكرة التي ظهرت عن وزارة الخارجية السوفياتية انتباهي ثم هنالك عدة تصريحات من الجهتين الغربية والشرقية، وقد طلبت نهار أمس من دولة الدكتور عبداللّه اليافي رئيس اللجنة الخارجية أن يدعو اللجنة للاجتماع، وذلك للتداول حول هذا الشأن، إذ توجد أمور خطيرة يجب بحثها، لاتخاذ الخطة المناسبة التي يجب أن نسير عليها.

الرئيس: الباب الرابع عشر ـ وزارة الزراعة.

الفصل الأول: الدوائر الادارية والفنية. ألخ...

الفصل الثاني: مديرية التعليم الزراعي والارشاد

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني.

اميل البستاني: حضرة الرئيس، بصدد التعليم الزراعي أود أن أسأل حضرة وزير الزراعة عن موقف الحكومة من الكلية الزراعية التي أنشأتها الجامعة الأميركية في لبنان ومن الشهادات التي تعطيها.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الزراعة.

وزير الزراعة: لقد ورد إلينا طلب من الجامعة لتعديل المرسوم الاشتراعي، وان شاء اللّه سنتقدم في دورة آذار بمشروع بهذا الصدد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد موريس زوين.

موريس زوين: هناك نقطة أود أن أوضحها وهي أن القانون لا يعطي وزارة الزراعة حق معادلة الشهادات، بل هناك لجنة خاصة في وزارة التربية هي التي تعطي هذه المعادلات.

الرئيس: الآن وقد انتهينا من درس موازنة وزارة الزراعة ننتقل إلى درس موازنة وزارة الاقتصاد الوطني.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: حضرة الرئيس، فيما يتعلق بموازنة وزارة الاقتصاد الوطني أعتقد أن ثمة مسألة تتعلق بالفصل الثاني ـ المفوضية العامة للسياحة والاصطياف والاشتاء. ألفت نظر الحكومة إليها وهي أن مفوضية السياحة والاصطياف قد أشرفت على تنظيم مهرجانات فنية خاصة بمناسبة السنة السياحية، وأشير بنوع خاص إلى المهرجانات التي جرت في بعلبك وحضرها كثير من الأجانب والمغتربين وكثير من الصحفيين من جميع الدول العربية والأميركية. وكانت بمثابة دعاية كبيرة للبنان، لها عدا عن قيمتها الخارجية، قيمة داخلية ترفع من مستوى الثقافة الفنية فأحرى بنا اذن أن نجعل من هذه المناسبة تقليداً دائماً وأن ندعو صحفيين عالميين ينشرون مقالات في صحفهم عن هذه المناسبة فتكون دعاية للبنان تجلب السواح. لذلك فإنني أستأذن الرئاسة الكريمة أن أرجو من الحكومة الموافقة على زيادة الاعتماد المخصص لمفوضية السياحة والاصطياف. وسأعود إلى عرض اقتراحي عندما نصل إلى الفصل الخاص بذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله الحاج.

عبد الله الحاج: قبل الدخول في بحث موازنة الاقتصاد الوطني أحب أن أشير إلى أن بعض الصحف نشرت أخباراً عن فضائح صفقات الحنطة التي جرت في الأرجنتين باسم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وهذه الصفقات تمس اللبنانيين والعرب، ولم تأت الحكومة بأي بلاغ أو بيان حول ما نشرته الصحف! ومن المؤسف أن الصحف تنشر الفضائح والحكومة لا تجيب، وهذا مما يؤثر في ثقة الشعب بالحكومة. فأرجو إذا كان أحد من أعضاء الحكومة مؤهلاً للاجابة على هذه القضية أن يجيبني وأنا أكون له من الشاكرين.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الاقتصاد الوطني.

وزير الاقتصاد الوطني: جواباً على ما قاله الزميل السيد عبدالله الحاج أصرح بأنه لا علاقة لوزارة الاقتصاد الوطني بهذه الصفقة، انما هي صفقة شخصية خاصة جرت بين الأفراد وليس للوزارة علاقة بها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله الحاج.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عبد اللّه الحاج: الذي أسأله هو هل للحكومة أي إجراء تجاه ما نشر عن هذه الفضائح؟

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الخارجية.

وزير الخارجية: بعد أن سمعت الحكومة بخبر هذه الصفقات استوضحت وزارة الخارجية من ممثلها في تلك البلاد فأثبتت المعلومات أن لا علاقة للحكومة بهذه الصفقات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: أكرر ما قاله الزميل السيد غسان تويني فيما يختص بمهرجانات بعلبك وأضيف قائلاً إن هذه المهرجانات مهمة جداً ولها نتائج معنوية ومادية خصوصاً إذا اعتمدت الحكومة هذه المهرجانات كوسيلة للدعاية للاصطياف والاشتاء في لبنان، فأرجو الحكومة أن تكرر مثل هذه المهرجانات وان تدعو لها أهل الفن ولو كلفها ذلك مبالغ من المال، لأن هذه الطريقة هي إحدى للدعاية من المناشير التي تطبع ولا توزع. وأرى أن تخصص اعتمادات لهذه الغاية حتى تتمكن الحكومة من دعوة بعض الشخصيات الصحفية والفنية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نعيم مغبغب.

نعيم مغبغب: أظن أن الزميلين غسان تويني وبيار إده قد أفاضا في هذا الموضوع وأزيد بدوري أن كثيراً من اللبنانيين تلقوا رسائل من الخارج يسألونهم إذا كانت ستقام في المستقبل مثل هذه المهرجانات.

وأضيف على ما ذكره الزميل إده، ان مفوضية السياحة تطبع بيانات تبقى مهملة في القنصليات. هناك مثلاً شاب يتخصص في أميركا، كتب إلي يقول بأنه توجه إلى القنصلية ليأخذ معلومات منها وبعد أن دق الأبواب لم يتمكن من أخذ ما هو بحاجة إليه من معلومات وخرائط، ولم يجد أحداً يرد عليه. وأنا لا أعلم من هو الشخص الموجود في قنصلية نيويورك. إنني في هذه المناسبة ألفت نظر الحكومة إلى ضرورة عناية المفوضيات بالدعاية والنشرات لتوزيعها على الأقل لمن يطلبها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد موريس زوين.

موريس زوين: لن أزيد على ما قاله الزملاء بصدد تنشيط السياحة والاصطياف في لبنان، فقد ألموا بنواحيه، بيد أن لي كلمة أزيدها بهذا الخصوص هي أنه لا يكفي أن يجعل من لبنان بلداً للسلوى والمقامرة حتى يقبل المصطافون ويؤمه الزوار بكثرة، بل يجب أن يجعل من لبنان مكاناً للاصطياف الرفيع، على مستوى عال كما يجري الحال في أعياد كان والبندقية، أي يجب أن نرفع من المستوى عن طريق الفن والمهرجانات لا أن نعتقد أن المقامرة تكفي لوحدها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبداللّه الحاج.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عبد اللّه الحاج: سيدي الرئيس، إنني أؤيد تماماً ما جاء في بيانات الزملاء الذين سبقوني في الكلام. انما أحب أن ألفت نظر معالي وزير الداخلية إلى شيء هام جداً في بعلبك، وهو أن هذه المدينة تحتاج إلى تحسين مع المبالغ الاضافية التي تعطى لقضية الأعياد والمهرجانات. يجب على وزارة الداخلية أن تساعد بلدية بعلبك وأهالي بعلبك على تنظيم ما يحيط بهذه القلعة التاريخية وتحسين حالة أراضيها السيئة. ان القلعة لا تليق بهذا البلد كما هي بحالتها الحاضرة، وقد بلغني ان رئيس وأعضاء بلدية بعلبك راجعوا مراراً بتحسين حالة البلدة ووزارة الداخلية تؤخر هذه المشاريع. فالطرق والشوارع في بعلبك تحتاج للتحسين، وحتى الآن لم يأت المكتب الفني بشيء فيما يختص بالتحسينات، فيجب علينا قبل أن ندعو الناس إلى بعلبك، ان نجد لهم محلاً يرتاحون فيه.

الرئيس: ننتقل إلى درس موازنة وزارة الاقتصاد الوطني.

الباب الخامس عشر: وزارة الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول: الاقتصاد الوطني. ألخ...

البند الرابع عشر: أعياد وتمثيل ودعاية:

ورد اقتراح من النائب المحترم السيد غسان التويني يطلب فيه تعديل البند الرابع عشر ويطلب زيادة الفقرة الثالثة ثلاثين ألف ليرة ثم يطلب ادخال فقرة جديدة هي الفقرة الخامسة بقيمة ١٢٥٠٠٠ ل.ل./ فيكون مجموع البند الرابع عشر ٣٢٧٠٠٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: حضرة الرئيس المحترم، إنني أضم صوتي إلى صوت الزملاء وأرجو الحكومة أن تقبل بهذه الزيادة.

الرئيس: الكلمة لحضرة مقرر اللجنة المالية.

مقرر اللجنة المالية: ان البند الرابع عشر أعياد وتمثيل ودعاية في فقرته الثالثة قد خصص في الموازنة في الأساس مبلغ ٢٠,٠٠٠ ل. وفي اللجنة المالية رفعنا هذا المبلغ إلى ٤٠٠٠٠ ل. والآن تقدم الزميل الأستاذ غسان تويني باقتراح بالزيادة فنحن نضم صوتنا إلى صوته كما اننا نوافق على اقتراحه بزيادة فقرة خامسة بـ ١٢٥٠٠٠ ل.ل. وأرجو الحكومة أن تقبل بهذه الزيادة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: الحكومة إذ تشارك الزملاء رأيهم في فائدة المهرجانات من الوجهة الفنية والثقافية والمادية تود لو يكون هذا العمل تقليداً مستمراً. والحكومة توافق صاحب الاقتراح والمجلس على هذه الزيادة.

الرئيس: اذن أصبح البند الرابع عشر بعد أن عدل: أعياد وتمثيل ودعاية: ٣٢٧٠٠٠ ل.ل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نعيم مغبغب.

نعيم مغبغب: قبل البند الثالث والأربعون قفزت الموازنة لبند التجهيزات وإني أذكر بحضور حضرة مفوض السياحة والاصطياف أن لدى هذه المفوضية اعتماد بمبلغ (٢٥٠٠٠) ل. لمشترى مقعد هوائي (Télésiège) وبرغم وجود هذا الاعتماد منذ سنة ١٩٥٤ لم تتمكن مفوضية السياحة من مشترى هذا المقعد لأن ثمنه يتجاوز الـ (٢٥٠٠٠) ل. لذلك أصبح هذا المبلغ مربوطاً ويدور عاماً بعد عام ولا يستفاد منه شيئاً والمفهوم أن ثمن هذا المقعد يتراوح بين الـ ٣٠ ألف والـ ٣٥ ألف ليرة لذلك أرجو، حتى تتم فائدة هذا الاعتماد، ان يزاد البند ٤١ عشرة آلاف ليرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المال.

وزير المال: ان ما تكلم عنه الزميل الأستاذ نعيم مغبغب موجود في الجزء الثاني من موازنة وزارة الاقتصاد الوطني.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نعيم مغبغب.

نعيم مغبغب: اقترح إضافة فقرة ثانية جديدة لشراء مصاعد كهربائية بـ ١٠٠٠٠ ل.ل.

الرئيس: البند الحادي والأربعون معدلاً: تجهيزات وأدوات جديدة: ١٨٠٠٠ ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الحادي والأربعون معدلاً.

الرئيس: قبل الفصل الرابع.

انتهينا من درس موازنة وزارة الاقتصاد الوطني.

ننتقل إلى درس موازنة وزارة التربية الوطنية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نقولا سالم.

نقولا سالم: قبل درس ميزانية وزارة التربية الوطنية، ومع تقديري لمعالي الوزير على الجهود التي يبذلها لإعلاء شأن التعليم في البلاد أرجوه أن يجيبني على ما يأتي:

أولاً ما هي سياسة وزارة التربية؟ هل هي تعليم كل العلوم لكل الناس أو بعضها لكل الناس أو كل العلوم لبعض الناس أو بعضها لبعض الناس. إني ألاحظ أن الوزارة ساعية لتعليم بعض

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

العلوم لبعض الناس وهذا منتهى اللاعدل. واقترح توجيه سياسة الدولة التعليمية بصورة صريحة بجعل التعليم الابتدائي مجانياً واجبارياً لكل الناس. ووضع التعليم التكميلي والثانوي في متناول كل الناس في المدارس الخاصة أو في المدارس الرسمية الموجودة حالياً وذلك مقابل رسوم تتعادل مع المصارفات الملحوظة لها.

ثانياً: لقد أنشأنا الجامعة منذ سنوات ولما تخرج أول فوج منها ضقنا بهم ذرعاً ولما نجد للمتخرجين مراكز للتعليم تجعلنا نستفيد من مؤهلاتهم. فإذا كان هذا حال أول فوج فكيف بنا والأفواج تتتابع كل سنة وهذا يدل على عدم حيطتنا.

وعلى هذا لم يبق أمامنا إلا أحد أمرين: إما فتح باب التعليم الحر في الجامعة دون قيد أو شرط والالتزام باستخدام المتخرجين أو إقفال باب الجامعة وتحديد عدد كراسي التخصص في الخارج.

واني بتصويتي على مواد الميزانية سأنسجم مع جواب معالي الوزير.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ألفرد نقاش.

ألفرد نقاش: حضرة الرئيس، قبل الشروع بمناقشة موازنة التربية الوطنية أود أن أعرض على المجلس الكريم أمراً هاماً يتعلق بوزارة التربية الوطنية، في كل عام نرى وزارة التربية تتقدم بطلب زيادة الاعتمادات أو بطلب اعتمادات إضافية لفتح وإنشاء مدارس جديدة، ان مكافحة الأمية هي في طليعة واجبات الدولة، ووزارة التربية تهتم أيضاً بشؤون معلمي المدارس الخاصة، ولكنها هل تهتم الاهتمام اللازم بالمنهاج التعليمي الذي هو أساس التربية، وكنت لفت سابقاً نظر المسؤولين لهذا الأمر وخصوصاً إلى عدم اكتراث الهيئة التعليمية للتربية المدنية.

وإليكم بعض الملاحظات بهذا الخصوص: كلنا نعلم ويا للأسف أن بعض الأوساط تعتبر الدولة كغنيمة يحق لكل فرد أن يستثمرها وان يستفيد منها، وان الوظائف العامة هي الهدف الأساسي ينظرون إليه ويتسابقون في الحصول على هذه الخيرات دون الالتفات إلى المؤهلات وإلى المصلحة العامة، ثم يتدخل في الأمر بعض الشخصيات السياسية والطائفية فتحدث تلك البلبلة إلى أن تنتهي الرواية بتضحية صاحب الحق وإلى فوز من كان أقوى نفوذاً سياسياً وطائفياً فيتدنى المستوى الاداري، ويضطرب الجو السياسي. نرى مثل هذا الحادث من وقت إلى آخر، وخصوصاً عندما تفكر الحكومة بتعيينات ادارية. هذا هو داء مزمن لم يعالج حتى الآن. ان الدولة هي لخدمة الجميع ولا يقال للمتزاحمين ان الدولة هي لخدمة الجميع ولا يقال لهم ان كل ما يمس مصالح الدولة يسيء للجميع، لذلك أعتقد أنه لو فرض على المدارس الرسمية والمدارس الخاصة منذ عشرين سنة منهاج تعليمي مرتكز على التربية المدنية أو على احترام القوانين، اعتقد انه كانت تبدلت العقلية لخير هذا البلد. ولا يكفي أن نقول في الأناشيد «كلنا للوطن» بل يجب أن نطبق

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذا الأمر أيضاً. لذلك أعتقد أنه قد حان الوقت لوضع منهاج تعليمي مرتكز على التربية الحديثة. وهنالك حوادث تاريخية يمكن تدوينها في الكتب وتعليمها للطلاب، واني ألفت النظر إلى أمر هام وهو انه إذا أردنا أن نحصل على نتيجة، يجب أن يفرض على التلاميذ تقديم امتحان بمادة التربية المدنية، لذلك أرجو المجلس الكريم أن يعير هذه الناحية اهتمامه ويصوت على الاقتراح الذي سأتقدم به الآن وهو التمني على الحكومة بالاسراع بادخال التربية المدنية في المنهاج التعليمي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم: بمناسبة درس موازنة وزارة التربية الوطنية أريد أن أقول كلمة في مشروع معلمي المدارس الخاصة. لقد درست اللجان هذا المشروع وأحالته معدلاً إلى المجلس إلا أن درس هذا المشروع في المجلس لا يمكن أن يحصل بصورة نهائية إلا بعد أن تتخذ الحكومة موقفاً من الناحية المالية بهذا الموضوع، وقد لفت نظر دولة رئيس الحكومة ومعالي وزير المال إلى هذا الأمر. واعتقد أنه سيعقد اجتماع خاص لبحث هذا الموضوع قبل عرض المشروع على المجلس، فأرجو من دولة رئيس الحكومة ومن معالي وزير المال أن يحضرا هذا الاجتماع ليقولا كلمة الحكومة من الناحية المالية بصدد مشروع معلمي المدارس الخاصة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبدالله الحاج.

عبد الله الحاج: سيدي الرئيس: رغم القول المأثور للزميل الأستاذ بيار اده ان هذا المجلس هو «حائط مبكي»، أي اننا نشكو ولا نحصل على نتيجة بصدد التربية العامة فمع ذلك نقول، تأييداً لما تفضل به الزميل الأستاذ ألفرد نقاش، ان التربية تقوم على أهداف محددة ومعينة في البرامج، وبالدرجة الأولى على وزارة المعارف أن تربي النشء على تمثل دستور البلاد ويجب على كل مواطن أن يعرف الدستور الذي ينظم علاقات المواطن مع غيره من المواطنين. فهل تدرس الدستور في المدارس الابتدائية يا معالي وزير المعارف؟ نرى الصغار يستظهرون الكتب الدينية، فلم لا يدرسون إلى جانب ذلك بعض ما يتعلق بحياتهم العامة؟ ثانياً: على الحكومة أن تؤمن لكل طالب حفظ الحقوق والواجبات المترتبة له وعليه في الدولة وحفظ علاقاته مع الآخرين. هذه هي الأمور الأساسية التي يمكن أن تسمى تربية ولكن نرى، مع الأسف، ان هذه الأشياء مفقودة عندنا.

ثم فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي انه كالخبز للأهالي، فالشخص الذي لا يقرأ ولا يكتب يستحيل عليه أن يقرأ القوانين التي تصدر من هذا المجلس، فإذا علقت الحكومة إعلاناً فيصبح الشخص الذي لا يقرأ ولا يكتب فريسة لغيره يتلاعب به كما يشاء، فالتعليم الابتدائي، على الدولة أن تقوم به مهما كلف الأمر. ربما لا تستطيع الدولة أن تؤمن بوسائلها المحدودة التعليم العام إنما

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تستطيع بالتعاون مع المؤسسات الخاصة أن تأخذ عنها ما تعجز هي عن القيام به مهما كلف الأمر. وفي لجنة التربية أبديت رأيي، وهو ان على الحكومة أن تؤمن للمدارس الخاصة سير التعليم الابتدائي لأن التعليم الابتدائي كما أشرت إليه هو كالخبز لا غنى عنه للجسد.

الرئيس: الباب التاسع ـ وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: حضرة الرئيس: بخصوص الموظفين عامة والمعلمين أيضاً في وزارة التربية أقول: لقد حضرت بعض اجتماعات اللجنة المالية حين كانت تبحث ميزانية وزارة التربية، وعندما طلب من معالي وزير التربية وسئل لماذا لا يرسل المعلمين بعدد كاف إلى القرى؟ ولماذا لا نفتح المدارس لتسهيل التعليم الابتدائي؟ أجاب معاليه أن هناك عجزاً مالياً في الموازنة مع انه أقر بأن الواجب يقضي بأن يفتح على الأقل ثلاثمائة مدرسة. أنا أعتقد أن أهم شيء هو أن نسهل التعليم ونجعل التعليم الابتدائي اجبارياً. لقد سمعنا عند درس ومناقشة مشروع الليطاني ان هناك ملايين موجودة في الخزينة وقد يكون عليها مطلوبات في السنين المقبلة، ولكن لماذا لم تفكر الحكومة أن ترصد المبالغ الكافية في صدد موازنة وزارة التربية وان تزيد الاعتمادات حتى تتمكن من تحقيق هذا الطلب الضروري.

الأمر الثاني: نشكو جميعاً تخمة في الموظفين في الادارة العامة أي أن هناك عدداً من الموظفين، وقد يكونون أكفاء، ولكنهم زيادة عن العدد المطلوب على الأقل وكنا ننتظر أن يأتي معالي وزير التربية ويقول لزملائه أنا بحاجة إلى معلمين ولا يمكنني أن أعينهم، فلماذا لا نرسل الموظفين الزائدين عن العدد المطلوب إلى وزارة التربية؟ هذا الأمر لم يتقدم به معالي وزير التربية وأحب أن أسأل هل درس مشروع موازنة التربية الوطنية على الأساس الماضي؟

يجب علينا أن نغير السياسة وأن ننهج سياسة عملية.

الأمر الثالث يتعلق أيضاً ببعض المعلمين. لقد فهما من حضرة وزير التربية أن هناك معلمين يقيمون في بيروت وبلدان المحافظات الكبرى، وإذا طلب منهم الانتقال إلى الضواحي يرفضون مستعينين بالوساطات، ونرى وزارة التربية نفسها عاجزة عن تلبية الطلبات. قد أكون أسأت الفهم، ولكني أطلب من معالي وزير التربية أن يجيبني هل لبى جميع المعلمين الذين طلب نقلهم من بيروت إلى القرى طلب الوزارة؟ وماذا فعلت الوزارة بالذين لم يلبوا؟ هل طردتهم؟

هذه أسئلة ثلاثة أود أن أسمع جواب الوزير عليها.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير التربية الوطنية.

وزير التربية: تكلم فريق من النواب في هذا الموضوع، وليسمح لي الزميل الكريم البستاني أن أرد عليهم ومن ثم أرد عليه. لقد سأل الزميل نقولا سالم عن سياسة الوزارة التربوية فأجيبه بأن سياسة الوزارة هي أن تجعل من لبنان بلداً للعلم حقيقه، وان تجعل العلم عاماً شاملاً، وأستطيع أن أقول بأننا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سندخل في مرحلة جديدة وهي مرحلة إقرار إلزامية التعليم الابتدائي وقد بلغت نسبة المتعلمين عندنا الثمانين بالمئة ويجب أن نصل إلى المئة بالمئة.

والقضية الثانية التي تسترعي اهتمامنا هي قضية التعليم المهني، وهو عامود فقري في تطور هذا البلد، ونحن الآن ننشىء مدارس مهنية كبرى في المحافظات وقد باشرنا بوضع تصميم مدرستين: واحدة في البقاع والثانية في الجنوب وستبدأن بالتدريس في مطلع السنة الدراسية القادمة.

أما المعهد الصناعي في بيروت فإنه يدرس أمر نقله من محلة الصنائع إلى محلة البوشرية وستبنى هناك مدرسة كبرى تستوعب أكثر من ألف طالب. أما فيما يتعلق بالجامعة ومستقبلها والذين يتخرجون منها. إنني أرى أنه لا بد لنا من تشجيع قيام الجامعة لأنها ضرورية للبنان، والذين ينالون الليسانس منها سينتدبون لتدريس التعليم الثانوي في المدارس الرسمية والخاصة، وبناء عليه فإن الجامعة مهما خرجت من طلاب فإن لبنان بحاجة إليهم وقد عينا جميع الذين تخرجوا حتى الآن وبقي منهم ثلاثة عشر متخرجاً رصدنا لهم اعتماداً، وسنبحث مجدداً التزامات الحكومة تجاه المتخرجين وتجاه الجامعة.

أما بخصوص ما تفضل به الزميل السيد الفرد نقاش فإني أصرح بأن قضية التربية المدنية هي في طليعة الأهداف التي تحققها الوزارة، اذ ان هذه المادة تدرس في جميع الصفوف. واعتقد ان تشجيع الحركة الكشفية والرياضية ستفضي إلى تحسين المواطن.

عبد اللّه الحاج: (مقاطعاً): كم ساعة في الأسبوع تدرس المعلومات المدنية.

وزير التربية: ساعة في الأسبوع.

وزير التربية: (متابعاً): وأصل الآن إلى ما تفضل به الزميل السيد إميل البستاني وأصرح بأنه كان في نية وزارة التربية أن تعين ٣٠٠ معلم لاملاء المراكز الشاغرة أو لفتح مدارس جديدة. ولكن منذ مدة شهر أجرينا جردة على المدارس فتبين لنا أن هناك فئة من المعلمين بدلاً من أن تلتحق بمراكزها فضلت الاستقالة، وقد تجمع من أسباب هذه الاستقالات ١٥٠ مركزاً إضافياً شاغراً وأحب أن ألفت نظركم إلى أن المدن الثلاث بيروت وطرابلس وصيدا هي الهدف الأول للمعلمين، يتهافتون على التعيين فيه والنقل إليها، مع العلم بأن في مدينة بيروت ستين معلماً ومعلمة تفيض عن حاجتها، وبناء على هذا يبقى لدينا حاجة إلى ٢٥٠ معلماً، وقد أصبحت السنة في منتصفها، نوجههم بالأفضلية. واعتقد ان هذا العدد يكفي لهذه السنة. وأنا يا زميلي الكريم لا يمكن أن أحجم عن اتخاذ أي اجراء بحق المعلمين المقصرين والذين لا يلتحقون بمراكزهم.

الرئيس: قبل الفصل الثاني عشر.

وهكذا ننتهي من موازنة وزارة التربية الوطنية.

ورد إلى الرئاسة اقتراح من حضرة النائب المحترم السيد ألفرد نقاش، ليتل الاقتراح المذكور.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

فتلي الاقتراح التالي:

إن المجلس النيابي، اثناء المناقشة، في موازنة التربية الوطنية يتمنى على الحكومة أن تسرع وتدخل في منهاج التعليم التربية المدنية كي يعتاد المرء منذ صغره على احترام القوانين والاخلاص في خدمة الدولة لتعزيز كيانها ورفع مستواها الاداري والأدبي واعتبار الأهلية أساساً للتوظيف والترفيع مع الزام التلاميذ في جميع الصفوف من المدارس الرسمية والخاصة، بتقديم امتحان في هذا الموضوع للحصول على الشهادة المدرسية.

ألفرد نقاش

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم: انني اقترح إضافة كلمة «الوطن» إلى جانب الدولة.

الرئيس: من يوافق على الاقتراح كما عدله النائب المحترم السيد جوزف شادر يرفع يده.

إجماع

الرئيس: قبل الاقتراح بالاجماع.

الرئيس: رفعت الجلسة على أن تعقد نهار الخميس القادم في الساعة الخامسة بعد الظهر.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٦ شباط سنة ١٩٥٦ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الحادية عشرة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢١ من شباط سنة ١٩٥٦

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ صرف النظر عن استجواب حضرة النائب إميل البستاني.

٣ ـ تخصيص جلسة الأربعاء في ٢٢ شباط للبحث في قانون المعلمين.

٤ ـ متابعة التصديق على الموازنة.

٥ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٢٦٥ منح الحكومة حق التشريع في الحقل الجمركي.

٦ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٤٩٢ بفتح اعتماد في الصندوق المستقل للأشغال الانشائية (مياه نبع العسل).

٧ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٤٨٨ بفتح اعتماد في الصندوق المستقل للأشغال الانشائية (مياه قرى المتن).

٨ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٣٧٦ بفتح اعتماد إضافي في الصندوق المستقل للأشغال الانشائية تأمين (مياه الشرب في الفتوح واكمال مشروع الكهرباء).

٩ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٢٦٣ بفتح اعتماد في الصندوق المستقل للأشغال الانشائية (بناء مستودعات ـ اكمال بناء سراي زحلة والمدينة الرياضية).

١٠ ـ تصديق ملخص المحضر.

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢١ شباط سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سامي الصلح ـ كمال جنبلاط ـ أحمد الأسعد ـ كامل الأسعد ـ سعيد طوق ـ ورؤوف حنا.

واعتذر السادة: السيد موسيس دركالوسيان ـ ألفرد نقاش.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وتمثلت الحكومة: بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرات الوزراء السادة: فؤاد غصن ـ جميل مكاوي ـ الدكتور نزيه البزري ـ جورج عقل ـ جوزف سكاف، وسليم لحود.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم.

تليت

المعتذرون تتلى أسماؤهم.

تليت

يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

المواضيع المبحوثة

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ ارجاء بحث قضية القضاء.

٣ ـ بحث استجواب النائب المحترم السيد إميل البستاني حول إلغاء الطائفية السياسية واعتماد الكفاءة والعلم أساساً للتوظيف.

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٦ في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في السادس عشر من شباط سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سامي الصلح ـ موسيس دركالوسيان ـ كمال جنبلاط ـ مارون كنعان ـ أحمد الأسعد ـ كامل الأسعد ـ رؤوف حنا ـ صبري حمادة، وسليم حيدر.

واعتذر السيد أديب الفرزلي.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وبحضرات الوزراء السادة: فؤاد غصن ـ سليم لحود ـ جورج عقل ـ كاظم الخليل ـ الدكتور نزيه البزري ـ وجوزف سكاف.

صدق محضر الجلسة السابقة ومن ثم عرضت الرئاسة على بساط البحث استجواب حضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني، كما ان حضرة المستوجب لم يكن قد حضر بعد ولم يتبن الاستجواب أحد من النواب فقد استؤخر بحثه، وانتقل المجلس إلى بحث قضية القضاء. واقترح بعض حضرات النواب جعل الجلسة سرية كما اقترح بعضهم أرجاء البحث حتى ورود مشروع التنظيم القضائي وتوزيع بيان وزير العدل. وتضاربت الآراء إلى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أن صدق المجلس بالأكثرية اقتراحاً بتأجيل بحث تنظيم القضاء إلى أن تتم لجنة الادارة والعدلية دراستها لهذا المشروع، وانتقل المجلس من ثم إلى بحث استجواب حضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني بشأن الطائفية السياسية واعتماد الكفاءة والعلم أساساً للتوظيف. وبعد المناقشة ورد على الرئاسة اقتراح بصرف النظر عن الاستجواب نظراً لأوضاع البلاد الحاضرة على أن يعاد إلى بحثه في الوقت المناسب واقتراح برد الاستجواب الرامي إلى طلب إلغاء المادة ٩٥ من الدستور، واقتراح بقفل باب المناقشة استناداً إلى نص المادة ١٠٦ من النظام. وعمدت الرئاسة إلى طرح الاقتراح الثالث إلا بعد مدى على التصويت، ولكن فقدان النصاب بعد انسحاب حضرة النائب السيد إميل البستاني حال دون متابعة التصويت.

فرفعت الجلسة في الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢١ شباط سنة ١٩٥٦ الساعة الحادية عشر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على محضر الجلسة.

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن، صدق المحضر.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ إميل البستاني.

إميل البستاني: هذه أول مرة في تاريخ المجلس النيابي يذكر في محضر الجلسة اسم نائب ينسحب من الجلسة ويؤدي انسجابه إلى تعطيل الجلسة. لا أعلم إذا كان ذلك مقصوداً أم لا، ولا بأس من ذكر ذلك على كل حال. واني أغتنمها فرصة لأقول لماذا انسحبت؟

سيدي عندما بدىء البحث باستجوابي، حاول بعض الزملاء من النواب الانسحاب لتعطيل الجلسة، ولكن الجلسة استمرت، وفي آخر الجلسة عندما حاولت الرئاسة أن تطرح الاقتراح المقدم على التصويت انسحبت لأن من رأيي أن الموافقة عليه ستشكل خرقاً للدستور، لقد سبق أن أعلمت الرئاسة الكريمة أنه لا يجوز خرق الدستور بهذا الشكل، وذلك عندما بحثنا هذه القضية خارج الجلسة، وبناء على اقتراح عطوفة الرئيس ذهبت مع معالي الوزير الأستاذ كاظم الخليل إلى قاضي كبير في الدولة لنستفتيه رأيه في القضية وننقذ موقف الرئاسة.

الرئيس: الرئاسة مضطرة أن تطرح على التصويت الاقتراحات التي قدمت إليها وهي بذلك ترى نفسها منسجمة مع القانون والدستور ومع النظام الداخلي كل الانسجام.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بيار اده.

بيار إده: سيدي نحن بصدد تصحيح محضر ولسنا بصدد البحث في أساس الموضوع. لقد ورد في محضر الجلسة السابقة بانه بعد أن عرضت الرئاسة استجواب البستاني للبحث وكان الزميل البستاني،

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

غائباً ورفض أحد من النواب أن يتبناه انتقل المجلس إلى البحث بجدول أعماله.

ثم بعد الانتهاء من جدول الأعمال أعيد البحث في موضوع الاستجواب دون أن يكون قد استؤخر كما جاء في ملخص المحضر.

ثم إنه جاء في الملخص أن موضوع الاستجواب هو إلغاء الطائفية السياسية مع انه الموضوع كان إلغاء المادة (٩٥) من الدستور. لذلك أرجو تصحيح المحضر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ إميل البستاني.

إميل البستاني: لم يكن موضوع الاستجواب في إلغاء المادة (٩٥) من الدستور فحسب بل كان في موضوع الطائفية السياسية أيضاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد اللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: لما كان هنالك خلاف على ما إذا كانت الطريقة التي اتبعها الزميل المحترم الأستاذ البستاني صحيحة أم لا، وبما أن النقاش دار حول تصحيح المحضر، لذلك فاني أطلب إحالة القضية إلى لجنة النظام الداخلي لأنني أرى أن هذه هي المرة الأولى التي يذكر فيها في محضر الجلسة ان خروج أحد النواب أدى إلى تعطيل الجلسة.

الرئيس: سينظر مكتب المجلس في هذا الموضوع. الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بيار اده.

بيار إده: قبل الانتقال إلى جدول الأعمال أرجو التصويت على الاقتراح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: عندما رفعت الجلسة الماضية قررت الرئاسة أن يجري التصويت على هذا الاقتراح في الجلسة القادمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ إميل البستاني.

إميل البستاني: اني أسحب استجوابي.

الرئيس: يسجل في المحضر بأن النائب المحترم الأستاذ إميل البستاني قد سحب استجوابه.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جورج هراوي.

جورج هراوي: القانون الداخلي ينص على أن الاستجواب ينتهي بتعليل من المجلس، وإذا لم يكف التعليل فتطرح الثقة بالحكومة على أساس جوابها.

الرئيس: هذا فيما إذا استمر المستجوب في استجوابه حتى النهاية، وبما أن صاحب الاستجواب قد سحبه فلم يبق مجال لطرح الثقة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بيار اده.

بيار إده: طالما أن المستجوب قد سحب استجوابه فلا شك ان له هذا الحق، ولكن لدينا اقتراحاً يجب التصويت عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد اللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: أعلن أنني أتبنى استجواب الزميل الأستاذ إميل البستاني وأرجو من الرئاسة أن تطرح الاقتراحات على التصويت.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ إميل البستاني.

إميل البستاني: إن المادة (٧٣) من النظام الداخلي تقول «على الحكومة أن تجيب خطياً على الاستجواب بمدة عشرة أيام من تاريخ إبلاغه، وبعد مضي هذه المدة يدرج الاستجواب في جدول أعمال أول جلسة تعقد للأسئلة والاستجوابات، ويطبع ويوزع على الأعضاء قبل عقد الجلسة بيومين على الأقل. ولكل من النائب المستجوب والحكومة حق الكلام بالأولية في موضوع الاستجواب مرتين على الأقل». والمادة (٧٤) تقول «إذا رجع المستجوب عن استجوابه حق لكل نائب أن يتبناه، وإذ ذاك يتابع المجلس المناقشة به».

وأنا أطلب بعد أن سحبت استجوابي وتبناه حضرة الزميل الأستاذ عبد اللّه الحاج أن يتابع النقاش في الموضوع.

الرئيس: البحث في الدرجة الأولى يجب أن يكون في الاقتراحات. نحن الآن أمام عدة اقتراحات وحدناها باقتراح النائب المحترم الأستاذ صبري حمادة. وقد وصل المجلس إلى هذه النقطة ولذلك وإذا كان هناك من بحث فيجب أن يكون بعد هذه النقطة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بيار اده.

بيار إده: الزميل المحترم الأستاذ إميل البستاني يقول في إعادة البحث وهو على حق في ذلك، ولكننا نحن الآن بصدد البحث في الشكل وعلى هذا الأساس يجب طرح الاقتراحات أولاً.

الرئيس: اطرح اقتراح النائب المحترم الأستاذ صبري حمادة والذي تلوته عليكم سابقاً.

من يوافق على الاقتراح يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل الاقتراح.

إميل البستاني: أهنئك يا سيدي على هذا ولتسمح لي الرئاسة بأن أقول لها إنها خالفت القانون وخرجت عليه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كلوفيس الخازن: ان مثل هذا القول لا يجوز أبداً.

الرئيس: هذا القول تعتبره الرئاسة خروجاً من حضرة النائب المحترم. وإذا عاد لمثل هذا القول فإن الرئاسة تجد نفسها مضطرة لتطبيق القانون بحقه.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ غسان تويني.

غسان تويني: أعتقد أن القضية انتهت عند هذا الحد. ولكن وقبل الانتقال إلى جدول الأعمال أود أن ألفت نظر المجلس إلى قضية اضراب المعلمين. إن هذا الاضراب بدأ منذ نهار أمس، والمشروع بين أيدينا بعد أن درسته اللجان المختصة وأشبعته درساً والمسألة حيوية ومهمة جداً، وان كان تأخير يطرأ حول مناقشته والبت فيه في هذا المجلس يحملنا مسؤولية معنوية، ولا أعتقد أننا إذا اكتفينا ببحث الموضوع دون البت فيه تنتهي مشكلة الاضرابات.

القضية التي اقترحها هي وجوب النظر بالقانون في هذه الدورة، ولا أعتقد بعد ذلك أنه يبقى من مبرر للاضراب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بشير الأعور.

بشير الأعور: ان معلمي المدارس يعرفون قبل غيرهم بأي روح درست اللجان هذه القضية، وهم يعرفون أيضاً أن اللجنة التي انبثقت عن اللجان الثلاثة والتي درست الموضوع نظرت إلى قضيتهم نظرة عطف، وحاولت جهدها إيصالهم إلى حقوقهم ولكنهم مع الأسف لم يقدروا هذا العمل ولا الظروف حق قدرها، لأننا ـ من جهة أولى ـ عندما ننظر إلى قضية المعلمين وحقوقهم، يجب علينا من جهة ثانية. ان ننظر إلى وضع المدارس الخاصة، التي تقوم بدورها بعبء ثقيل والمدارس الرسمية لم تصل بعد إلى مستواها. وما تأخير البت في قضية المعلمين إلا نتيجة لقضايا طارئة جاءت نتيجة لإعطائهم حقهم.

لذلك فإني أعتقد أن الاضراب لم يكن في محله أبداً، ولو سرنا حسب التقاليد البرلمانية لكان الواجب يقضي علينا بأن نرفض دراسة الموضوع بمثل هذا الجو.

أنا أعتقد أن نقابة المعلمين لم يكن في نيتها إعلان الاضراب بل إن هنالك عناصر معينة حملتهم على إعلان الاضراب.

لذلك فإني آمل من الزملاء أن لا يأخذوا قضية الاضراب على أنها وسيلة من وسائل الضغط، ولهذه المرة فقط، وليدرسوا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جورج هراوي.

جورج هراوي: لا شك أن قضية المعلمين قضية مهمة جداً ولكني أقول إنه في جلسة سابقة، تقدم حضرة الزميل

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

المحترم الأستاذ حميد فرنجية بطلب تخصيص جلسة للبحث في هذا الموضوع بصورة عامة. واعتقد أن الرئاسة خصصت نهار الأربعاء للبحث في هذا الموضوع. وأريد قبل أن نتوسع بالبحث، أن أسأل الرئاسة عما إذا كانت تريد أن تكون جلسة اليوم مخصصة لبحث قانون المعلمين؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ حميد فرنجية.

حميد فرنجية: لن أبحث بقضية تعيين جلسة خاصة لأنني أظن أن الرئاسة قد عينت جلسة الأربعاء غداً لدرس قضية المعلمين، ولكن أظن أنه من واجبنا أن نبحث في شرعية حصول الاضراب أو عدمها. فمما لا شك فيه ان الاضراب حاصل والعذر شرعي، خصوصاً وان مشروع المعلمين موجود في المجلس النيابي منذ شهور، وإذا كان لا يؤاخذ عليه المجلس فلا يمكن أن يؤاخذ المعلمون.

وإذا قيل إن هنالك مشكلة قد طرأت ويجب أن ننتظر حل هذه المشكلة فأقول: هذا يجوز لو أن الحكومة تقدمت بحل، ولكن أن ننتظر حتى تفكر الحكومة بالحل، فهذا غير جائز أبداً، خصوصاً وان هنالك ستة آلاف معلم بالشارع وأكثر من ثمانين ألف تلميذ. فلماذا تريدون أن لا نهتم بقضية المعلمين؟

أنا لا أفهم أن يقال إن هنالك إضراباً فلننتظر حتى يحل. الاضراب أمر قبله القانون وهم لم يأتوا عملاً غير قانوني والاضراب وسيلة للضغط.

أنا أسأل، هل صبر المعلمون المدة الكافية أو لا؟

الرئيس: أود أن أجيب حضرة النائب المحترم الأستاذ حميد فرنجية أن الرئاسة صرحت بأن المجلس سيدرس هذا المشروع أما اليوم فإننا سنبحث بجدول الأعمال. ولقد كان من اللياقة على المعلمين أن يفكوا الاضراب بعد أن أعلنت الرئاسة تعيين الجلسة غداً، ولينظروا ما إذا كان المجلس يصدق أم لا.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بيار اده.

بيار إده: اني أريد أن أبدأ من حيث انتهت الرئاسة بأنه كان يجب لياقة أن ينفك الاضراب.

لا يمكن لمثل هذه القضية يا سيدي أن تحل على صعيد اللياقات، لأن اللياقة ليست موضوع بحث في قضايا اجتماعية.

نحن تجاه مشكلة طويلة الأمد. فمنذ أكثر من سنة ونصف كانت ولا تزال موضع بحث، ولم تحل حتى الآن، وقد كان من الواجب أن تعالج وتدرس. لست من الذين يؤيدون الضغط، واني أريد أن تدرس هذه القضية دون ضغط. ولكن ومع الأسف أصبح الضغط اليوم الوسيلة الوحيدة للحصول على الحق.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

كان يجب أن يذكر في مجال اللياقة الكتب التي صدرت من وزارة التربية إلى نقابة المعلمين تؤكد فيها درس الحكومة للقضية، لذلك فقد وجب على الحكومة وهي التي تملك الأكثرية البرلمانية أن تحدد موعد درس القضية وتنهيها.

الرئيس: أضيف بأن المصلحة تقضي بأن لا يعطل المعلمون، وبالتالي أن لا يتعطل قسم كبير من تلامذة المدارس عن إكمال تحصيلهم.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: سيدي الرئيس: هناك مثل دارج يقول: «مش اللّه يلعن الذي يسب الناس اللّه يلعن الذي يخلي الناس تسبه».

أنا أبرر إضراب المعلمين بعد التسويف الطويل الذي لاقاه هؤلاء من الدوائر المختصة، إنما رجائي إلى المعلمين بعد أن أضربوا يوماً أو يومين أن يكتفوا بذلك، خاصة بعد أن لمسوا من أعضاء المجلس أنهم بأكثريتهم يؤيدون مطالبهم. ومن رأيي أنه لما كانت هذه القضية معقدة وتتناول أسس التربية في البلاد، وتتناول وضع المعلمين فيما يختص بعملهم وراتبهم وحسن معيشتهم، أرجو أن يدرس هذا الموضوع بالسرعة التي تفضل وطالب بها بعض الزملاء، لأن القضية تتطلب درساً عميقاً، حتى لا نعود في المستقبل ونعالج قضية اضراب جديد يأتي من طرف آخر وينتج عن سوء تدبير فلنحل هذه القضية على مبادىء تربوية اجتماعية وخاصة فيما يضمن رفع شأن المعلم ورفع مستواه. لذلك لست من الرأي القائل بالاستعجال، والاضراب أخذنا علماً به وأنا كما قلت أبرر عملهم ولكن أرجو من المعلمين أن يعودوا إلى عملهم واننا نعدهم بالانصاف الحقيقي الذي يستحقونه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم: من جهة الشكل واللياقة أقول كما قال بعض الزملاء بعد أن لمس المعلمون ما لمسوه من حسن استعداد في اللجان وبعد أن وضعت هذه اللجان تقاريرها كان من اللياقة أن لا يعلن الاضراب، انما سبب الاضراب كان في تأخير الحكومة من درس هذا الموضوع بعد تقديم التقرير من اللجان إلى المجلس الكريم، لأن القضية في الأساس قضية مالية خطيرة تستحق الدرس، وستؤدي إلى تحمل الخزينة أموالاً باهظة. واللجان الثلاث أرادت أن ترفع من مستوى المعلمين. واعتقد أيضاً أن هذه هي إرادة المجلس الكريم. نعم نحن نريد أن نرفع من مستوى معلمي المدارس الخاصة لأننا نعلم ما هو المستوى الحالي لمعلمي المدارس الخاصة، ونكون قد أدينا خدمة للنشء اللبناني وللمصلحة العامة هذا من جهة ومن جهة ثانية أن أصحاب المدارس الخاصة على حق أيضاً عندما يقولون نحن نود رفع المستوى لأنه عندما ترفعون

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مستوى المعلم ترفعون مستوى المدرسة أيضاً إلا أنه عند إقرار هذه الأعباء الجديدة فإن مدارسنا ولا سيما المجانية منها ستقع تحت عجز أكبر من العجز الحالي. ومعرفة حالة هذا العجز ومقدار هذه الأعباء الجديدة تحتاج إلى درس.

أيها السادة أنا أقول انه كان يجب على الحكومة الحاضرة والحكومة السابقة أن تأتي إلى اللجان بهذه الدروس لنعلم ما هي الأعباء المالية الجديدة الناشئة عن المشروع الذي قدمته الحكومة، أما أن تكون الحكومة، التي تتقدم بمشروع قانون، لا تعلم ما هي النتائج المالية فيما لو طبق هذا المشروع فهذا لا يجوز. ونحن اليوم نعاني هذه المشكلة: المعلمون على حق وأصحاب المدارس الخاصة على حق والقضية قضية حكومة وقضية خزينة والكلمة الأولى والأخيرة للحكومة. بكل أسف الدروس لم تنجز، وأرجو الحكومة أن تنتهي من هذه الدروس غداً وإلا فلتفتح دورة استثنائية خاصة لهذه المواضيع الهامة ولأمثالها كقضية التنظيم القضائي وقانون الأجور، وذلك بصورة مستعجلة ولتضع على رأس جدول الأعمال قضية المعلمين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: حضرة الرئيس، عندما أثار هذا الموضوع الزميل الأستاذ نقولا سالم في جلسة سابقة طالباً عدم درس المشروع، كنت أنا أول من ثنى على ذلك أي أنه يجب أن لا يدرس المجلس أي أمر تحت ضغط أو اضراب إنما بعد أن تسنى لي أن اجتمع ببعض أعضاء نقابة المعلمين، وبعد ما شرحوه لي، وبعد ما سمعناه هنا من حضرات الزملاء، أقول بكل فخر انني عدت عن نظريتي، وانني كنت على خطأ وان المعلمين على حق وان إضرابهم كان بسبب تقصير الحكومة. لذلك يا سيدي، بعد أن أعلن هذا المجلس بانه سيبحث الموضوع غداً يجب أن لا نعود عن ذلك، ويجب أن تأتي الحكومة بالمشروع وليكن جاهزاً هذه الليلة لنتمكن من درسه في جلسة غد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سليم حيدر.

سليم حيدر: حضرة الرئيس، لا أود أن استبق البحث بأساس المشروع، فللمجلس الكريم الوقت الكافي أن يناقش المشروع من جميع نواحيه لأنه مشروع خطير ومهم جداً. فالموضوع الذي نحن بصدده الآن فهو على هامش موضوع مشروع القانون ويتلخص في معرفة ما إذا كان يجوز للمجلس أن يدرس المشروع تحت ضغط الاضراب أم لا؟ أريد أن أضع النقاط على الحروف، لن أقول بشرعية الاضراب كوسيلة للضغط، ولكن في هذه القضية بالذات، وهي قائمة منذ سنة ١٩٤٨ وقد انتهت قبلاً بحل مؤقت بموجب القانون الصادر في آذار سنة ١٩٥١ الذي أعطى المعلمين مبدئياً حقوقهم ولم ينالوها بالفعل، أقول ما زالت هذه القضية بين مراجعات ومداولات بين المعلمين من جهة وبين وزارة التربية من جهة ثانية وبين أصحاب المعاهد الخاصة وبين وزارة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التربية من جهة ثالثة. وما زالت منذ خمس سنوات موضع أخذ ورد، وما زال التهديد بالاضراب مرفوعاً كالسيف فوق كل حاكم حتى انتهى الأمر بإرسال المشروع إلى اللجان، والمشروع هذا لم ينم في لجان المجلس نوم أهل الكهف، والسبب في تأخير انجاز المشروع هو ان المشروع كما صدق من اللجان الثلاث يمكن أن يعتبر قانوناً جديداً بالنسبة للمشروع المرسل من الحكومة، أقول إن اللجان قلبت المشروع رأساً على عقب هذا هو سبب التأخير، وبعد أن أرسل المشروع إلى المجلس الكريم مع تقرير ضاف من اللجان، وتمنت اللجنة المشتركة على الحكومة وعلى جميع الحكومات أن تأخذ بعين الاعتبار الأعباء المالية الجديدة المترتبة على أصحاب المعاهد الخاصة. عند ذلك قال أصحاب المعاهد شيئاً معقولاً، قالوا نحن معكم بالاعتراف بحقوق المعلم ونحن من مصلحتنا أن ترفعوا من مستواه المادي ولكن تكلفوننا بذلك أعباء مالية لا يمكن أن نتحملها وحدنا، وستؤدي بالتالي حتماً إلى إقفال هذه المعاهد، وتشريد الطلاب، فوجدنا أن طلبهم حق ودون أن تسحب الحكومة المشروع من جدول الأعمال كلفت اللجنة من جديد أن تجد حلاً يرضي الطرفين ويرفع بعض الأعباء المالية عن أصحاب المعاهد، ووضح أن من الواجب إيراد إشارة لمبدأ مساهمة الدولة في تحمل البعض الأعباء، وأدراجها في صلب القانون وإذ ذاك اصطدمنا بالأرقام لعدم وجود الأرقام والاحصاءات في وزارة التربية.

وبخصوص الاضراب، نحن هنا وأعتقد باني أعبر عن رأي جميع الزملاء وعن رأي الشعب اللبناني، نحن هنا نقدر خطورة الموقف ونطلب من معلمي المدارس الخاصة أن يكتفوا بهذا الاضراب الرمزي وان يعودوا إلى أعمالهم، ونعدهم، واعتقد أن الحكومة معنا في هذا الوعد، باننا لن نألو جهداً في متابعة بحث هذا القانون، وإذا كنت أطلب إلى الهيئة التعليمية أن تفك الاضراب فلأنبه المعلمين إلى أن درس القانون، حتى كما أقرته اللجان المشتركة يتطلب الوقت الطويل. وأقول ذلك بصفتي رئيساً للجنة الفرعية، وأنا شخصياً لا أقبل إلا أن يتكرم كان زميل بدرس ضاف لهذا القانون لأن هذا القانون من أهم وأخطر القوانين التي يمكن أن تعرض على مجلس تشريعي. ليس في القضية مشكلة اجتماعية فحسب وليست مشكلة معلمين وحسب بل إن في القضية مستقبل التعليم في هذا البلد. انني أطلب إلى الحكومة بتوسل وإلحاح أن تستصدر اليوم مرسوماً بتجديد الدورة الاستثنائية أسبوعاً وان تستأنف البحث على أساس المصالح الثلاث وعلى ضوء مصلحة التعليم في هذا البلد، واعتقد أن الهيئة التعليمية بما عهدنا بها من روح تفهم، ستسمع نداء المجلس النيابي وستكف عن الاضراب مساء اليوم وسنقوم بواجبنا كاملاً غير منقوص.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المعارف.

وزير المعارف: قد أكون على وفاق مع حضرات الزملاء في كثير من آرائهم في هذه القضية. وأود أن أشير إلى

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أن هذه القضية، كما قال بعض الزملاء، ليست قضية طارئة وإنما يرجع تاريخها إلى سنة ١٩٤٨. وخدمة للحقيقة لا تبرئه لهذه الحكومة أريد أن أعلن بأننا ما ان تسلمنا مهام المسؤولية حتى جرت بيننا وبين نقابة المعلمين مقابلة اتفقنا فيها، وكان قد مر على وجود المشروع خمسة أشهر ونصف في المجلس، وطلبت إلينا النقابة ان نعجل في درس هذا المشروع. وعلى أثرها اتفقنا مع عطوفة الرئيس وطلبنا أن تجتمع لجان المجلس الثلاث في اجتماع مشترك تقصيراً للمعاملات وللدروس حتى تستطيع اللجان درس المشروع وتقديمه للمجلس. وهذا ما حصل فعقدت اللجان الثلاث عدة جلسات نوقش فيها المشروع بصورة عامة. وكان المعلمون من جهة وأصحاب المعاهد من جهة ثانية ينهالون بالمذكرات إلى أن استقر الرأي في كانون الأول على أن تؤلف لجنة فرعية تعمل بتلخيص المناقشات ووضع النصوص النهائية وتقوم بتقديم المشروع المعدل للمجلس. وهذا ما فعلته اللجنة الفرعية وقامت بدروس استمرت حتى ٢٧ كانون الثاني، بل حتى في كانون الثاني لم يتوقف تقديم المذكرات من المعلمين من جهة ومن أصحاب المعاهد الخاصة من جهة ثانية. اذن نرجو أن لا يتوهم أحد أن في المشروع أية ملامة وأي تأخر. فاعتقد أنه كما قال البعض ان هذا المشروع هو معضلة اجتماعية أوجبت علينا، معالجتها قضاء كل هذا الوقت. اذن من هذه الناحية فالحكومة رافقت الدرس وحضرت جميع جلسات اللجان وشجعت اللجان أن تسرع في العمل، وكم كنت ألح عليهم في ذلك لأنني كما سبق وقلت عاهدت نقابة المعلمين بأن تسرع في تقديم المشروع. وقد خطا المشروع خطوات واسعة وأذكر أن نقابة المعلمين كانت تطلب إلي أن ينتهي المشروع على الأقل من اللجان في هذه الدورة، ثم مددت الدورة وأتى مشروع الليطاني ومشروع الموازنة، اذن نحن الآن وضعنا الوقائع في نصابها فلا يوجد تأخير لا من الحكومة ولا من المجلس، ولا يمكن للمجالس النيابية أن تسلق مثل هذه المشاريع سلقاً. وأنا بينت لكم باننا بقينا نتقبل المذكرات من الطرفين حتى آخر كانون الثاني. وعندما وضع عطوفة الرئيس المشروع على جدول الأعمال قام أولياء المعاهد الخاصة وقالوا ان هذا المشروع مجحف بحقوقهم وجاؤوا يقابلون من يعنيهم الأمر وقالوا اسمحوا لنا أن نتقدم إليكم بهذه المعلومات لأن اللجنة الفرعية لم تستمع إلينا كفاية فلدينا هذه المذكرات الجديدة وهذه الأرقام الجديدة وإذا لم تسمعوا لنا فسنضطر مكرهين إلى إغلاق المعاهد فستعرضون البلاد إلى أن تحرم من هذه المعاهد إذا لم تأخذوا بعين الاعتبار ما سنقدمه لكم. وبالاتفاق مع عطوفة الرئيس رئي أن لا يعاد المشروع إلى اللجان وإنما كلفت اللجنة الفرعية أن تستمع إلى آراء أصحاب المعاهد الجديدة وطلب منهم أن يتقدم كل معهد بموازنته، وقال أصحاب المعاهد إن هذه الأعباء الجديدة فيما لو نفذ القانون ستحمل المعاهد عجزاً وقد حدد بالأرقام. عند هذه النقطة توقف المجلس مؤقتاً إلى أن تنتهي اللجنة من الاستماع إلى أصحاب المعاهد. فاللوم الذي وجهته مخلصاً لنقابة المعلمين

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مبعثه أنه تقرر في هذه الدورة درس مشروع قانون المعلمين ولكن النقابة اعتقدت خطأ اننا نناور عليهم ولا نصدقهم القول، وان المجلس والحكومة بالاتفاق مع أصحاب المعاهد الخاصة سيتركون الدورة تمر دون أن يعرض المشروع على المجلس، وان هناك، نية خفية مبيتة. وأنا كنت قد برهنت لنقابة المعلمين بان الحكومة أيدت الزيادة والضمانات ونحن على رؤوس الاشهاد اتخذنا موقفاً يحقق العدالة الاجتماعية للمعلمين.

لهذا قلت لنقابة المعلمين بان المعلمين على غير حق فيما يعتقدون، بدليل المناقشات التي جرت الآن والتي برهنت على تأييد لقضية المعلمين، وهكذا تتلاقى الحكومة والمجلس بإبداء رغبة واحدة وأمنية واحدة هي أمنية المعلمين.

أنا أفهم ان قضية المعلمين تعثرت كثيراً بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٥ وان الحلول التي أعطيت سنة ١٩٥١ جاءت ناقصة ومخيبة لآمال المعلمين. أنا أفهم ذلك واعترف أن هذه الآلام السابقة التي تركت آثاراً في نفوس المعلمين، ولكن ما لا أفهمه هو أن تأتي سلطة تنفيذية أو سلطة تشريعية ويتم الاتفاق على صعيد واحد في سبيل إقرار حقوق المعلمين، وان يخطو المشروع هذه الخطوة، ومع هذا تأتي نقابة المعلمين فتسيء الظن بالسلطتين التنفيذية والتشريعية، هذا ما لا يقبله مجلسكم الكريم ولا يقبله الرأي العام. فأنا أقول الآن بانني لست مسؤولاً عن تأخير المشروع وانما أنا مسؤول عن فترة الأربعة أشهر ولكن أنا أعتقد أن من الخفة أن يدرس مشروع في اللجان كهذا المشروع بهذا الوقت فقط.

وعلى هذا الأساس فلا أعتقد أن الحكومة قد قصرت، وبما ان نقابة المعلمين تعلم ان نهاية الدورة الحالية هي ٢٢ شباط فلماذا حددت ٢٠ شباط لاعلان الاضراب؟ أو ما كان من الحكمة، والمعلم مفروض فيه أن يتحاشى مثل هذه الأمور، ان يعطونا هذه المهلة وهي يومان لا أكثر ليروا ما إذا كان المجلس سيعرض المشروع أم لا؟ ثم لقد كان الأولى بهم أن يعطونا هذه المهلة.

وإذا شاء المجلس اليوم أن يدرس هذا المشروع أو غدا فليس لدى الحكومة أي مانع أبداً. والمشروع لدى المجلس. وإذا سئلت كوزير، فإني آمل أن يأتي الصفح عن الاضراب هذه المرة على أن تكون الأخيرة. لقد لجأ المعلمون إلى مثل هذا العمل سنة ١٩٥١ واني آمل أن لا يعودوا لمثلها بعد هذه المرة.

كل منكم لا يريد أن يجعل السلطة التشريعية تدرس المشاريع تحت تهديد الاضراب، ولكني آمل وقضية المعلمين قضية حيوية أن نعاملهم كمواطنين.

أما ما طلبه حضرة رئيس اللجنة المالية فإني أستطيع أن أقول اننا اجتمعنا مع وزير المالية ودرسنا الناحية المالية من المشروع وطلب إلينا أن نعرض الاحصاءات اللازمة، حتى نستطيع على ضوئها

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

معرفة المبالغ المطلوبة. ونحن تنقصنا الاحصاءات اللازمة عن وضع المدارس الخاصة، وحتى نستطيع أن نبدي رأياً نهائياً يلزم لذلك بضعة شهور، واني أعطي الوزارة الحق في مثل هذا الموضوع. فقد قامت في بدء السنة الحالية ضجة في الصحف، وقد كلفت في وقتها بعض الموظفين بأن يحصلوا على بعض الاحصاءات من المدارس الخاصة ولكن ورغم طلبي الخاص لهذه المعاهد فإنها، وجرياً على خطتها الاستقلالية، أبت أن تعطي شيئاً عن هذه المعلومات، ولذلك فإن معلومات قسم الاحصاء في الوزارة ناقصة فيما يتعلق بالمعاهد الخاصة.

وبناء عليه فقد تجد المعاهد الخاصة اليوم ان من مصلحتها أن تزود الوزارة بمثل هذه المعلومات لتكون لدينا بعض الأرقام حتى نحصل على فكرة عن الموضوع.

ولذلك فإني لا أجد مانعاً من أن ندرس المشروع على أن تدرج في المشروع إشارة إلى رأي اللجنة الخاصة المتعلق بالناحية المالية على أن يصدر ذلك بقانون خاص.

الرئيس: لقد استمعنا إلى مختلف وجهات النظر. ولقد ورد اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ إميل البستاني وهو التالي:

عطوفة الرئيس.

اقترح ان يدرس قانون المعلمين غداً نهار الأربعاء.

إميل البستاني

الرئيس: من يوافق على هذا الاقتراح يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل الاقتراح.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد اللّه اليافي.

عبد اللّه اليافي: أريد أن أهنيء معالي وزير التربية على الموقف الذي وقفه ولي كلمة أخيرة أناشد فيها الهيئة التعليمية أن يضعوا حداً للاضراب منذ الصباح الباكر، وذلك بالنسبة إلى ما ظهر من الحكومة من استعداد لإعطائهم حقهم.

وزير التربية: والحكومة بدورها توجه نفس الرجاء.

الرئيس: وكذلك فالرئاسة تكرر هذا الرجاء.

والآن ننتقل إلى الموازنة فندرس الباب الحادي عشر ـ وزارة الشؤون الاجتماعية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد اللّه الحاج.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عبد اللّه الحاج: بمناسبة عرض موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية على البحث نريد أن نسمع شيئاً من الوزير المختص عن هذه الوزارة خصوصاً بعدما أشيع أن هذه الوزارة توزع الاعانات لغير مستحقيها وبصورة جزافية، وقد روت بعض الصحف أن قسماً من هذه الاعانات وزع على جمعيات غير موجودة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الشؤون الاجتماعية.

وزير الشؤون الاجتماعية: إن مهمة هذه الوزارة هي أداء المساعدات الاجتماعية لمختلف الطبقات، وهي مهمة خطيرة جداً وقد وضع برنامج عام شامل لهذه الوزارة ستبدأ بتنفيذه قريباً جداً وسيؤتي بهذا البرنامج إلى المجلس النيابي ليطلع عليه ويقرره.

أما التوزيعات التي أشار إليها حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد اللّه الحاج فأقول: لقد درجت الوزارة على أن تعطي المساعدات للجمعيات المختلفة وهنالك لجنة مختصة لدرس هذه الطلبات، وعلى أساس هذه الدروس، وبعد التثبت من وجود الجمعيات بصورة قانونية أعطيت المؤسسات بأجمعها، وان ما ورد في احدى الصحف كان مغرضاً وقد ردت عليه الوزارة في حينه، والوزارة ستوزع قريباً لهذه الجمعيات وستعطيها مرة ثانية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد اللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: التهمة التي وجهت بصدد مبلغ ٣٤ ألف ليرة إلى جمعية غير موجودة، وقد كان يجب على الوزارة بعد تأكدها من كذب الخبر أن تقيم الدعوى على الجريدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: انني أريد أن أطمئن الزميل الأستاذ عبد اللّه الحاج على أن الوزارة تتمشى حسب سياسة تهدف إلى رفع المستوى الاجتماعي في مختلف المناطق، وذلك بتشجيع ومساعدة الجمعيات التي تقوم بهذه المناطق من أجل تحقيق البرامج الاجتماعية. ومن أجل ذلك فإن الوزارة حينما توزع المساعدات انما تنظر إلى حاجة كل جمعية. وهنالك في بعض المناطق جمعيات لا تزال في طورها البدائي مما يحتم على الوزارة أن تنظر إليها نظرة خاصة. ولذلك فإن المبالغ التي تخصص للجمعيات انما ينطبق عليها نفس السياسة التي تؤدي إلى إزالة الفروق، وعلى كل فإن المبالغ التي تصرف هي في محلها.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الشؤون الاجتماعية.

وزير الشؤون الاجتماعية: إن حضرة الزميل يقصد الجمعية الاسلامية في صور وقد أعطتها الحكومة مبلغاً من المال، ولكن وبإيعاز من البعض ذكرت إحدى الصحف ان هذه الجمعية لا وجود لها ولا أعمال

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

خيرية لديها. وجواباً على ذلك أقول ان هذه الجمعية موجودة منذ أكثر من ثلاثين سنة ولها أملاك قائمة مبنية وفي صندوقها عشرات الآلاف من الليرات وقد نالت مبالغ مختلفة بأوقات متفاوتة، ومثلاً على ذلك فقد نالت الجمعية مبلغاً من المال في التوزيعات التي أجرتها حكومة الرئيس عبد اللّه اليافي. وهي في كل توزيع تنال حقها، ولديها مشاريع هامة. فإن كنت تريد أن تصطاد في الماء العكر فليس هذا مجالك. واني بهذه المناسبة أريد أن أطمئنك إلى أن أموال الدولة لا تغتصب وان أخي لم يبن في أرض الدولة ولكنه استأجر أرضاً على شاطىء صور، بموجب معاملة قانونية من الدوائر المختصة كما استأجر أوتيل السان جورج وغيره مثل هذه الأراضي، وبنى غرفة للسباحة بموجب هذه المعاملة. واني أشكر لك أنك فتحت مثل هذا الموضوع، حتى لا يقال إن هنالك أحداً اغتصب ملكاً للدولة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بيار اده.

بيار إده: دلت هذه المناقشة على أن جهد الوزارة محصور بتوزيع المساعدات، ولكن هنالك قضية مهمة هي معالجة الاحداث الاجتماعية، أي الاضرابات وغيرها، ومرد عدم الاهتمام، إلى أن الوزارة على ما أظن لم تكن لتهتم إلا بطرف من الأمور الاجتماعية التي يجب معالجتها. فمثلاً هناك قوانين للعمل والأجور يجب أن تكون موضوع بحث. لذلك فإني أرجو من الوزارة أن تعتمد دراسة شاملة لأنه لا يجوز أن تكون الحالة كما هي الآن. وبهذه المناسبة أريد أن أسأل معالي وزير الشؤون الاجتماعية عن حقيقة اضراب سائقي الترانزيت وقد مر على اضراب هذه الفئة أكثر من أسبوع. فما هو سبب هذا الاضراب؟ وما هي التدابير التي اتخذت؟

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الشؤون الاجتماعية.

وزير الشؤون الاجتماعية: ان من مهمات الوزارة العمل على إنهاء الاضرابات التي تتوالى كما تفضل حضرة الزميل وأشار إليها. وقد قامت الوزارة بالمهمة على أكملها. فمنذ أسبوع وقعت بين أصحاب الفنادق والعمال خلافات كانت مستعصية منذ أكثر من خمس سنوات، الأمر الذي أدى إلى إعلان الاضراب من قبل العمال. وقد أخذت الوزارة على عاتقها معالجة الاضراب فتوصلت إلى إنهاء الخلافات بشكل مرضي، وهم الآن سائرون بعملهم كالمعتاد وستتقدم الوزارة إلى مجلسكم الكريم بالحلول التي تراها لإقرارها.

أما لما يعود لقانون العمل وتعديله فقد شكلت الحكومة السابقة لجنة لتعديل القانون وهي قائمة بعملها وأعتقد أنها قد انتهت من عملها وستتقدم به إلى المجلس.

أما اضراب الترانزيت فالحكومة جادة بالاتصال مع الحكومة السورية التي هي سببت هذا الاضراب وذلك بمنعها السواقين اللبنانيين من نقل الترانزيت واني أعتقد أن المخابرات الجارية ستسفر عن حلول تعود لمصلحة الطرفين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ إميل البستاني.

إميل البستاني: في خطاب ألقاه فخامة رئيس الجمهورية في دير القمر وعد فيه ان السنة القادمة ستكون السنة التي يبدأ فيها بتحقيق الضمان الاجتماعي، ولكني لم أجد في هذه الموازنة أي شيء يتفق مع هذا القول، لأننا عندما نختلف على توزيع ٣٤ ألف ليرة لهذه الجمعية أو تلك، كنا نعتقد أن البدء في تحقيق الضمان الجماعي سوف يوفر علينا كل هذه الأمور. فما هو قول الحكومة الآن بصدد ما أشرت إليه وخصوصاً بصدد ما جاء على لسان فخامة الرئيس، الذي اعتقد أنه عبر بذلك عن سياسة الحكومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: لقد سبق أن بحثنا هذا الموضوع في عدة مناسبات ولقد تكلم الزميل الكريم الأستاذ البستاني في هذا الموضوع بالذات أكثر من مرة، وكنا نجيبه في حينه، واني أعود الآن لأقول لحضرته، انه لا يجهل التكاليف التي تنتج عن إقرار الضمان الاجتماعي. ومع ذلك فإن الحكومة، ومع تسليمها بأهمية هذا الموضوع، ومع رغبتها الأكيدة في إشاعة جميع الضمانات لكي تدخل الطمأنينة لكل المواطنين، إلا أن هذه الرغبات والتمنيات لا يمكن أن تصبح حقيقة واقعة بمجرد الكلام عنها.

وكل الذي أستطيع أن أؤكده ان الحكومة ستعمل حسب امكانياتها ونحن لم نتأخر لحظة عن القيام ببعض هذه الواجبات وأقول واجبات لأنها واجب حقاً لا من باب التفضل، فإن هذا حق من حقوق المواطنين.

وعلى كل حال فإن هنالك ضمانات كثيرة حملت الحكومة على تحقيقها وان لم تكن بصورة عامة ولكنها بصورة تدريجية وتبعاً لسنة التطور، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نصل على مراحل إلى الشيء الذي نرغبه.

أما الترانزيت فإني أطمئن حضرة الزميل بأن الحكومة تعيرها أهمية بالغة، وهي تقوم بالاتصالات المستمرة بغية الاتفاق بين البلدية. واني أقول بكل صراحة بأنه أثناء الاجتماع الأخير مع دولة الرئيس سعيد الغزي شرحت الحكومة القضية من كل نواحيها، وقد وعد دولة الرئيس بأن حكومته ستهتم للأمر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ إميل البستاني.

إميل البستاني: أعود إلى قضية الضمان الاجتماعي. يلذ لي أن أسمع كلاماً جميلاً، وعبارات منمقة من حضرة رئيس الحكومة، ولكني سمعت كلمة قالها دولة الرئيس هي أنه لا يمكن أن يكون الضمان الاجتماعي حقيقة بمجرد كلام نقوله، فنحن ليس بامكاننا تحقيق مثل هذا المشروع. لقد وعد فخامة رئيس الجمهورية بالاتفاق مع الحكومة طبعاً بتحقيق هذا المشروع فلا يجوز أن يقال ان مثل هذا الوعد هو مجرد كلام.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لقد قطع فخامة الرئيس وعدا بلسان الحكومة ان هذه السنة ستكون سنة الضمان الاجتماعي. أرى أن بعض الأموال المطلوبة موجود، فهنالك مثلاً أموال اليانصيب الوطني، وكل ما يجب عمله هو تنظيم هذه العائدات لتوفير الأموال اللازمة.

الرئيس: ننتقل إلى درس موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية.

الباب الحادي عشر: وزارة الشؤون الاجتماعية.

الفصل الأول: الشؤون الاجتماعية. ألخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير العثمان.

بشير العثمان: حضرة الرئيس: يلذ لي بهذه المناسبة أن أذكر الحكومة الكريمة وحضرات النواب بأن هنالك جمعية نسائية خيرية قامت بتحقيق أعمال إنشائية وعمرانية لم تقم بها جمعية أخرى. والجمعيات الموجودة في لبنان منها ما هو مسيحي بحت ومنها ما هو مسلم بحت، اما هذه الجمعية فإنها جمعت في منشئاتها عدداً من الأيتام المسيحيين والمسلمين، فترى جورجيت بجانب فاطمة تعيشان وتأكلان وتشربان تحت سقف واحد، أما ما يقول به بعض الزملاء من إرسال استجوابات للحكومة بوجوب إلغاء الطائفية، فليس إلغاء الطائفية بهذه الوسائل انما تلغى الطائفية بأعمال لا بأقوال، لذلك فإني اقترح على الحكومة أن ترصد مساعدة لهذه الجمعية باضافة فقرة جديدة ١٩ للبند ٢٢ بمبلغ عشرين ألف ليرة تخصص للرابطة النسائية في الشمال وهي الآن تقوم بإنشاء ميتم جديد.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الشؤون الاجتماعية.

وزير الشؤون الاجتماعية: نحن أجرينا تحقيقاً عن هذه الجمعية التي ذكرها الزميل الأستاذ بشير العثمان وثبت لدينا بأن ما قاله الزميل الأستاذ العثمان صحيح وارد، وان الجمعية تدير ميتماً للأيتام والفقراء وتجمع فيه من مختلف الطوائف ووزارة الشؤون لحظت مبلغاً لتوزيعه كمساعدات لمثل هذه المؤسسات، ولم يسبق للوزارة ان خصصت مثل هذه الجمعيات بفقرة خاصة لأننا إذا أردنا أن نعطي كل ميتم مبلغاً نرصده في فقرة خاصة لاضطررنا أن نضع عشرات المياتم بفقرات خاصة. ومع ذلك فقد وضعت وزارة الشؤون الاجتماعية اسم الميتم، ولكن اللجنة المالية وجدت ان في ذلك مخالفة صريحة فحذفت الفقرة المختصة، لذلك لا يمكن أن نعود لمثل هذه المخالفة، ولكني أعد الزميل الأستاذ بشير العثمان بأن وزارة الشؤون الاجتماعية ستساعد الجمعية التي ذكرها الزميل بالمبلغ الذي تستحقه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير العثمان.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بشير العثمان: ذكر معالي وزير الشؤون الاجتماعية بأن هنالك مخالفة عند ذكر اسم ميتم، أنا يا سيدي لا أقول أن يخصص مبلغ باسم الميتم بل باسم الجمعية لأن هنالك بنوداً تذكر الجمعيات التي خصص لها مساعدات وأنا أستغرب كيف أن معالي وزير الشؤون يقول بأن اللجنة المالية قد رفضت ذكر ميتم وأنا يلذ لي أن أقول بأن لي شرف الانتماء إلى اللجنة المالية وكنت حاضراً الجلسة ولم أر أحداً يعارض مثل هذا المشروع.

لقد أنشأت الجمعية التي تكلمت عنها ميتماً ومدارس أيضاً ولذلك أستغرب كيف أن معالي وزير الشؤون الاجتماعية يقول بأنه لا يجوز أن يذكر اسم ميتم، يا سيدي فلتذكر اسم الجمعية، هذه الجمعية هي التي تعمل على إلغاء الطائفية وهي عملية، قد يجوز أن تذهب هذه الحكومة وتأتي حكومة أخرى وتكون غاضبة على الجمعية فمن يؤمن إعطاء المبلغ لهذه الجمعية إذا لم يذكر اسمها في البند؟ لذلك أطلب وأقترح ذكر اسم الجمعية حتى لا يكون هناك التباس. قد يجوز أن يكون معالي وزير الشؤون الاجتماعية راغباً في إعطاء الجمعية ألفاً وألفين من الليرات ولكن أقول له ماذا تفعل الجمعية بهذه المساعدة الضئيلة وهي الآن تقوم بإنشاء ميتم؟ لذلك أنا أصر على اقتراحي وأرجو عطوفة الرئيس أن يطرح اقتراحي على التصويت.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المال.

وزير المال: آسف جداً أن لا يكون بمقدوري الموافقة على طلب الأستاذ بشير العثمان إنما أريد أن أكرر للأستاذ بشير العثمان ما قاله زميلي معالي وزير الشؤون الاجتماعية وانني أعده بأن أنظر في هذه القضية بصورة خاصة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير العثمان.

بشير العثمان: كلمة تأسيس أقولها كما قال الزميل الأستاذ بيار اده: إن هذا المجلس هو حائط مبكى وأنا أقول:

لقد اسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: حضرة الرئيس: انني أرجو معالي وزير المال أن يجد سبيلاً لإيجاد المبلغ الذي طلبه الزميل الأستاذ بشير العثمان والذي يخصص لمثل هذا الغرض المؤدي إلى إلغاء الطائفية في البلاد واني أؤيد اقتراح الأستاذ بشير العثمان بكل قواي.

الرئيس: قبل الفصل الرابع.

وبذلك نكون قد انتهينا من التصديق على موازنة وزارة الشؤون.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

فلننتقل الآن إلى درس موازنة وزارة الصحة والاسعاف العام.

الباب العاشر: وزارة الصحة العامة

الفصل الأول: الادارة المركزية. ألخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: سيدي الرئيس: كنت قد طلبت أن يوضع في بلاد البترون عشرة أسرة في مستشفى دوما حتى يكون هذا العمل مساعدة للفقراء في تلك المنطقة، وإذا كان هذا بكثير فإني أقترح وضع سبعة أسرة.

الرئيس: البند الحادي والعشرون: نفقات وتعويضات ادارية مع إضافة ١٣٠٠٠ ليرة، على البند الحادي والعشرين فيصبح: ٣١٠٥٨٠٢ ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الحادي والعشرون. ألخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: سيدي، هناك قنصليات لها من الاعتمادات ما يفيض عن حاجاتها وهناك مفوضيات تقع دائماً تحت عجز. لذلك أرجو من معالي وزير الخارجية بيان هذه الأمور بايضاح.

مثلاً أرى اننا لا ننظر إلى السودان بمثل الأهمية التي ننظر إلى غيرها. ان هذه البلاد بنظري يجب أن يكون الاهتمام بها إلى أقصى الحدود، مثلاً آخر:

عندنا سفارة في أنقرة ولكن مكتب السفير لا يليق أن يكون مكتب سمسرة للذين يكتبون العرائض والاستدعاءات. ثم ندفع نفقات تمثيل تربو عن حاجاتنا، ولكن هنالك بعض الأماكن التي تحتاج إلى عناية أكثر.

إن القنصل في اسطنبول غير القنصل في بلجيكا. الذي أريد وأود أن أقوله هو أن نأخذ اعتمادات تثبت أنه لا حاجة لنا بها ونضيفها إلى بعض المراكز الحساسة وبهذه الطريقة نكون قد حسنا الوضع دون زيادة إضافية في الاعتمادات.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البتساني.

إميل البستاني: بصدد البحث بموازنة التصميم أحب أن أعلم ما هي مهام هذه الوزارة وما أنتجت؟ اني اعتقد انها خلقت لارضاء رئيس وزراء سابق في وقت معين. فإن كنت مخطئاً في هذا الاعتقاد فأرجو إبلاغي ذلك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: إن وزارة التصميم لا شك انها تقوم بأعمال مهمة، وانني أذكر حضرة الزميل الأستاذ إميل البستاني بان هذا المجلس كان دائماً يطالب بتعزيز مجلس الانماء الاقتصادي حتى يمكنه القيام بالأعباء المهمة الملقاة على عاتقه، وقد أصبح هذا المجلس تابعاً لوزارة التصميم. وبالفعل فإن هذه الوزارة بالنسبة لخطورة المواضيع التي تقوم بدراستها هي وزارة حساسة تحتاج إلى كثير من التنظيم وربما إلى التغيير الأساسي حتى تستطيع أن تقوم بالواجب في المهمة الملقاة على عاتقها.

وعلى كل حال فقد اجتمعت إلى بعض الزملاء وأظن أن وجهات النظر كانت متقاربة ومتفقة تماماً. واني آمل أن تتقدم الحكومة في القريب بمشروع قانون لتعديل هذه الوزارة، وربما أصبحت تحت اسم غير التي هي عليه الآن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ إميل البستاني.

إميل البستاني: انا لم اكتف بهذا الجواب. لقد سألت ماذا انتجت هذه الوزارة؟ هذه الوزارة لم تنتج حتى الآن أي شيء سوى صرف المبالغ للموظفين، أما تفاهم دولة الرئيس مع اللجنة المالية فإني لا أعرفه، ولذلك فإني أرفض أن ترصد الاعتمادات لهذه الوزارة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: انني أطمئن حضرة الزميل المحترم الأستاذ إميل البستاني بان وزارة التصميم على شكلها الحالي لن تبقى، لأن اللجنة التساعية قد ألغتها، اما الاعتمادات المطلوبة فهي ضرورية.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: انني أريد أن أقول ان كثرة انتاج وزارة التصميم لا تمكنني الآن من أن أقول أي شيء عنه، ولكن إذا أراد حضرة الزميل الأستاذ البستاني أن يعرف ماذا أنتجت هذه الوزارة فما عليه إلا أن يتفضل بزيارة الوزارة بنفسه فسيطلع عن كثب على الأعمال التي قامت بها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ إميل البستاني.

إميل البستاني: أرجو أن يسجل في المحضر أن النائب إميل البستاني قد احتج على الرئاسة لأنها خالفت القانون.

الرئيس: تأسف الرئاسة أن يتقدم النائب الكريم بمثل هذه الآراء، هل من اعتراض على المحضر.

سكوت

الرئيس: اذن صدق المحضر.

رفعت الجلسة على أن تعقد في الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم.

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

ورفعت الجلسة في الساعة الثانية بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢١ شباط سنة ١٩٥٦ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثامن ـ العقد الاستثنائي الثاني
الجلسة الثالثة عشرة
المنعقدة في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في الثاني والعشرين من شباط سنة ١٩٥٦

المواضيع المبحوثة

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٣٨٥ بفتح اعتماد استثنائي في وزارة الدفاع الوطني.

٣ ـ تصديق بعض فصول موازنة وزارة الأشغال العامة.

٤ ـ تعليق الجلسة إلى الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر.

٥ ـ استئناف الجلسة وإكمال المصادقة على موازنة وزارة الأشغال وبعض الأبواب الأخرى.

٦ ـ التصديق على قسم الواردات وعلى قانون الموازنة.

٧ ـ بحث قانون معلمي المعاهد الخاصة وتصديق المادة الأولى والثانية والرابعة منه.

٨ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة الحاضرة.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من العقد الاستثنائي الثاني ١٩٥٦ في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في الثاني والعشرين من شباط سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سامي الصلح ـ أحمد الأسعد ـ كامل الأسعد ـ رؤوف حنا.

واعتذر السيدان موسيس دركالوسيان ونقولا سالم.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرات الوزراء السادة: فؤاد غصن ـ كاظم الخليل ـ سليم لحود ـ جميل مكاوي ـ جورج عقل ـ الدكتور نزيه البزري ـ وجوزف سكاف.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم.

تليت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة فتلي الملخص التالي:

المواضيع المبحوثة

١ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٢٦٤ بتعديل مرسوم قوى الأمن العام.

٢ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١٠٦٤٦ بفتح اعتماد موازنة البريد والبرق لسنة ١٩٥٥.

٣ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٣٧٢ بتعديل الجدول رقم ١٣ الملحق بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣٠ تاريخ ١٨/١/١٩٥٥.

٤ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٤٦٨ بفتح اعتماد في الصندوق المستقل (ترميم وإصلاح في الشمال).

٥ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٤٩٠ بموازنة نبع العسل لسنة ١٩٥٦.

٦ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٤٤٢ بتعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ تاريخ ٢٩/١١/١٩٥٤.

٧ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٤٨٥ بفتح اعتماد في موازنة وزارة العدل لسنة ١٩٥٦.

٨ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٥٠٦ بتحديد موازنات مشاريع الري عن سنة ١٩٥٦.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد الاستثنائي الثاني ١٩٥٦ في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الحادي والعشرين من شباط سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سامي الصلح ـ كمال جنبلاط ـ أحمد الأسعد ـ كامل الأسعد ـ سعيد طوق ـ وروؤف حنا.

واعتذر السيد غسان التويني.

وتمثلت الحكومة بحضرة نائب رئيس مجلس الوزراء السيد فؤاد غصن وبحضرات الوزراء السادة: جميل مكاوي ـ الدكتور نزيه البزري ـ جوزف سكاف ـ كاظم الخليل ـ جورج عقل.

بدأ المجلس أعماله ببحث المشروع رقم ١١٢٦٤ بتعديل المرسوم الاشتراعي بتنظيم قوى الأمن العام فصدقه بالأكثرية، كما صدق بالإجماع المشروع رقم ١٠٦٤٦ بفتح اعتماد في موازنة البريد والبرق لسنة ١٩٥٥ ـ والمشروع رقم ١١٣٧٢ بتعديل الجدول رقم ١٣ تاريخ ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٥٥ ـ والمشروع رقم ١١٤٦٨ بفتح اعتماد في الصندوق المستقل (أعمال الترميم والإصلاح في الشمال) ـ ورقم ١١٤٩٠ بموازنة نبع العسل لسنة ١٩٥٦ ـ والمشروع رقم ١١٤٤٢ بتعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ تاريخ ٢٩/١١/١٩٥٤ ـ والمشروع رقم ١١٤٨٥ بفتح اعتماد في موازنة وزارة العدل ـ والمشروع رقم ١١٥٠٦ بتحديد موازنة مشاريع الري عن سنة ١٩٥٦.

to obtain the original document, please contact Mr Adrian Daher

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد أن تقرر يوم الأربعاء في ٢٢ شباط ١٩٥٦ الساعة الحادية عشرة موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر.

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

الرئيس: ننتقل الآن لدرس موازنة وزارة الأشغال العامة.

الباب الثالث عشر: وزارة الأشغال العامة.

الفصل الأول: الإدارة المركزية. ألخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: لتسمح لي الرئاسة وليسمح لي الزملاء أن أقول إن هذه الطريقة التي تدرس فيها الموازنة في يومها الأخير يستحيل أن تنسجم مع ضمائرنا. إن ميزانية الأشغال العامة ميزانية حساسة وأنامن النواب الذين يقولون إن الشكل الذي توزع به الأموال هو شكل إجرامي تهدر فيه الأموال هدراً، فالحقيقة يجب أن تقال ويجب أن يعلن أن الصرف بهذا الشكل هو نوع من الاجرام. تصوروا ٢٠٠٠٠٠ ليرة نقل وانتقال من جهة ومن جهة ثانية توزع الأموال على الطرقات الخاصة بناء على رغبات النواب المحترمين، والمبالغ المخصصة للطرقات الخاصة تأتي غير كافية لإنجاز هذه الطرقات، وسريعاً ما تتعطل هذه الطرق فتصرف الحكومة للسنة التالية مبالغ أخرى لإصلاحها وما ذاك إلا لأن الكيفية التي توزع بها الاعتمادات هي كيفية إرضائية.

من جهة ثانية، موظفو وزارة الأشغال العامة كلهم في بيروت، ولا يوجد في المحافظات موظفون يشرفون على الأعمال. يجب أن يكون في كل محافظة مهندس للإشراف على الطرقات وإصلاحها فور تعطيلها. مررت بالأمس بظهر البيدر فرأيت ساقية تجرف الطرق، ولا أحد يفكر بإصلاحها حتى تهدم الطرق بكاملها. فلو انتبهنا لها لأصلحناها بـ ١٠ ليرات بدلاً من أن تكلفنا بعد مدة آلاف الليرات. ماذا يكلف وجود موظف في كل محافظة للإشراف على الطرقات التي هي ضمن دائرته؟

ثم هناك طريقة التلزيم التي هي طريقة هدامة.

يجب أن نخلص من هذه الطريقة في توزيع الاعتمادات ويجب أن يكون هناك برنامج مدروس للطرقات تسير عليه الحكومة سنة فسنة.

أما هذه السنة فلا بد لنا من تصديق الموازنة في شكلها الحالي إنما يجب علينا أن نغيرها في السنين القادمة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جبرائيل المر.

جبرائيل المر: إننا ونحن بصدد دراسة ميزانية وزارة الأشغال العامة لا بد من الإشارة إلى أن الدائرة الإدارية فيها قليلة العمل، وهي تعمل على إنجاز الأشغال إلا أنها ناقصة، وقد وضعنا ورصدنا اعتمادات لدروس خارجية عن الدائرة. وسأسأل الحكومة حول إجازة اعتماد الفنيين وأخذهم من خارج الملاك لدرس الطرقات.

إن هذه الموازنة قد درست في لجنة الأشغال وفي لجنة المالية واشترك في مناقشتها كل نائب من بين حضرات النواب.

أديب الفرزلي: مقاطعاً، هل إن النواب يدرسون الطرقات؟

جبرائيل المر: متابعاً، كلا ولكنها وزعت بموافقة الفنيين ووفقاً لدروس المهندسين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: حضرة الرئيس، كنت أحب أن أقول كلمة بشأن الأشغال وأعلق على ما جاء في توزيع اعتمادات الطرق عندما تبحث الطرق. أما وقد شاء زميلي السيد أديب الفرزلي أن يبحث القضية الآن، فإنني أوافق كل الموافقة على ما جاء على لسان الزميل وأعتقد أن، وزارة الأشغال أن تأتي بسياسة جديدة، وهذا القول رددناه في السنة الماضية. إنني أكن كل الاحترام لحضرة وزير الأشغال العامة ولا ألومه على ما جرى. ذلك لأن الظروف التي تسلم فيها الوزارة كانت ظروفاً خاصة لم تساعده على إصلاح ما فسد. إن الجهاز الإداري الذي يشكل الهيكل لهذه الوزارة ولكل وزارة غيرها نشكو منه ومن عدم كفايته.

بقطع النظر عن تغيير الوزراء، يجب أن تسير الإدارة بشكل يوافق تطورنا. كانت الحكومات الماضية توزع اعتمادات الطرق لإرضاء النواب وهكذا فعلت الحكومة هذه السنة.

يؤسفني أن أقول علناً إن ما سمعته في الندوة وخارجها وفي اللجنة عندما كنا نجتمع. يؤسفني أن أشير إلى أقوال البعض: اطلبوا من الحكومة اعتمادات فهذه السنة هي سنة انتخابات، ويجب أن توزع الاعتمادات على الطرقات ويجب أن ترضوا النواب».

وقد اعتمدت الحكومة في توزيعها اعتمادات الطرقات «على الرأس» يعني أنه ينال كل نائب شيئاً معيناً من الاعتمادات يصرف على الطرق في منطقته. فهذا لا يجوز، يجب أن يكون للحكومة سياسة إنشائية معينة ويكتفي النائب بأن يقول منطقتي بحاجة لكذا.. وكذا.. ويترك الحكومة وشأنها.

نريد من الحكومة أن تضع منذ الآن سياسة إنشائية معينة حتى لا نقول في المستقبل إن الاعتمادات وزعت «على الرأس».

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

أمامك يا سيدي المجال الآن لأنك لم تأتِ بعد بميزانية الطرق وقد يمكنك أن تنقذ بعض السمعة. وعلى الهامش أمر هام أريد أن يسجل ولو سبق أن ذكرته، وهو أن الحكومة أو بالأحرى وزارة الأشغال العامة بالنظر لاتساع أعمالها ولضرورة إنشاء الطرق بكثرة لا يمكنها أن تعتمد فقط على المهندسين الموظفين في وزارة الأشغال العامة، إذن وجب عليكم أن توكلوا أمر الدروس لمهندسين أحرار أو لشركات هندسة حتى تقوم بهذا العمل لقاء عمولة، أي أن تقوم بوضع الخرائط والتخطيط والمناظرة وبذلك تسرعون بالأعمال اللازمة. وكذلك أعتقد أنه يجب أن تزيدوا الاعتمادات وقد تتمكنون من القيام بزيادة الاعتمادات وذلك بقوانين واعتمادات إضافية، فطريق الشام مثلاً نخجل أن نقول إنها تخرب في كل سنة في محل معين لذلك آمل من معالي وزير الأشغال العامة أن يدرس هذه الطريق بعناية حتى يكون هذا آخر تصليح تتطلبه، مهما كلف الأمر لأنه عيب تقطع الطريق في كل سنة وتهدم في مكان واحد.

الرئيس: سأعطي الكلام الآن لمعالي وزير الأشغال العامة وأرجو حضرات النواب المحترمين أن يختصروا بالكلام. لقد أظهرتم اهتماماً كلياً في قضية المعلمين وأن هذا الاهتمام يجب أن يظهر بصورة عملية ويجب أن نختصر بين ترداد المناقشات في الميزانية لنتمكن من المباشرة ببحث قضية المعلمين.

الكلمة لحضرة وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: حضرات النواب المحترمين، يطيب لي أن أؤكد للأستاذ أديب الفرزلي أن من دواعي فخر وزارة الأشغال العامة أن تكون الإدارة نفسها قد تقدمت من اللجنة المالية بتقرير شامل انتقدت فيه إدارة الأشغال العامة وهذا التقرير هو حقيقة راهنة.

ومن العدل والإنصاف أن أقول للأستاذ إميل البستاني إنني ما كدت أستلم وزارة الأشغال العامة وأحادث المسؤولين فيها بوضع تصميم شامل للطرق الدولية والمحلية في لبنان حتى وضع بين يدي مشروع كاد يكون تاماً في ذلك الوقت، فالإدارة إذن من تلقاء نفسها وبدون أي تدخل من قبلي كان لديها الاستعداد الكافي لمثل هذا المشروع.

ويسرني أن أعلن أن ما أعلنته في اللجنة من أن وزارة الأشغال العامة قد أنهت هذا التصميم الشامل وأرسلته إلى مجلس الوزراء وأرجو أن يكون في المجلس الكريم بين أيديكم في القريب العاجل إذن لن يكون لنا في السنة المقبلة أي عذر بأن نتقدم إليكم بميزانية كهذه الميزانية. ثم يسعدني أن أؤكد للأستاذ إميل البستاني أن وزارة الأشغال العامة قد زادت اعتمادات الدروس هذه السنة ستمائة ألف ليرة والمناظرات أيضاً بلغت تسعمائة وتسعة وعشرين ألف ليرة أي زادت ضعفي المبالغ السابقة، ونحن نعترف اليوم أن الإدارة تحتاج إلى فنيين وإلى آلات وأشياء كثيرة،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إنما تعمل ضمن الإطار التي ترسمه سياسة البلاد المالية ونرجو في القريب العاجل أن تستطيع الخزينة أن تتحمل جميع الأعباء المالية بهذا الصدد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد مارون كنعان.

مارون كنعان: سيدي الرئيس، أنا لا أعتب على الزميل الأستاذ إميل البستاني لأنه لو زار المنطقة التي انتخبته كما نحن نزور مناطقنا الإنتخابية لما قال مثل هذا الكلام، حتى أنه عندما يزور منطقته فإنه يزورها بالطائرات، ونحن الحمد للّه ليس لدينا طائرات لنزور منطقتنا المحتاجة لطرقات، لذلك أرجوه أن يزور منطقته حتى يعرف ما تحتاجه بقية المناطق من طرقات وأشغال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: سيدي، كل مرة نتكلم ونتكلم ونبقى مكاننا، نقترح مشاريع ومع هذا نبقى مكاننا، مثلاً في الجلسات السابقة طلبت من هذه الحكومة وقلت لها أن بعض الصحف نشرت أن هناك طريقاً وهمية تقدم بها ملتزم للأشغال العامة وقبض الثمن عن الطريق وهي غير موجودة، كان يقتضي على الحكومة أن تجيبني عن هذا الموضوع، ولكن الظاهر لا توجد حكومة لتسمع وتجيب. وكذلك تقدمت بفضائح كثيرة، فهذه الحكومة لا تسمع ولا ترد وهذه مشكلة يا سيدي، فمستوى العمل إن كان عن طريق الحكومة أو المجلس أو الدوائر مستوى واحد، فمن الحرام أن تصرف الأموال وتجبى على الشكل الذي تصرف به، طريق وهمية نسأل ولا نتلقى جواباً، إذن فمستوى العمل ونفسية الإدارة لا تصلح، ولا يمكن أن تعالج قضية من القضايا، لا قضية معلمين، ولا قضية إيجارات إلخ، طالما أن الجهاز لا يصلح، فإذا لم نفكر بوضع ماكينة جديدة للدولة فنحن سنتأخر كل سنة للوراء.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: حضرات الزملاء المحترمين، لقد تعودنا أن نسمع دائماً من الزميل الأستاذ عبد اللّه الحاج نفس النغم وكلامه في نفس المواضيع يدعوني إلى القول بأن نظرة الزميل الأستاذ عبد اللّه الحاج المتشائمة هي التي تدفعه إلى رؤية كل ما يعود إلى الدولة بمنظار أسود.

أما فيما يتعلق بالفضائح التي يطلع عليها هنا وهناك ويأتي إلى المجلس ليثيرها بهذا الشكل الدراماتيكي إنما أقول به بكل صراحة وأريد أن أدله على الطريق الذي يجدي ولوجد أن هذه الفضائح التي تستنكرها، أريد منك يا حضرة الزميل، قبل أن تتسرع بإعلانها هنا لو أنك تتكرم بزيارة الوزارات المختصة حتى تتثبت منها، فلا تعزوها للصحف وتأتي إلى المجلس وتتهم الحكومة بالتقصير عن الإصلاح الذي تطلبه.

وأما فيما يتعلق بالطرق الوهمية فإني أستطيع أن أؤكد لك أنها وهمية من حيث إشاعتها وإني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أطلب منك أن تزور وزارة الأشغال العامة كي تأخذ الجواب الشافي المقنع. وأما فيما يعود للريجي فإني أريد أن أقول لك إن جميع هذه القضايا لا تمت إلى الإدارة بصلة وهي استثنائية والواجب يقضي علينا أن نتعاون لإيجاد الحل الصالح لها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللّه الحاج.

عبد اللّه الحاج: سيدي الرئيس، لقد نشرت جريدة الصحافي التائه، خبر الطريق الوهمية وكان يقتضي على الإدارة المختصة أن تصدر بلاغاً بأن ما ذكرته الجريدة المذكورة بخصوص الطريق الوهمية هو غير صحيح، وذلك لأن الجريدة ذكرت بأنها مستعدة أن تذكر أسماء الأشخاص الذين قبضوا ثمن الطريق. والجريدة عندما تكتب خبراً كاذباً على الحكومة أن تجيبها وأن تكذبها على الأقل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: سيدي الرئيس، لقد وصلنا في التصويت إلى مديرية المواصلات وبهذه المناسبة أريد أن أعلم من معالي وزير الأشغال العامة أين أصبحت التدابير التي اتخذها معالي الوزير فيما يعود لقضية النقليات والحمولات والتي هنأ المجلس معالي الوزير من أجلها، وقد علمنا فيما بعد أن التدابير التي اتخذت أدت إلى زيادة في أجور النقل، لذلك نريد أن نعلم ما هي الأسباب التي أدت إلى إعادة التدابير التي اتخذت، وكلنا نعلم بأن هذه الأسباب لها علاقة بقضية سلامة الطرق العامة بالنسبة لتنقلات السيارات التي تفوق حمولتها الحمولة القانونية، وتسبب بذلك بعض المشاكل.

لذلك فإني أرجو من معالي الوزير أن يقول لنا ما هي هذه التطورات التي حصلت؟

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: أريد أن أذكر للأستاذ بيار إده أن القرارات التي اتخذتها الحكومة بصدد حمولة سيارات الشحن ما تزال سارية ونافذة المفعول، وأن الحكومة تشدد على كافة السيارات لبنانية وأجنبية، وأن القرارات نافذة وأن الحكومة ستشدد أيضاً في تطبيق هذه القرارات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: حضرة الرئيس، هنالك قضية أخرى غير القضية التي أثارها الزميل الأستاذ بيار إده لا بدّ من إثارتها الآن وهي قضية إضراب سائقي الترانزيت. لقد حدث هذا الإضراب أثناء غياب معالي وزير الأشغال العامة ولو كان حاضراً لكان عالجه بالروح الإيجابية، ولعل السبب الذي من أجله لم يتمكن معالي الأستاذ كاظم الخليل من حل المشكلة هو أن هذه القضية ليست محض داخلية بل قضية لها علاقة بالشقيقة سوريا. إن هذا الإضراب حصل منذ أسبوع وسائقو الترانزيت طافوا على جميع المسؤولين وعلى جميع إدارات الصحف. فما هي قضيتهم وماذا يمكن أن نفعل بهذا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الشأن؟ وهل يمكن أن نسكت عن تدابير زجرية تتخذ من قبل قطر شقيق ولا نقابلها بتدابير مماثلة؟ وليست هذه القضية هي القضية الوحيدة بيننا وبين الشقيقة سوريا إنما هنالك إشاعات لم تكذبها الحكومة وتقول هذه الإشاعات أن الحكومة السورية أبلغت بعض شركات الطيران أنها ستحول بينها وبين ممارستها الطيران فوق الأراضي السورية إذا لم تحط طائراتها في مطار دمشق، وهذه مخالفة صريحة للقوانين الدولية المرعية الإجراء، ويعتبر هذا التدبير تدبيراً غير حبي ومن شأنه أن يعطل لا على مطار بيروت فحسب بل على جميع المواصلات في الشرق الأدنى ومن ثم تلجأ هذه الطائرات إلى مطار إسرائيل ونحن لا نقول إن هذا العمل هو غاية الحكومة السورية. لذلك فنحن ننتظر من الحكومة اللبنانية أن تبادر إلى الدفاع عن مصالحها وما هو رأي الحكومة في هذا الموضوع؟

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: حضرات النواب المحترمين، جواباً على سؤال الأستاذ غسان تويني عن قضية سائقي الترانزيت أقول إن هذه القضية هي قضية حق وعدل والسائق اللبناني يأخذ السيارة من مرفأ بيروت ليوصلها إلى بغداد أو إلى طهران وذلك بموجب الحقوق الدولية التي تعطي الحق للسائق اللبناني بأن يقوم بهذا العمل وليس لأحد أن يعترض عليه، وقد ساءني جداً أن تضرب فئة من السواقين اللبنانيين خصوصاً وقد أظهر السائق اللبناني مؤخراً تفهماً لمصلحة البلاد ولقبوله ورضوخه للقرارات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية فيما يتعلق بسيارات الشحن والمازوت. أما فيما يتعلق بشركات الطيران فجوابي أن هذا الأمر هو حقيقة راهنة مع الأسف، وهناك شركة طيران استرالية أوقفت اليوم طائراتها في مطار بيروت، وكذلك شركة الطيران الـ U.A.T. الفرنسية ستنظر اليوم في أمر متابعة الهبوط والنقل في مطار بيروت. غير أن النائب المحترم الأستاذ غسان تويني تساءل وطلب من الحكومة اللبنانية أن لا تقف مكتوفة اليدين بل أن تدرس مع الحكومة السورية طرق اتخاذ جميع الإجراءات التي يمكن أن تؤول إلى معالجة الوضع. وليسمح لي النائب الكريم الأستاذ غسان تويني بأن أقول إن الحكومة اللبنانية منذ مدة أخذت هي المبادرة واتصلت بالحكومة السورية، وبالأمس تماماً كان زميلي معالي وزير الخارجية على اتصال دائم برئيس الحكومة السورية بوصفه وزيراً للخارجية، وقد طلب إليه بإلحاح أن يعقد اجتماع في شتورة بين وزير الأشغال العامة اللبناني وزميله وزير الأشغال العامة السوري، ونحن الآن ننتظر من ساعة إلى ساعة جواب الحكومة السورية، ونرجو أن يكون هذا الاجتماع اجتماعاً حاسماً وأن يضع حداً لكل هذه الأمور.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

جان حرب: حضرة الرئيس، توجد قضية تتعلق بوزارة الأشغال العامة ولها زمن طويل وأصحاب هذه القضية يراجعون دائماً الدوائر المسؤولة. وهذه القضية هي قضية نمر السيارات الشاحنة وهناك فقراء يعيشون منها وهم دائماً يطلبون من وزارة الأشغال العامة بإلحاح أن تنهي لهم هذه القضية، وقد وعدت وزارة الأشغال العامة بتقديم مشروع بهذا الصدد ونحن الآن ننتظره، ونرجو من معالي وزير الأشغال العامة أن يهتم بهذه القضية وينهيها بأسرع وقت ممكن.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: إن مشروع قانون السير الجديد الذي كنت قد وعدت المجلس الكريم بأن أقدمه في مهلة خمسة عشر يوماً والذي آسف أنه لم يصل بعد إلى المجلس حتى اليوم، أقول: إن هذا المشروع سوف يتضمن هذه القضية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: سيدي الرئيس، الموضوع الذي أثاره الزميل الأستاذ غسان تويني هو موضوع بحث في غير لبنان، لقد أصبحنا في حيرة، وتقول الحكومة اللبنانية أننا خابرنا الحكومة السورية وأننا نفاوض ونحن معها ولطالما وقفنا بصدر رحب إزاء مطالب الشقيقة سورية ولكننا أصبحنا نشك، ونعتقد أن هذه السياسة من قبل الشقيقة سوريا هي مقصودة نحو لبنان. لقد بدأت المفاوضات الاقتصادية منذ خمس سنوات مع الحكومة السورية وهي لا تزال معرقلة، ثم بيننا وبين سوريا تبادل إنتاج زراعي وإلى الآن لا تزال سيارات الشحن اللبنانية توقف على الحدود في وادي الحرير وتفرغ حمولتها حتى تأتي السيارات السورية وتنقل الإنتاج. ثم هناك قضية سائقي السيارات الترانزيت الذين يقفون عند حدود سوريا حقيقة إن هذا الأمر يبعث على الأسف ونحن نتحمل كل ذلك حرصاً على علاقاتنا مع الشقيقة سوريا ووفقاً لميثاق الجامعة العربية ولوحدة صفوفنا.

ثم هناك ما هو أهم من هذا كله أعني المفاوضات مع شركات البترول. لقد جرت في سوريا على أساس عرقلة المفاوض اللبناني مع ذلك فلا نزال الحكومة اللبنانية لرحابة صدرها لا تقبل بوساطة العراق حرصاً على شعور الشقيقة سوريا وعلى كرامتها، ثم هنالك قضية شركات الطيران. لنا مطار دولي أنفقنا في بنائه من دماء المكلف اللبناني، ومع هذا تتحذ الشقيقة سوريا قراراً غريباً لا ينسجم مع أي تشريع دولي.

أرجو أن يفهم السوريون أن هذا البلد لبنان كان سباقاً في إلغاء سمة السفر بين دول الجامعة العربية.

أؤكد لكم أن الذهاب إلى مصر أهون بكثير من الوقوف على الحدود السورية اللبنانية. إذا كان بعض الساسة في سوريا ومنهم السيد خالد العظم، يريدون أن يتحدوا لبنان فنحن نقول إن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لبنان لن يخرج عن نطاق العرب ولكنه يخرج عن نطاق هؤلاء الساسة الذين يتحدون لبنان ولا يضع يده في أيديهم.

فحكومتنا لم تتمكن من عقد اتفاق مع تركيا لجلب الغنم خوفاً من وقوف تلك القطعان في سوريا.

الرئيس: أرجو من حضرات النواب المحترمين أن لا يذكروا الأسماء وأرجو من الحضور أن لا يشتركوا في الاستحسان أو الاستهجان.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللّه اليافي.

عبد اللّه اليافي: أود أن أعلق بكلمة على بعض ما قاله الزملاء عن علاقاتنا مع سوريا وهذه الكلمة موجهة إلى الحكومة لأنني لا أريد أن نخرج من هذه الجلسة دون أن ترد الحكومة على أقوال الزملاء. وأنا أطلب من الحكومة، إذا كان ليس باستطاعتها الآن أن تدلي بشيء، أن تخصص جلسة لبحث هذا الموضوع على نطاقه الواسع، أما أن يأتي نائب ويتهم الشقيقة سوريا بعض التهم ونرى من جانب الحكومة سكوتاً دون توضيح، وأنا لا أقبل ذلك مطلقاً. أنني لا أريد يا سيدي أن نخرج من هذه الجلسة دون أن توضح الحكومة موقفها وذلك حرصاً على علاقاتنا مع سوريا، تلك العلاقات التي قد تضطرب تحت تأثير اتهام بعض النواب وسكوت الحكومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: إنني أريد أن أطمئن الزميل الكريم الأستاذ عبد اللّه اليافي بأن الحكومة لم تسكت إلا لأن الوقت لم يتح لها للجواب. وإني أريد أن أجيب وبكل صراحة على مختلف المواضيع لتي أثيرت في هذه الجلسة والتي عزت إلى بعض الساسة السوريين نية خاصة من أجل عرقلة المصالح اللبنانية.

فإذا كان المجلس الكريم يريد بعد سماع جوابي هذا أن يخصص جلسة لبحث جميع هذه المواضيع وبالتفصيل فالحكومة على أتم الاستعداد لذلك أما فيما يتعلق بقضية المفاوضات الاقتصادية فإن حضرة الزميل اليافي.

عبد اللّه اليافي: مقاطعاً، أنا لم أطلب هذه التفاصيل. أنا طلبت تطميناً للنواب فقط.

رئيس مجلس الوزراء: إنني لا أرى سبباً لبرودة أعصابك!

الرئيس: أرجو من النائب المحترم، بعد أن أعطي المجال الكافي أن يترك المجال لحضرة رئيس مجلس الوزراء أن يقول ما يريد.

رئيس مجلس الوزراء: متابعاً، لقد ذكر الزميل اليافي مواضيع كثيرة ومن جملتها المفاوضات الاقطاعية مع سوريا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وطلب الجواب أو لام الحكومة على سكوتها، في حين أنه لم تمضِ برهة وجيزة دون أن تجيب الحكومة حتى يقال إن الحكومة سكتت ولم تجاوب. وأنا أردت الكلام عن المفاوضات الاقتصادية لأن الزميل على علم بها وقد جرت في عهده. وأزيد أن وزير الاقتصاد اللبناني قد اجتمع مع زميله وزير الاقتصاد السوري وتباحثا في العلاقات وتبادلا وجهات النظر في المبادىء العامة والشروط الأساسية، فأخذ الوزير السوري علماً بجميع هذه الأسس والمبادىء واستمهل إلى فرصة أخرى، لأنه مضطر بسبب مفاوضات يجريها مع دول أخرى، حتى يتسنى له درس الموضوع على أن يحدد فيما بعد موعداً لإجراء المفاوضات. ونحن لا نزال ننتظر الاجتماع المقبل ونأمل أن يكون في القريب العاجل.

أما فيما يتعلق بقضية الترانزيت فقد أثيرت هذه القضية في اجتماع المجلس الاقتصادي العربي في القاهرة. وقد اتخذت توصية هذا المجلس بأن تجتمع الدول المعنية بالأمر وتبحث الموضوع حتى تصل إلى اتفاق. وأظن بأنه قد حدد موعد لهذا الاجتماع في شهر نيسان القادم وأننا نأمل أن نتوصل في هذا الاجتماع إلى اتفاق مرض.

أما فيما يتعلق بقضية الطيران وشركات الطيران فقد اجتمعنا منذ بضعة أيام في بيروت مع رئيس مجلس الوزراء السوري وباحثناه في هذا الشأن فتبين لنا أنه ليس على علم بهذه التدابير التي ربما تكون إجراءات إدارية اتخذت من قبل بعض الموظفين الذين يجهلون مثل هذه التدابير وما يترتب عليها. وقد أخذ رئيس الحكومة السورية علماً بهذا الأمر وغيره من الأمور. ونحن الآن ننتظر تحديد موعد لاجتماع مشترك نقف على رأيهم ونعمل على ما يضمن مصلحة لبنان في جميع القضايا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نعيم مغبغب.

نعيم مغبغب: لقد سمع المجلس الكريم رد دولة رئيس مجلس الوزراء على الأسئلة التي وجهت إليه ولا ريب أن المجلس يقدر بكافة دولته في الخلاص من الرد الصريح عن الماضي بالإشارة إلى ما يؤمل أن يحصل، وهو يعرف أننا نعيش منذ سنوات في جو الأمل ولا نرى من القيمين على سوريا خطوة. يعذرنا إذن دولة الرئيس أن نقول إن رده لم يشف الغليل.

الموضوع الذي أثاره الزملاء موضوع يريد الرأي العام الصراحة فيه لأنه شبع من الاجتماعات وهو يريد الوصول إلى نتيجة ملموسة.

وعندما أراد دولته أن يتكلم عن العلاقات أشار إلى وزير الاقتصاد الحالي وإلى رئيس الوزارة السابق ولم يذكر للمجلس شيئاً عما خبره هو بالذات بوصفه وزيراً للاقتصاد.

أما عن قضية الترانزيت، فأود أن أذكر دولته بما أشار إليه عن توصيات الجامعة العربية، كل هذا

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

قديم، ولكنه يذكر أنه توجه إلى دمشق بناء لهذه التوصيات وعاد وهو يعرف كيف عاد وهو يعرف كيف جرت المفاوضات. فكانوا يدعون المفاوضين الآخرين إلى غرفة ثانية ودولته جالس في الغرفة الأولى ينتظر.

أما قضية الطيران، فأعتقد أن المجلس اكتفى بما ورد على لسان حضرة وزير الأشغال العامة.

هذه القضايا يا دولة الرئيس، مع محبتنا لسوريا، ونحن أكثر موهوم بأنه يفضل تعزيز هذه العلاقات بيننا وبين سوريا بنوع خاص حتى ولو جاء ذلك على حساب المصالح اللبنانية. هذه العلاقات يجب أن تعرف حتى لا يبقى لبنان موضوع اتهام. في كل شيء يتهم لبنان.

في الاتفاق العسكري الحق على لبنان، وفي العلاقات الخارجية، الحق على لبنان، وفي مفاوضات البترول الحق على لبنان. في كل هذه الأعمال وكل هذه العلاقات وهذه المفاوضات نقف دائماً موقف المتهم المخطىء. فهذا الموقف، موقف التضحية الذي نقفه عن إخلاص وعقيدة ليس من ناحية المصالح بل من ناحية الأخوة العربية. وقد آن الأوان للبنان أن يدافع عن نفسه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد هاشم الحسيني.

هاشم الحسيني: حضرة الرئيس، آسف جد الأسف أن يتخذ بعض الزملاء من بعض الحوادث، التي ذكروها، سبباً لمهاجمة الحكومة السورية والنيل منها. وهذا لا يجوز لأنه يسيء إلى العلاقات الأخوية المتينة القائمة بين الدولتين الشقيقتين. أنا لا أنكر أن هذه النكرزات هي من صنيعة بعض السوريين ولكن هذا لا يعني أن الشعبين أصبحا عدوين بل يجب أن يظلا أخوين يتعاونان في جميع الظروف.

وفي قضية البترول من أساء إلى المفاوضات من أساسها؟

الحكومة اللبنانية في عهد الوزارة السابقة هي التي دخلت المفاوضات مع شركات البترول بمعزل عن سوريا، هذه الحادثة هي التي أثرت بالمفاوضات الحالية مع شركات البترول.

على كل حال، كل ما أريده من إخواني وزملائي أن يخففوا من غلوائهم وأن يلطفوا من انتقاداتهم، وأن هذه القضايا يمكن أن تحل حبياً بين الحكومتين ولا داعي لهذه الضجة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: حضرة الرئيس، لا أريد أن أطيل طالما أن فريقاً من الزملاء قد عبر عن شعور اللبنانيين. إن الأمر الذي أراه ضرورياً بالنسبة لتكرر مثل هذه الأمور هو العمل الحازم لا أن نغطيه بالاجتماعات ونذيع البيانات بأن وجهات النظر متفقة حسب العادة. نحن الآن تجاه تدابير معينة ذكر بعضها الزملاء، هذا الأمر يجب أن يحدد نهائياً.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إنني أرى أنه حان الوقت هذه المرة لأن تصل الحكومة إلى نتيجة. يجب أن يكون لديها سياسة تتضمن تدابير لأنه آن الأوان لأن ننتهي إلى نتيجة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سليم حيدر.

سليم حيدر: حضرة الرئيس، جميعنا لا يريد أن يكفهر جو هذه الجلسة وأن يؤدي إلى اكفهرار الجو بين الشقيقتين لبنان وسوريا.

لقد ذكر بعض الزملاء حوادث معينة وإجراءات اتخذتها سوريا. وسمعنا من دولة رئيس مجلس الوزراء، بياناً فيه إشارات إلى هذه الأمور دون أن نعلم ما إذا كان بالواقع قد اتخذت جميع الإجراءات، وإن كنا علمنا عن لسان حضرة وزير الأشغال العامة أن هذا الإجراء قد نفذ من قبل شركة من الشركات.

نحن لا يمكننا في هذه الجلسة إلا أن نطلب إلى الحكومة أن تهتم بهذا الموضوع وأن تستجلي السياسة السورية بالنسبة للبنان من جميع وجوهها، وأن يكون لدى الحكومة اللبنانية خطوط رئيسية للعلاقات بين لبنان وسوريا التي سنبقى دائماً نعتبرها شقيقة بالمعنى الأصيل.

هذه العلاقات بين لبنان من جهة والشقيقات العربيات من جهة ثانية، يجب أن نعالجها ليس فقط على صعيد المصلحة الوطنية وحسب وإنما على صعيد المصلحة العربية القومية العامة، وكما يجب علينا أن نضحي من حقوقنا في سبيل المصلحة، أعتقد أن الكلمة الأولى في فم المفاوض اللبناني هي أن تكون دعوة البلدان العربية إلى التضامن في سبيل المصلحة العامة. ولكن المفاوض اللبناني وهو يحمل نصيحة بيده يجب أن يكون له برنامج آخر اقتصادي مستقل فيما إذا لم يوفق.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين لقد رغبتم أن تتكلموا بقضية الأشغال العامة ولكنكم خرجتم عن الموضوع. فلننتقل إلى الموضوع ولنتمم التصديق على الميزانية حتى نتمكن من درس مشروع المعلمين.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: هذه القضية حساسة جداً وهي ليست مضيعة للوقت، فأرجو أن يفسح المجال للكلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ناظم القادري.

ناظم القادري: أيها السادة، قضية العلاقات بيننا وبين سوريا لا تحل بمثل هذا الجو، فهي علاقات أسمى من أن تؤثر عليها مصالح مادية. يجب أن تسود فيها علاقات الأخوة والمحبة والمصالح المشتركة لأن هذه العلاقات يجب أن تبقى مترفعة عن المسائل المادية. لا شك أن هناك فئات تسعى لتعكير الجو بين البلدين فيجب أن نكون حريصين متربصين لهؤلاء بالمرصاد حتى لا ندع عملاء السوء يعملون على تعكير صفو العلاقات بيننا وبين جيراننا وأشقائنا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

إميل البستاني: تطميناً للزميل الدكتور هاشم الحسيني أرى أن أبدأ كلامي بتلاوة الفاتحة السياسية التي نؤمن بها في لبنان وهي أننا في لبنان وفي سوريا لسنا شعبين شقيقين كما يقول هو، بل نحن شعب عربي واحد يسكن في بلدين مستقلين، لبنان وسوريا، ضمن إطار الوطن العربي الأكبر. هذا إيمان راسخ فينا نبني على أساسه سياستنا. إنما هذه التضييقات التي تحصل اليوم في سوريا ضد لبنان، إن من حيث العلاقات الاقتصادية أو عدم مساندة لبنان في قضية البترول، أو في منع الشاحنات اللبنانية من المرور والترانزيت في سوريا، أو في إيجاد العقبات أمام الطائرات الأجنبية التي تنزل في مطار بيروت، أو في منع الأغنام أن تمر إلى لبنان عبر سوريا، أو غير ذلك، هذه التضييقات يجب أن تزول حالاً باعتبارنا شعباً واحداً.

ولكن هذه التضييقات، وأكثر منها، لن تكون أبداً السبب في ابتعاد لبنان عن السياسة العربية كما يرغب ويشتهي العدو. فلبنان في مقدمة الصف العربي للدفاع عن القضايا العربية. وما أدل على ذلك من صراحة الحكومة اللبنانية عندما سألها أحد النواب بالأمس ما هو موقفها إذا تعدت إسرائيل على مياه الأردن. وإني لا أذيع سراً إذا قلت إن جواب الحكومة الصريح كان أن سوريا تعتبر هذا العمل تعدياً من إسرائيل، فتهاجم إسرائيل ويصبح لبنان حالاً في حرب واقعية مع إسرائيل إلى جانب سوريا. تقول حكومتنا هذا بصراحة تامة، ونؤيدها به كل التأييد، بنفس الوقت الذي يلقى اللبنانيون فيه هذه التضييقات من قبل بعض المسؤولين في سوريا، وبالرغم من أن الاتفاق العسكري الجديد لم يوقع بعد.

فيجب أن يعلم أخواننا في سوريا، أخواننا في الشعب الواحد، أن الروح التي يعامل بها لبنان سوريا يجب أن يلقى مثلها لبنان في سوريا، ويجب أن يرتفع الصوت في المجلس النيابي اللبناني ليسمعه المسؤولون في سوريا، ولعل الجواب الإيجابي المطمئن بإلغاء هذه التصرفات الشاذة ضد لبنان آت بسرعة، ذلك لأن دولة الرئيس السوري صرح بأن لا علم له ببعض هذه الأمور، ولا شك أنه سيعير اهتمامه لها كما لو كان ينتظر ذلك من زميله اللبناني أن يفعل لو حدث مثل هذا من قبل لبنان لا سمح اللّه.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كلوفيس الخازن.

كلوفيس الخازن: لقد قسموا هذه الموازنة ولنا حق الاعتراض الآن لأنه سحب من جبل لبنان مبلغ ١١٠٠٠٠ ليرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: إن الموازنة يصوت عليها في المجلس بنداً بنداً ونحن الآن نصوت على البند أما إذا كان لحضرة الزميل الأستاذ كلوفيس الخازن من اعتراض على قرارات اللجنة المالية فليدل به الآن كي نتناقش به، فعلى أية فقرة يعترض حضرة الزميل؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كلوفيس الخازن.

كلوفيس الخازن: لماذا نريد الاعتماد في هذا البند وما هي تفاصيل هذه الزيادة وكيف قسمت.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: لقد ورد هذا البند كما ورد في مشروع الموازنة وكان مجموعه ١١٢٠٠٠٠ وأصبح الآن بزيادة ٧٧٥٠٠ زيدت على فقرات من هذا البند.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كلوفيس الخازن.

كلوفيس الخازن: أشغال مائية في جبل لبنان ١١٠٠٠٠ هل بقي هذا الاعتماد أم تغير؟ وما هي التفاصيل؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: التفاصيل ستون ألف ليرة لجبل لبنان وخمسون ألف ليرة لجبيل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزيف شادر.

جوزف شادر: حضرة الرئيس المحترم، استغرب كل الاستغراب أقوال الزميل الأستاذ كلوفيس الخازن فهو كان في اللجنة ووافق على ما قررته اللجنة، وهو الذي أخذ البارحة مليون ليرة لمشروع نبع العسل، نحن نعمل لنساوي بين جميع المناطق بعدل ومساواة، لذلك أعطينا مبلغ ستين ألف ليرة لمنطقة جبيل المحرومة؟

كلوفيس الخازن: مقاطعاً، هل إن منطقة جبل لبنان بحاجة لهذه المشاريع المائية أم لا؟

الرئيس: إني أعلن تعليق الجلسة إلى الساعة الخامسة بعد الظهر على أن نعود إلى إكمال بحث وإقرار المشاريع أولاً ثم درس مشروع المعلمين.

الرئيس: استؤنفت الجلسة بحضرات النواب المحترمين.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: سيدي الرئيس، عندما طرحت الرئاسة الكريمة هذا الصباح البند الثاني والأربعين الفصل السادس من الباب الثالث عشر على التصويت طلب الزميل الأستاذ كلوفيس الخازن أن يشرح له ما هي الزيادات التي طرأت على هذا البند. لقد كان هذا البند مليوناً وعشرين ألف ل.ل. فأصبح مليوناً وسبعة وتسعين ألف ليرة أي بزيادة ٧٧٠٠٠ل.ل. هذه الزيادة نجمت عن إضافات أدخلت على فقرات كانت واردة في الموازنة لسنة ١٩٥٥ ثم صرف النظر عنها، فارتأت اللجنة المالية أن تعيد البعض منها لأنه ضروري.

أما فيما يتعلق بالفقرات التي حظيت بالزيادات، فقد رأت اللجنة أن هناك مناطق مختلفة في جبل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لبنان، منها مناطق واسعة، وفيها بعض القائمقاميات كقائمقامية المتن وكسروان وفي هذه المناطق مشاريع مائية عظيمة للري والشفة، وقد صدق المجلس البارحة مشروع قانون بمليون ليرة وهو مشروع مائي، بينما هناك مناطق أخرى تشكو من الحرمان لذلك رأت اللجنة أن تخص بعض المناطق المحرومة بقسم من هذا المبلغ وترصده لبعض المشاريع، وأبقت قسماً آخر لا يستهان به لبعض الأعمال الطارئة، وطرح هذا التعديل على اللجنة فصدقت عليه بالأكثرية وخالف الزميل الأستاذ كلوفيس الخازن. أما سبب مخالفته فهو أن المنطقة واسعة فكيف يكتفي بتخصيص مبلغ ٥٠٠٠٠ل. أو ٦٠٠٠٠ ليرة لها؟ وعندما قال حضرة رئيس اللجنة المالية بأن اللجنة أقرت هذا التعديل كان يعني بقوله أن الأكثرية في اللجنة قد صادقت على إضافة هذا المبلغ، أي أن المشروع أقرته اللجنة. من هنا نشأ الالتباس فالزميل كلوفيس الخازن لم يوافق على المشروع، ولكن أحداً لم يقبل بأن الزميل الأستاذ كلوفيس الخازن وافق على التعديل.

لذلك أرجو الرئاسة الكريمة أن تطرح البند كما عدلته اللجنة المالية لنرى ما إذا كان المجلس الكريم يوافق عليه أم لا.

الرئيس: قبل الفصل الثامن.

انتهينا من موازنة وزارة الأشغال العامة وننتقل إلى موازنة مجلس النواب.

الباب الثاني: مجلس النواب.

الفصل الأول: مجلس النواب.

البند الأول: تعويضات الرئيس والأعضاء: ٤٨٠٢٦٤ل.ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول.

البند الثاني: رواتب الموظفين الدائمين: ٢٢٧٦٥٦.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: حضرة الرئيس، أريد أن أذكر بأن المجلس النيابي طالما يطالب من الحكومات الاختصار في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الموظفين لما هو ضروري. وكان يجدر بالمجلس نفسه أن يبتدىء هو بقضية الموظفين وهذه هي السنة الثالثة التي يصوت فيها المجلس على اعتمادات تفيض عن الحاجة رغم وجود العدد القديم من الموظفين دون أن نجد حلاً لهذه القضية. فأتساءل لماذا هذه السنة أيضاً لم يبت مكتب المجلس في هذه القضية؟

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: حضرة الرئيس المحترم، إن الزميل الأستاذ بيار إده على حق في سؤاله الذي وجهه وأجيبه بأن مكتب المجلس عقد عدة اجتماعات وبحث هذه القضية ولولا ضيق الوقت لكنا أدخلنا التعديلات اللازمة بحيث يكون ملاك المجلس موحداً بين قديم وجديد ومرتباً الترتيب اللازم مع التصنيف في تقسيمات الأجهزة من أمانة سر وديوان ولجنة محاضر وجلسات وأعتقد أنه قريباً جداً سينجز مكتب المجلس أعماله ويقدمها المجلس الكريم.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد هاشم الحسيني.

هاشم الحسيني: سيدي الرئيس، بمناسبة درس ضريبة الأبنية أقول إنه منذ أكثر من ثلاث سنوات أرسل للمجلس الكريم مشروع بوضع ضريبة على الأبنية. إني أسأل الحكومة ماذا تريد أن تفعل بمثل هكذا ضريبة. هل ستبقيها على حالها أم ترجع للضريبة التصاعدية؟ لأنه لا يجوز أن يتمتع أصحاب الثروات بإيجارات مرتفعة ونحرم البلاد والشعب من الفوائد.

الرئيس: البند الثاني كما تلي عليكم من يوافق عليه يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. ألخ...

البند العاشر: مدفوعات شركات البترول: ٤٧٥٠٠٠٠ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللّه اليافي.

عبد اللّه اليافي: حضرة الرئيس، أود أن أذكركم أن المجلس الكريم، في السنة الماضية، وعند التصويت حول رصد هذا المبلغ أبدى تحفظاً يشتم منه أن المجلس غير مقيد بهذا المبلغ، لذلك فإني أقترح أن يصوت على الاقتراح التالي:

اقتراح

تأكيداً للتحفظ الذي كان أبداه هذا المجلس في ميزانية السنة الفائتة حول عائدات البترول يكرر هذا المجلس تحفظه المذكور ويعتبر أن ما ورد في ميزانية سنة ١٩٥٦ في الفصل الأول تحت عنوان إيرادات متفرقة البند العاشر مدفوعات شركات البترول إنما هو بمثابة مدفوعات مؤقتة على حساب ما يطلب له من هذه الشركات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: يقول حضرة مقرر اللجنة المالية أن هذا التحفظ ذكر في التقرير العام.

والآن نصوت على البند العاشر مقروناً بالتحفظ الوارد في اقتراح النائب المحترم السيد عبد اللّه اليافي.

من يوافق على هذا البند فغدونا بالتحفظ يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند العاشر. ألخ...

ننتقل الآن إلى التصويت على قانون الموازنة.

يتلى قانون موازنة سنة ١٩٥٦.

فتلي القانون التالي:

قانون بتحديد موازنة سنة ١٩٥٦

المادة الأولى: حددت موازنة الدولة عن السنة المالية التي تبتدىء في أول كانون الثاني سنة ١٩٥٦ وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٦ وفقاً للأحكام التالية:

المادة الثانية: قدرت واردات الموازنة عن سنة ١٩٥٦ بمبلغ ١٥١٥٠٠٠٠٠ مائة وواحد وخمسين مليوناً وخمسمائة ألف ليرة وفقاً للجدول (أ) الملحق بهذا القانون.

المادة الثالثة: تفتح اعتمادات مجموعها ١٥١٥٠٠٠٠٠ مائة وواحد وخمسون مليوناً وخمسمائة ألف ليرة لبنانية للمصفين وللأمر بصرف الموازنة عن سنة ١٩٥٦ وفقاً للجدول (ب) الملحق بهذا القانون.

المادة الرابعة: تجاز وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة أو التي ستنشر فيما بعد جباية مختلف الضرائب والرسوم والحاصلات والعائدات المبينة في الجدول (أ) الملحق بهذا القانون.

المادة الخامسة: يرخص للحكومة أن تنقل بمراسيم إلى البند الخامس (مساعدات ومكافآت للموظفين) الاعتماد المرصد في الفقرة الأولى من البند ٦١ من الفصل الوحيد من الباب التاسع عشر في الموازنة.

ويرخص لها أيضاً أن تنقل بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء إلى البند الخامس المذكور الاعتماد المرصد في الفقرة الثانية من البند ذاته.

المادة السادسة: يعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: المادة الأولى كما تليت عليكم من يوافق عليها يرفع يده.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الأولى.

المادة الثانية كما تليت عليكم من يوافق عليها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثانية.

المادة الثالثة كما تليت عليكم من يوافق عليها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثالثة.

المادة الرابعة كما تليت عليكم من يوافق عليها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الرابعة.

المادة الخامسة كما تليت عليكم من يوافق عليها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الخامسة.

المادة السادسة كما تليت عليكم من يوافق عليها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة السادسة.

والآن يتلى القانون برمته ويصوت عليه بالمناداة بالأسماء.

فتلا الكاتب القانون ونادى على حضرات النواب المحترمين بأسمائهم فخالف السيدان: ريمون إده، وبيار إده وامتنع عن التصويت السادة: كمال جنبلاط، غسان تويني، صبري حمادة.

أكثرية

الرئيس: قبل القانون بالأكثرية.

والآن بعد أن انتهينا من درس مشروع موازنة مشروع ١٩٥٦ تتوجه الرئاسة إلى حضرة رئيس اللجنة المالية وإلى حضرة مقرر اللجنة المالية وإلى حضرات أعضاء اللجنة المالية وجميع الذين

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

ساهموا بتقديم الموازنة بشكر المجلس على الجهود القيمة التي بذلوها في سبيل إخراج هذه الموازنة إلى حيز الوجود، والرئاسة ترجو الحكومة الحاضرة وكل حكومة تأتي بأن ترسل الموازنة إلى المجلس في الوقت المعين حتى يقوم المجلس بواجبه في وقته على الوجه الأكمل.

الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: حضرة الرئيس المحترم: إني أشكر الرئاسة الكريمة بهذه الكلمة، وأنا باسم اللجنة المالية آمل أن تكون موازنة السنة المقبلة أحسن بكثير من هذه الموازنة أي أن تكون الموازنة المقبلة مبنية على أسس صحيحة تقدر النفقات كما يجب وأن تأتينا دوائر المالية بإيرادات أكثر.

ومن ناحية الشكل أنا بدوري لا يسعني إلا أن أشكر وزارة المالية بشخص معالي الوزير الحاضر ومعالي الوزير السابق والمدير العام لوزارة المالية وكبار موظفي وزارة المالية الذين شاركونا اجتماعاتنا وسهروا معنا الليالي لإنجاز الموازنة بأقرب وقت، ومن واجبي أيضاً أن أشكر أمين سر اللجنة المالية والكاتب على الآلة الكاتبة والحجاب الذين سهروا معنا لإنجاز هذا العمل.

الرئيس: تلفت الرئاسة نظر الحكومة الحاضرة إلى إعادة النظر بالأسس التي وضعت عليها الموازنة لأن المجلس أظهر رغبة ملحة بأن تدرس الموازنة على أسس علمية وفنية.

الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر للمجلس الكريم وعلى الجهود الصادقة التي بذلها أثناء درس الموازنة ولا سيما اللجنة المالية التي أشكرها شكراً خاصاً بشخص رئيسها على التفهم والإخلاص والغيرة أثناء درس الموازنة. ولا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر لعطوفة الرئيس على سعة صدره في أثناء المباحثات التي أدت إلى إقرار الموازنة على نحو نأمل أن تؤمن فيه مصلحة البلاد والشعب. وإني باسم الحكومة، على اعتبار أن الحكومة شخص معنوي، حتى تدخل الطمأنينة إلى قلوب الجميع، نعدكم بأن الحكومة ستفيد من الخبرة التي مررنا فيها أثناء بحث ودرس الموازنة لنعمل على استلهام خطوط موازنة عام ١٩٥٧ من خلال الملاحظات القيمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزيف شادر.

جوزيف شادر: حضرة الرئيس المحترم، لا أريد أن أكرر ما قاله بعض الزملاء بخصوص التعليم في هذا البلد ودور المعاهد الخاصة فيه ومستوى المعلمين الذين أردنا أن نرفعه في اللجان الثلاث. إنما أخص كلمتي بالناحية المالية لهذا المشروع الهام.

نحن أيها السادة أمام قانون جديد بنوعه، يفرض على الخزينة أعباء جديدة. وهذه الأعباء

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يجب على الدولة مبدئياً أن تتحملها كاملة غير منقوصة. ولبنان منذ أكثر من قرن كان له الحظ الكبير أن أنشأت فيه معاهد خاصة تحملت القسط الأكبر من العبء على الخزينة ووفرت عليها ملايين من الليرات. والبرهان على ذلك أن سوريا خصصت لسنة ١٩٥٦ ٥٢ مليون ليرة من أصل موازنة الدولة البالغة ٣٢٤ مليون ليرة أي سدس الموازنة تقريباً، لوزارة التربية الوطنية. في حين أننا هنا خصصنا عشر الموازنة لهذه الغاية. هنا مشكلة اجتماعية لأنه لا يوجد في لبنان ضمان اجتماعي ولا ضمان للشيخوخة. ولا ضمان لدفع تعويضات الصرف عند الصرف من الخدمة. واليوم بمشروعنا هذا قبلنا نحن في اللجان الثلاث، لجان التربية والعدلية والمالية، أن نفتح باباً جديداً وهو باب مساهمة الخزينة لدفع تعويضات الصرف من الخدمة من المدارس الخاصة، ومساهمتها أيضاً بتحمل بعض الأعباء الناتجة عن تطبيق هذا القانون فيما يتعلق بالرواتب.

نعم أيها السادة، قمنا بهذا الواجب متفهمين تماماً الوضعية المالية لأننا أردنا رفع مستوى المعلم في المدارس الخاصة مصلحة المعلم المدرسة والنشء اللبناني، ولو تكلفت الخزينة بعض المبالغ. وهنا ألفت نظر حضرة وزير المالية إلى أمر هام جداً وهو أمر اجتماعي ناتج عن هذا التطور الاجتماعي والذي يجب على حضرة الوزير بنوع خاص أن يتنبه إليه ويعد له العدة المالية ليتحمل هذه الأعباء الجديدة التي لا بدّ من تحملها في وقتها قبل أن نواجه المشاكل المقبلة.

لذلك أيها السادة، نحن في اللجان الثلاث بعد أن أقررنا هذا المبدأ تمنينا في نهاية التقرير على كل حكومة أن تساعد المعاهد الخاصة حتى تتمكن من تحمل الأعباء الجديدة التي نريد أن نحملها إياها بغية رفع مستوى المعلمين، وعلى الحكومة أن تتحمل مسؤولياتها.

لقد قال لنا حضرة وزير التربية الوطنية أن هذا الموضوع دقيق جداً ويحتاج إلى درس وإحصاءات. نعم إن الإحصاءات والدروس غير كافية ويا للأسف حتى تتمكن وزارة المالية من معرفة الأعباء التي يجب أن تتحملها.

لا أريد أن أكرر ما قلته البارحة من أن التأخير الذي حصل، إنما حصل لأسباب يعلمها الجميع ومنها أن معالي الوزير كان غائباً في البرازيل. ونريد اليوم أن نعلم موقف الحكومة. لقد وعد حضرة وزير التربية بمساعدة المدارس الخاصة بإرصاد اعتمادات كافية سنة فسنة في موازنة وزارة التربية وذلك بعد الرجوع إلى الإحصاءات الصحيحة، وبهذه المناسبة أريد أن أعرف موقف حضرة وزير المالية لنتخذ نحن النواب موقفنا من هذا المشروع. هذا وبعد تحديد موقف الحكومة سأقول كلمتي من الناحية المالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس لجنة التربية الوطنية.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

رئيس لجنة التربية الوطنية: سواء أكان بيان الزميل غسان تويني عن إضرابات يمكن أن تحصل في القريب العاجل إنذاراً أو تبشيراً على حد قول القرآن الكريم «وبشرهم بعذاب أليم» فإنني لا أعتبر الإضراب بحد ذاته أمراً غير طبيعي في مجتمع كالمجتمع اللبناني يثب الوثبات الطويلة بين سنة وسنة من محيط ضيق في تقاليد عشائرية إلى محيط منفتح على الحضارة والمدنية. يجب أن لا نستغرب وقوع الإضراب سواء كان وسيلة للضغط أم طريقاً مشروعاً لنيل الحقوق.

إنه لمن المؤسف أن نقول إن لا سياسة للتعليم عندنا وأبادر إلى القول إن مسؤولية عدم وجود سياسة للتعليم لا ينسب إلى حكومة معينة وسياسة معينة، وإنما الواقع أنه لا توجد سياسة تعليمية لنا في هذا البلد لا في حقل المدارس الرسمية ولا في حقل المدارس الخاصة. وأعتقد أنه قد آن الأوان أن ننتهز الفرصة العارضة اليوم لنرسم السياسة التعليمية التربوية.

كنا متفقون على أن التعليم الابتدائي المجاني فرض على الدولة وقد ذكر ذلك في الدستور. ماذا ترى في موازنة وزارة التربية لهذا العام، نقلاً عن الأعوام السابقة، نرى منحاً شتى للتخصص وضعت على غير خطة مرسومة. عندنا جامعة للتعليم العالي نخصص لها المبالغ الطائلة وبالإضافة إلى ذلك خصصنا مبالغ لمنح التخصص وهذا واجب لأنه مهما كثرت الجامعات يجب أن نرسل شباباً إلى الخارج للتخصص، ونجد أيضاً مبلغ ١٠٠ ألف ليرة مساعدة للتعليم العالي في الجامعات الموجودة في لبنان. و١٠٠ ألف ليرة أخرى مساعدة للتعليم الثانوي. بينما نحن الذين وضعنا على أنفسنا كدولة واجباً أساسياً وهو تعميم التعليم الابتدائي ولكننا لم نعممه حتى الآن.

لذلك يجب أن ننصرف بكليتنا نحو تعميم التعليم الابتدائي قبل التعليم الثانوي، وهذا لا يعني أن تقفل الدولة مدارسها الثانوية، ونحن لا نطالبها بذلك. والآن بقي أن نتوسع في البرنامج الذي سيوضع في سياسة التعليم في المدارس الرسمية والخاصة، وأن نصل إلى رقابة فعلية، وإلى توحيد للبرامج وأن تمنح المساعدات للتعليم الابتدائي المجاني شرط أن يخضع للتفتيش الحكومي.

والآن أصل إلى مشروع القانون ومن واجبي أن أبدد هنا بعض ما علق بالأسماع. فمشروع القانون الحاضر لم يبتدع الأسس المالية ابتداعاً. فمبدأ التعويضات لم ننشئه نحن وإنما أنشىء بموجب قانون ٢٧ آذار سنة ١٩٥١. والفرق الآن أنه أنشىء في الماضي كمبدأ ولم يعمل شيء لتطبيقه فكانت المساهمات كيفية وحسب إمكانيات الموازنة وحسب استعداد اللجنة المالية.

أما الآن فإن مساهمة الدولة ستكون بنسب مئوية محددة، ووزارة التربية ستعلم كل عام ما يجب عليها أن ترصده لصندوق التعويضات. ولن يحق للمجلس بعد اليوم أن يخفض الاعتمادات التي ترصدها وزارة التربية لهذا الغرض.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وبخصوص مبدأ المساواة بين معلمي المدارس الخاصة والرسمية، يمكننا أن نعلن أن هذا المبدأ قد وضع منذ عام ١٩٥١ ولكنه لم يطبق إلى الآن. فالميزة الأولى لهذا القانون أنه يضع النقاط على الحروف. وبشأن مساهمة الحكومة في صندوق التعويضات أتوقف قليلاً لأشرح لماذا يترتب على الحكومة أن تساهم في صندوق التعويضات.

وكما شرحت في تقرير اللجنة الفرعية، أرى أن لهذه المشكلة وجهين: وجهاً اجتماعياً وآخر مالياً. أما الاجتماعي فنلخصه بالقول: إن أصحاب المعاهد وهم أرباب عمل وأن المعلمين عمال وأن الفئتين يقومان برسالة سامية. على الدولة أن تقوم بها إذن هم يحملون عبئاً ثقيلاً عن الدولة فيجب على الدولة أن تساعدهم. وإن لي تعليقاً على ما قاله بعض الزملاء مديحاً أو نحباً للمعاهد الخاصة أقول إن المشكلة لا يمكن أن نبحثها إلا من الوجهة المالية وفي هذه الوجهة ليس من شك في أن هنالك تفاوتاً بعيداً بين معهد ومعهد. فهناك معاهد تربح وهناك معاهد تخسر وتعيش على حسنات المحسنين، وأذكر منها المعاهد الطائفية. هذه المعاهد التي ننسبها إلى الطائفية والتي يجب أن ننسبها إلى الدين والتي تستحق أن تتوقف عندها وأن نحييها تحية الإعجاب باسم الأجيال اللبنانية التي درست فيها.

وأخيراً أصل إلى بحث القانون بشكل إجمالي على أن نستأنف البحث عند دراسة المشروع بالتفصل مادة مادة.

هذا القانون أجاب مطالب المعلمين بمساواتهم بزملائهم في المدارس الرسمية، عند وجود التكافؤ، من حيث التعيين والتصنيف والترقية والأعباء العائلية. وفتح من جهة ثانية باب تعويض الصرف على أساس عدد سنوات الخدمة وأعتقد أنه عدل لا يمكن أن يجادل فيه. فالمعلم حامل الشهادة يجب أن يساوي مع زميله حامل نفس الشهادة وأصحاب الكفاءات الذين لا يحملون الشهادات العالية ولهم من علمهم وخبرتهم ما يؤهلهم للتدريس يبقى اتفاقهم مع معهدهم عن طريق التعاقد.

هذا ولا أحب أن أطيل أكثر على أن أعود للبحث عند دراسة المشروع مادة مادة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: سيدي تنقصنا في لبنان جرأة القول. أنا أخالف الزميل حيدر بأن إقفال المدارس الطائفية هي ضربة للتعليم. أنا أؤمن بدولة تقفل أبواب المدارس.

أنا أؤمن بمدرسة تعلم الطالب من صغره بأنه لوطنه وأن دينه في صدره. ولا أؤمن بمدرسة تعلم الطائفية البغيضة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أؤمن بمدرسة تجمع طلابها من كافة الطوائف والأديان ولا أؤمن بمدرسة تجمع طلابها من طائفة واحدة معينة. الأحرى بمثل هذه المدارس أن تقفل كما أقفلت في فرنسا. وعلى الحكومة أن تضع برنامجاً واحداً لجميع المدارس لتسير عليه. وهكذا تنشأ الأوطان وبمثل هذا تزرع الروح الوطنية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سليم حيدر.

سليم حيدر: إذا كانت، سيدي الرئيس، تنقصنا بعض الجرأة في القول فيظهر أنه لا تنقصنا المجازفة في القول. أنا أوافق الزميل الفرزلي فيما قاله ولكني أخالفه في أمر واحد وهو أنه لا يمكننا إغلاق المدارس الدينية قبل فتح مدارس مكانها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزيف شادر.

جوزيف شادر: حضرة الرئيس المحترم: كلمة حق يجب أن تقال وهي أن المدارس الأجنبية أدت للبنان منذ قرن أكبر الخدمات ومن العار أن ننكر هذا الجميل، ومن فخر هذا البلد أن يكون عطوفة رئيس المجلس ابن الجامعة الأميركية وفلان ابن الجامعة اليسوعية إلخ...

الرئيس: ننتقل الآن إلى درس المشروع.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: أرجو التصديق على المحضر، حتى نهاية الموازنة ومن ثم نتابع البحث في المشروع.

غسان تويني: مقاطعاً، إن مجرد تلاوة المحضر معناه رفع الجلسة.

الرئيس: يتلى محضر الجلسة.

فتلي المحضر التالي:

المواضيع المبحوثة

١ ـ تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ بحث وتصديق المشروع رقم ١١٣٨٥ بفتح اعتماد استثنائي في وزارة الدفاع الوطني.

٣ ـ تصديق بعض فصول موازنة وزارة الأشغال العامة.

٤ ـ تعليق الجلسة إلى الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر.

٥ ـ استئناف الجلسة وإكمال المصادقة على موازنة وزارة الأشغال وبعض الأبواب الأخرى.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٦ ـ التصديق على قسم الواردات وعلى قانون الموازنة.

٧ ـ بحث قانون معلمي المعاهد الخاصة وتصديق المادة الأولى والثانية والرابعة منه.

٨ ـ ملخص محضر الجلسة الحاضرة.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد الاستثنائي الثاني ١٩٥٦ في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في الثاني والعشرين من شباط سنة ١٩٥٦ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: سامي الصلح، أحمد الأسعد، كامل الأسعد، رؤوف حنا.

واعتذر السيدان موسيس دركالوسيان ونقولا سالم.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرات الوزراء السادة: فؤاد غصن، كاظم الخليل، سليم لحود، جميل مكاوي، جورج عقل، الدكتور نزيه البزري وجوزيف سكاف.

صدق محضر الجلسة السابقة.

ومن ثم توجه بعض حضرات النواب باستفسار حول رخص زراعة التبغ وبعد جواب الحكومة انتقل المجلس إلى البحث بجدول الأعمال فأقر بالإجماع المشروع رقم ١١٣٨٥ بفتح اعتماد إضافي في وزارة الدفاع الوطني، ثم باشر المجلس بدراسة موازنة وزارة الأشغال العامة وتشعب البحث بصددها ثم عاد المجلس إلى إقرار الباب الثالث عشر فصدق بعض فصوله ثم علقت الجلسة على أن تستأنف في الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر. وفي الخامسة والنصف عاد المجلس للإلتئام فأكمل مصادقته على موازنة وزارة الأشغال كما صدق على موازنة المجلس النيابي وصدق على الباب الثامن عشر (الديون الواجبة الأداء) وعلى الباب التاسع عشر (احتياطي لنفقات طارئة) وأقر قسم الواردات وقانون الموازنة وانتقل على الأثر إلى بحث مشروع تنظيم الهيئة التعليمية في المعاهد الخاصة، وبعد تقديم الحكومة للقانون ومناقشة حضرات النواب له ومعالجة نواحيه بصورة عامة، صدق المجلس على المادة الأولى والثانية والرابعة، واستؤخرت المادة الثالثة منه.

وتلي هذا الملخص.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة والنصف مساء على أن تستأنف بعد عشر دقائق.

الرئيس: الجلسة في الساعة الثامنة والنصف مساء على أن تستأنف بعد عشر دقائق.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر.

سكوت

to obtain the original document please contact Mr. Aanan Daher

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر. ورفعت الجلسة على أن تستأنف بعد عشر دقائق.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة والنصف مساء على أن تستأنف بعد عشر دقائق.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمينا السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher